

## الباب الرابع

# العلاقات الدولية

■ الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية

د. نورهان الشيخ

■ صعود تركيا .. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

■ السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية

د. نجلاء مرعي

■ إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية.. سيناريوهات التحدي والاستجابة

د. عدنان أبو عامر

■ المشروع الإيراني في المنطقة .. واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية

علي باكير

■ الثورات العربية والمواقف الأوروبية.. قراءة تحليلية

نبيل شبيب



# الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية



د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## ملخص الدراسة

على مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياساتها الخارجية تختلف جذرياً عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحرراً من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجّه دفتها المصالح، لاسيما الاقتصادية، ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاساً للتوجه الجديد في السياسة الروسية.

ومن خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسؤولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها: تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى، وتميز مواقف موسكو من هذه الثورات بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. والتشديد على ضرورة نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني.

وخلافاً للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولكنها من ناحية أخرى أكدت صراحة على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث.

وقد حكم الموقف الروسي تجاه الثورات العربية عدة عوامل واعتبارات؛ يأتي على رأسها المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات، إضافة إلى خبرة الداخل الروسي، التي تجعل موسكو متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذراً من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم.

كما لعبت مواقف القوى الإقليمية والدولية، وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي دوراً في تشكيل الموقف الروسي. ويمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين: أحدهما يتعلق بمسار الثورات العربية، الذي كان التأثير الروسي فيه محدوداً، والثاني يتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية، فلا شك أن التطورات الجارية سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تماماً. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين؛ الأمر الذي سيؤثر حتماً على السياسة الروسية وتحالفاتها.

# الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية



د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## مقدمة:

إن القيادة السياسية في أي دولة لها دور محوري في التحديد الدقيق لتوجهات سياستها الخارجية على ضوء رؤيتها للمصالح الوطنية والأولويات فيما بينها. فالسياسة الخارجية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التي تعتبر المسؤول الأول ليس فقط عن صياغتها ولكن، وربما الأهم، عن تنفيذها، وتبني المواقف والسياسات التي تكفل ذلك.

والقيادة السياسية في هذا الشأن لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفي الخيارات المتاحة لها. فطبيعة النظام السياسي محدد أساساً لقدرة القيادة السياسية على إحداث التغييرات التي تراها في السياستين الداخلية والخارجية.

وعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد الأولويات والسياسات في النظم التسلطية؛ حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما في النظم الديمقراطية؛ حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمساءلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة في بلورة السياسات الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها.

هذا فضلاً عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلاً لأخذ توجهات الرأي العام في الاعتبار. كما أن لكل قيادة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية، وطريقة مواجهتها، وكذلك الفرص المتاحة التي يتعين استغلالها، وسبل الاستفادة منها.

وتتعلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من رؤية برجماتية لسياستها الخارجية، وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية؛ اقتصادية كانت أو أمنية، وتتعلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كما كان الحال خلال الحقبة السوفيتية.

ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاساً لهذا التوجه في السياسة الروسية، ونموذجاً تطبيقياً لاقترب المصلحة الوطنية والمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد بدأ طرح مفهوم «المصلحة الوطنية» في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث يعتبر تشارلز بيرد من

وحدودها، وثرواتها، وحماية المجتمع والمواطنين من مختلف التهديدات؛ داخلية كانت أم خارجية.

**وثانيها: الرفاهية الاقتصادية:** ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاعات المنتجة زراعياً وصناعياً، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادي، والقضاء على الفقر والتهميش في المجتمع.

**وثالثها: الحفاظ على الهوية:** والقيم الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث، وصون العادات والتقاليد خاصة في ضوء ما فرضته العولمة، وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورات العربية في ضوء اقتراب المصلحة الوطنية. فعلى مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذرياً عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عاماً، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحرراً من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح لاسيما الاقتصادية.

وفي هذا الإطار نجحت القيادة الروسية في إحداث نقلة نوعية في علاقة موسكو بالمنطقة العربية، خاصة العلاقات الروسية الخليجية التي شهدت تطوراً غير مسبوق، وإقامة علاقات تعاون وثيقة على أسس مصلحة، وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية، ويصعب على روسيا التخلي عنها.

الأمر الذي أكسب المنطقة العربية مكانة خاصة في أولويات السياسة الروسية، وجعل موسكو

أوائل من وظّفوا مفهوم المصلحة الوطنية في دراسة السياسة الخارجية، وذلك في كتابه «مفهوم المصلحة الوطنية»، وإن كان حديثه قد انصرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس<sup>(1)</sup>.

ويعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم التي أثارت جدلاً شديداً، لاسيما فيما يتعلق بتعريفها؛ حيث يتخذ المفهوم مضامين مختلفة وفقاً للسياق الذي يُطرح فيه، والهدف من هذا الطرح. هذا إلى جانب عدم وجود اتفاق في كثير من الحالات حول ما تعنيه المصلحة الوطنية من أهداف وأولويات، ليس فقط بين السياسيين وصانعي القرار داخل الدولة الواحدة، ولكن بين أدبيات العلاقات الدولية أيضاً<sup>(2)</sup>.

ويمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها «الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها». فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلية التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدى واسعاً من المصالح، يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية:

**أولها: الأمن:** ويتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة،

(1) Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, (New York : The Macmillan Co.), 1934.

Hans J. Morgenthau, Another Great Debate: The National Interest of the United States, The American Political Science Review, vol. XLVI, no.4, December 1952.

Joseph Frankel, National Interest, (London: Pall Mall), 1970.

د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد زبار، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٥م.

(2) Hans J. Morgenthau, op.cit., p. 961.

James N. Rosenau, National Interest, Encyclopedia of Social Science, 1968, p.34

Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol. 268, no. 1, July 1991, pp.56 - 64.

Joseph Frankel, op.cit., pp. 19, 31 -33, 38,52-54.

جانِب الثوار - لم يكن هناك جدل دولي يُذكر حولهما، عكس الحال في ليبيا وسوريا.

(٢) التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:

تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة من السلطة كما حدث في تونس ومصر. ففي الحالة التونسية، ورغم بدء التطورات في ديسمبر إلا أن روسيا لم تبد موقفاً واضحاً إلا بعد تنحي بن علي وهروبه.

وجاءت كلمة ميدفيديف في منتدى دافوس

الاقتصادي العالمي في ٢٦ يناير

إيجابية تجاه الثورة التونسية؛

حيث قال: «أمل بشدة بأن

تستقر الأوضاع في تونس، وبأن

لا تؤثر سلباً على الوضع العام

في العالم العربي»، وأضاف

«ما حدث في تونس هو برأبي،

درس جوهري غاية في الأهمية

لأي سلطة في العالم. السلطة

ينبغي أن لا تكتفي بالإنجازات التي حققتها، وتجلس

على كراسي مريحة متجاهلة مجتمعا، بل ينبغي أن

ترتقي سوية مع مجتمعا».<sup>(١)</sup>

وفيما يتعلق بمصر جاء الموقف الروسي متحفظاً،

بل وأميل إلى تأييد النظام والرئيس السابق حتى

إقصائه أيضاً عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة

المصرية أعلن قنصل روسيا في مصر في ٢٧ يناير أن

الأمر في مصر تحت السيطرة «ولا نتوقع أن يتفاقم

الوضع». ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية

الثورة المصرية بـ «موجة غضب شعبية»، و«اضطرابات

واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك»، و«أعمال

شغب».

(١) وكالة نوفوستي، ٢٦ يناير ٢٠١١م.

أكثر حرصاً على استقرار المنطقة، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لمصالحها.

وتنطلق الدراسة في هذا الإطار من ثلاثة أسئلة رئيسية،

هي:

ما التوجهات العامة التي ميزت الموقف الروسي من الثورات العربية؟

ما العوامل المؤثرة والحاكمة لهذا الموقف؟

ما تداعيات الموقف الروسي على مسار الثورات العربية، وعلى مستقبل العلاقات الروسية العربية؟

أولاً: التوجهات العامة للموقف الروسي من

الثورات العربية:

من خلال تتبع المواقف

الروسية، وتصريحات القادة

والمسؤولين الروس، تتضح

مجموعة من القواسم

والتوجهات العامة التي تميز

بها الموقف الروسي من الثورات

العربية، أهمها:

(١) تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من

دولة عربية لأخرى:

فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام

الأكبر من جانب روسيا، يلي ذلك مصر، ثم اليمن

والبحرين؛ مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم

تحظ تونس باهتمام يُذكر.

ويرتبط هذا بتفاوت حجم المصالح الروسية،

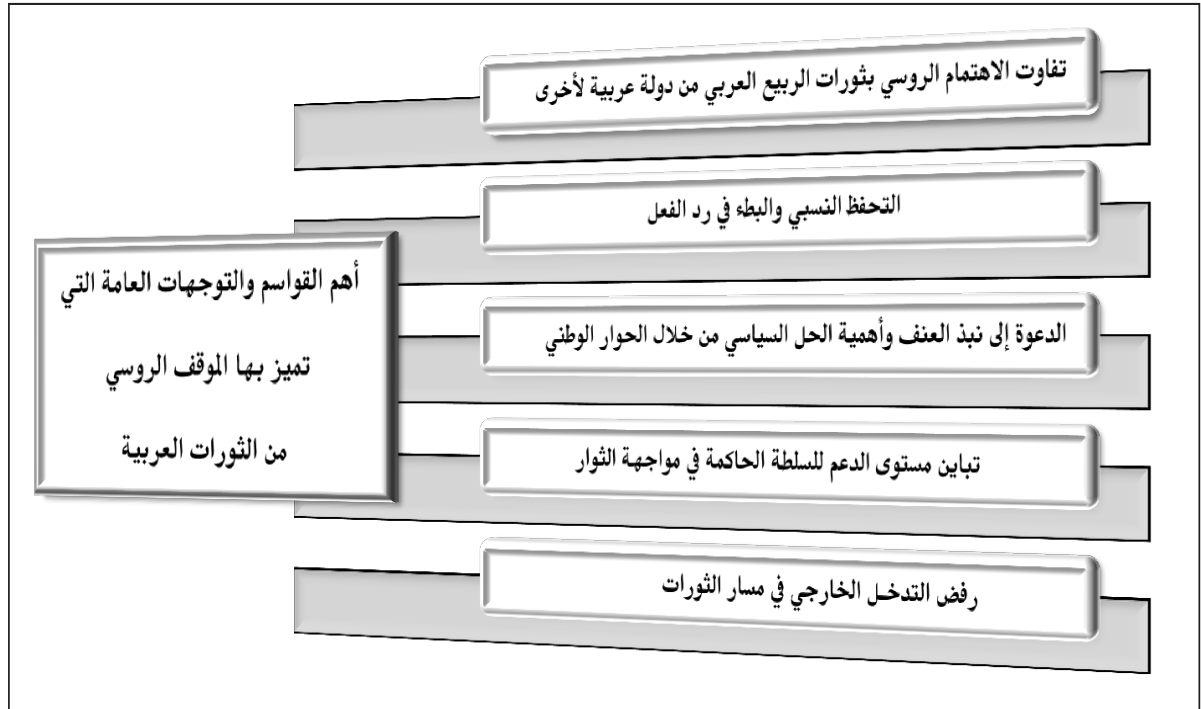
والتي تبلغ ذروتها في الحالة السورية، وأيضاً

التعقيدات التي اكتتفت التطورات في ليبيا وسوريا،

ومستوى دولنة القضية، ومدى الجدل والخلاف

بين القوى الكبرى حولها. ففي حالة تونس ومصر

-ونظراً لسرعة حسم الأحداث والتطورات من



كما عكس البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في ٢٢ فبراير بشأن الأوضاع في البحرين تحفظاً شديداً، ووصفتها بالمسيرات الاحتجاجية الهادئة التي يقابلها مظاهرات يقودها الموالون للسلطة.

ورغم أن الإضرابات في اليمن بدأت منذ مطلع فبراير، فإن البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في ١٢ مارس، مؤكداً على أن موسكو تؤيد وحدة اليمن، وتأمل أن يكون اليمنيون قادرين ذاتياً على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل.

وقد تجلى الحذر الروسي، والحرص على الموقف الوسط، والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والثوار في الحالة الليبية؛ حيث أكدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالطبع بالثوار. وكان أول موقف واضح عكس هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حق النقض على القرار رقم ١٩٧٣، والذي يمكن قراءته

وفي ٢٨ يناير ٢٠١١ رأى قسطنطين كوساتشيوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان)، في تأثر واضح بخطاب نظام مبارك آنذاك، «أن الوضع في مصر توجّهه قوى متطرفة، تحاول استغلال الاستياء الشعبي بهدف الاستيلاء على السلطة «خلسة».

ودعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف المعارضة المصرية إلى البحث عبر الحوار مع الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية حول استقالة الرئيس المصري فوراً<sup>(١)</sup>.

وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، حدث تغيير واضح في الموقف الروسي من الثورة المصرية، ووصف ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)، تحي مبارك بأنه «خطوة جاءت في الوقت المناسب».

(١) وكالة نوفوستي، ١٠ فبراير ٢٠١١م.

### (٣) الدعوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني:

فقد دأبت روسيا على التأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار، والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، وهو توجه ثابت في الموقف الروسي من كل الثورات العربية. ورفضت موسكو استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة الثوار، دون تنديد أو شجب يمثل انتقاداً مباشراً للسلطات الحاكمة.

ففي ٢ فبراير وخلال الثورة المصرية أكد وزير الخارجية لافروف أن روسيا «مهمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، وأن تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سليمة وبأسرع وقت».

وفي ٣ فبراير وخلال اتصال هاتفي مع الرئيس المصري السابق أعرب الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف عن أمله في أن تتخطى مصر المرحلة الصعبة التي تمر بها «سلمياً، ومن خلال حل المشاكل القائمة بالأطر القانونية». وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، أعرب ميدفيديف في ١٢ فبراير عن أمله بأن تستأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية. واعتبر ميدفيديف أنه «من المهم أيضاً المحافظة على السلم والوفاق بين الطوائف في مصر».<sup>(٣)</sup>

واعتبرت موسكو أن ما يجري في مملكة البحرين هو شأن داخلي، ودعت الأطراف البحرينية المعنية إلى حل المسائل العالقة عبر الحوار البناء وفي إطار قانوني، والابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء، وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني».<sup>(٤)</sup>

(٣) وكالة نوفوستي، ١٢ فبراير ٢٠١١م.

(٤) تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية ألكسندر لوكاشيفيتش، ٣١ مارس، وبيانات وزارة الخارجية في ٢٢ فبراير، و١٥ مارس، ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

على أنه موقف وسط تضمن دعماً غير مباشر للثوار، وعزوفاً عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلنطي، والذي كان يتطلب استخدام الفيتو.<sup>(١)</sup>

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد في أعقاب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأنٍ واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن «الوضع في ليبيا لا يزال غامضاً». وأعلن الرئيس الروسي أنه «بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ، وبعض القدرات العسكرية، ونتمنى أن ينتهي هذا الأمر بأسرع وقت ممكن».

وأضاف قائلاً: «نتمنى أن يجلس الجانبان إلى طاولة المفاوضات، ويتفقا على إحلال السلام في المستقبل». وأن روسيا «تتمسك بموقف مسؤل تجاه ليبيا. ومازال هناك سلطتان في ليبيا، وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين. وفي حال اتخاذ الثوار خطوات ترمي إلى توحيد البلاد على أسس ديمقراطية، فإننا سننظر بالطبع، في إمكانية إقامة العلاقات معهم».<sup>(٢)</sup>

إلا أنها عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من سبتمبر.

وكذلك الحال في الحالة السورية؛ حيث استمر التحفظ الروسي عن إطلاق أي تصريحات تعبر عن موقف واضح حتى تفاقمت الأوضاع، في ظل تصاعد العنف من جانب السلطات السورية تجاه المواطنين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تدويل القضية، وفرض عقوبات أممية وغير أممية على سوريا.

(١) مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم»، ١٦ يوليو ٢٠١١م.

(٢) وكالة نوفوستي، ٢٤ أغسطس ٢٠١١م.

وقد اقتصر الأمر على السلوك اللفظي، ممثلاً في تصريحات المسؤولين الروس والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية دون تدخل مباشر أو طرح مبادرات باستثناء ليبيا وسوريا.

فقد كان هناك قبول للوساطة الروسية بين السلطات الليبية والثوار من جانب الغرب والأطراف الليبية. وأكد رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي ذلك بقوله: «نحن سنقبل بكل ما يأتي من روسيا، ولا نقبل بما يأتي من الآخرين»<sup>(٤)</sup>.

وكان احتفاظ روسيا بسفارتها في طرابلس -خلافًا للعديد من القوى الكبرى الأخرى- عاملاً مساعداً على استمرار قنوات اتصالها مفتوحة مع السلطات الليبية، وعزز من موقفها كوسيط. وبدأت الوساطة الروسية باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، وأيضاً الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة. كما عقد ميخائيل مارجيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشئون التعاون مع البلدان الإفريقية، ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا، عدة لقاءات مع ممثلي المجلس الانتقالي الليبي ورئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية خلال شهر يونيو، واشترط الثوار رحيل القذافي، في حين اعتبرت طرابلس أن هذا الموقف غير مقبول، وأن وحدة ليبيا والقذافي خط أحمر لا يمكن المساس به، الأمر الذي أدى إلى فشل المفاوضات.

أما في الحالة السورية فقد حذر الرئيس مديفيد القيادة السورية، ورأى أنه «ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة، ويباشر الإصلاحات»<sup>(٥)</sup>.

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنتها الرئيس الأسد، وقامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، وعلى حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلي المعارضة

ورحبت الخارجية الروسية بالحوار الوطني البحريني الذي بدأ في يوليو، ورأت «أن المشاركين تمكنوا من وضع اقتراحات تحظى بإجماع وطني بشأن تحديث البلاد، ودمقرطة مؤسسات الدولة، وحل قضايا اجتماعية واقتصادية حيوية».

وعقب دخول قوات «درع الجزيرة» السعودية والإماراتية البحرين في ٢١ مارس بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في إحلال النظام؛ وفقاً للاتفاقيات الأمنية بين دول مجلس التعاون، وعلى حين اعتبرت المعارضة الشيعية ذلك «غزواً» للبحرين، رأت موسكو أنه شأن داخلي للبحرين، وأعدت التأكيد على ضرورة الحل السلمي للأزمة. وأعربت موسكو عن أملها في ألا تتحاز القوات الأجنبية التي دخلت البحرين إلى أي طرف من أطراف النزاع هناك.

كما أكدت موسكو أنها تأمل «بأن يتمكن اليمينيون أنفسهم من التغلب على المشكلات التي تواجه بلادهم بالطرق السلمية، وعبر إطلاق عملية سياسية وطنية واسعة النطاق تفتح الطريق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية الضرورية، والعاجلة في حياة المجتمع اليمني»، وأعلنت معارضتها استخدام القوة لحل المشكلات السياسية في اليمن، وأهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله<sup>(١)</sup>.

وأكد الرئيس الروسي دميتري مديفيد دعم روسيا للمبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن<sup>(٢)</sup>.

واعترضت الحكومة الروسية في أغسطس عن استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بغرض استكمال علاجه في موسكو؛ خشية إثارة الثوار ضد موسكو<sup>(٣)</sup>.

(١) بيانات الخارجية الروسية، ٢٥ مارس، و ٦ أبريل ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

(٢) وكالة نوفوستي، ٣ مايو ٢٠١١م.

(٣) وكالة نوفوستي، ٩ أغسطس ٢٠١١م.

(٤) وكالة نوفوستي، ١٦ يونيو ٢٠١١م.

(٥) حديث إلى قناة روسيا اليوم، ٥ أغسطس ٢٠١١م.



هو «مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين»<sup>(١)</sup>.

وأكد سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن موسكو موافقة على أن القذافي يجب أن يرحل، وأنه لا مكان له في مستقبل ليبيا، ولكن يظل ذلك موضوعاً للمفاوضات بين سلطة طرابلس الحالية والمجلس الانتقالي الوطني المعارض في بنغازي الذي اعترف به موسكو «طرفاً مفاوضاً» وشريكاً شرعياً في المحادثات حول مستقبل ليبيا، كما رفضت استضافة معمر القذافي في روسيا حال تنحيه<sup>(٢)</sup>.

ويعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما

يكون في الحالة السورية؛

حيث أبدت روسيا دعماً

سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً

واضحاً لنظام الأسد، رغم

تكرار دعوتها لقيادة السورية

لوقف العنف ومواصلة

إجراء إصلاحات سياسية

واجتماعية عميقة، بل

وتحذير الرئيس مدفديف

من أن موسكو قد تغير

موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في

إقامة حوار مع المعارضة<sup>(٣)</sup>.

فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت

لتطبيق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت

الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الأمريكي باراك

أوباما وكاثرين أشتون، المفوضة العليا لشئون السياسة

الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، إلى الرئيس

السوري بشار الأسد للتناحي.

واعتبر دميتري روجوزين، مندوب روسيا لدى

حلف الأطنطي أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة

(١) وكالة نوفوستي، ٢٧ مايو ٢٠١١م.

(٢) حديث صحفي أدلى به يوم ١٢ يوليو لإذاعة «صوت روسيا»، وكالة نوفوستي.

(٣) وكالة نوفوستي، ٤ أغسطس ٢٠١١م.

السورية، رحبت باتصالات الجانب الروسي انطلاقاً من أن موسكو وسيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

(٤) تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة

الثوار:

خلافاً للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولا يوجد نمط واحد لعلاقة روسيا بالسلطة في بلدان الربيع العربي. فعلى حين التزمت روسيا

ما يشبه الحياد في الحالة

التونسية والمصرية، وأيضاً

في حالة اليمن والبحرين.

فإنها أبدت مواقف مؤيدة

للسلطة الحاكمة في ليبيا

وسوريا مع اختلاف نمط

ودرجة التأييد.

فقد اتسم الموقف الروسي

من الثورة الليبية بالتوازن مع

ميل إلى الحفاظ على العلاقة بنظام القذافي. ففي

بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها «حرب أهلية»،

ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي

تشكل في ٢٧ فبراير ممثلاً شرعياً وحيدياً للشعب

الليبي؛ رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به.

كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية

بشأن ليبيا، رغم كونها تضم حوالي ٤٠ دولة، منها قطر

والولايات المتحدة، وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وألمانيا

وتركيا والإمارات العربية المتحدة والأردن، بالإضافة

لممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول

العربية والاتحاد الإفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى،

أعلن الرئيس الروسي دميتري مدفديف أن نظام

القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، وأن الأهم

ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي، ودعمته الولايات المتحدة في ٨ يونيو. وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في ٣ أغسطس بعد ثلاثة أيام من المشاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسئولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون.

وأكد القرار الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف، وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة. كما رفضت روسيا

في ٢٤ أغسطس مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضده. وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسئولين السوريين، ومن بينهم الرئيس بشار الأسد، مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا في اجتماعه يوم ٢٩ أبريل، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين.

وحذرت من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف، وقد يشعل حرباً أهلية. كما صوتت موسكو ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الشأن السوري الصادر في ٢٣ أغسطس، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد. ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية

وأحادية الصبغة تجاه سوريا. وأنه يغض النظر تمامًا عن الضحايا التي تخسرها القيادة السورية في صفوف قوات الأمن خلال مكافحتهم للعنف»<sup>(١)</sup>. وعلى حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسائرها من جراء ذلك، والتي بلغت نحو ٤ مليارات دولار، تواصل مؤسسة «روس أوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقاً، ومنها طائرات «ياك - ١٣٠» للتدريب، ومعدات حربية.

كذلك فشلت المساعي الغربية في ٢٨ أبريل لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين؛ بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. وأعلن

الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا. ورأى أن القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما. وأكد أنه لا توجد رغبة ألبتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا.<sup>(٢)</sup>

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في أكثر من مناسبة أن روسيا ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قراراً يدين سوريا، وتؤيد مبدئياً بدء الحوار السياسي الداخلي. وأجهضت موسكو مشروع القرار

(١) وكالة نوفوستي، ١٩ أغسطس ٢٠١١م.

(٢) تصريحات الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في ١٨ مايو، و١٩ يوليو ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

ذاتياً، ودونما تدخل خارجي في شئون دول ذات سيادة وفرض صفات للإصلاح عليها».

ورغم أن روسيا لم تستخدم حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، إلا أنها عادت وانتقدت بشدة الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار، وأكدت مراراً أنها انخرقت عن المسار الشرعي الذي حدده القرار، وأنها ترفض التدخل على هذا النحو من جانب حلف الأطلنطي.

وخلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث «الملف السوري» أكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة. ورفضت استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الأمريكي الأوربي في سوريا على النحو السابق الإشارة إليه.

### ثانياً: العوامل الحاكمة للموقف الروسي:

هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً، المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات في ضوء هذه المصالح. فعلى حين يعتبر حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدوداً للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار بها ضئيلة، فإن الأمر يبدو مختلفاً فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية التي تعتبر حلفاء تقليديين لها في المنطقة، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا ومصر. وأصبح لروسيا مصالح حقيقية في هذه الدول ستتأثر حتماً ولو مرحلياً بعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تُضار كلية بتغيير النظم الحاكمة بها.

وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وعارضت موسكو أيضاً إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو. ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما حذرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي.

### (٥) رفض التدخل الخارجي في مسار الثورات:

أكدت روسيا دوماً على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث. فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شئونها وفرض صفات للإصلاح عليها. وأعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض «صفات» وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين. وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل.<sup>(١)</sup>

وعقب لقائه بمبارك حاملاً رسالة شفوية نقلها من الرئيس دميتري ميدفيديف يوم ٩ فبراير أكد ألكسندر سلطانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، أن «موسكو تقف ضد أي تدخل أجنبي في التطورات الجارية في مصر»، وأن «أي تأثير من الخارج على الأحداث الداخلية في مصر يعتبر أسلوباً غير مجدٍ من شأنه أن يضلل المشاركين فيها».

وفي بيان للخارجية الروسية في ١١ مارس، أصبح التوجه أكثر عمومية؛ حيث أكدت الخارجية الروسية ثقتها بأن شعوب المنطقة «قادرة على القيام بالتغيير

(١) وكالة نوفوستي، ٢ فبراير ٢٠١١م.

الدول العربية السابق الإشارة إليها . وعلى ضوء التدايعات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط؛ لأن أية فلالق في المنطقة تضر إضرارًا مباشرًا بمصالح روسيا .

وأشار لافروف إلى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها . فروسيا ترى أن سوريا بمثابة «حجر زاوية» في أمن منطقة الشرق الأوسط، أو عدم استقرار الوضع فيها، أو نشوب حرب أهلية ستؤدي بدورها حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن الإقليمي .

ثانيًا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كتوجه عام حاكم للسياسة الخارجية الروسية، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب الصبغة الأيديولوجية للسياسة الروسية . فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال التعاون والشراكة، ودون هيمنة مباشرة، أو تدخل صارخ في الشأن الداخلي، وهو منحى يختلف تمامًا عن نظيره الأمريكي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاحتلال والتدخل المباشر .

ثالثًا: خبرة الداخل الروسي، التي تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأكثر حذرًا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم .

فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار، خاصة في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينيات، وحتى الاستفتاء على الدستور الشيشاني الجديد عام ٢٠٠٣م، واستخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما أطلقت عليه التمرد الشيشاني، ولا يمكنها انتقاد نظم تستخدم ذات

وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنمية .

فالتدفق الرئيس للاستثمارات الروسية في مصر يرتبط بقطاع الطاقة، ومنذ عام ٢٠٠٤م تقوم الشركة بأعمال التنقيب الجيولوجي عن حقول نفطية، فيما تقوم شركة «نوفاتيك» بالتنقيب عن حقول الغاز في مصر منذ عام ٢٠٠٨م .

وتكتسب ليبيا أهمية أيضًا بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة . فقد أعلن رئيس مجلس إدارة شركة «تات نفط» رستام مينيكخانوف، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين ٢٤٠ و٢٦٠ مليون دولار .

وأعلن أناتولي ايسايكين، رئيس شركة «روس اوبورون اكسبورت» أن شركته فقدت إيرادات بمبلغ مليار دولار بسبب الثورة في ليبيا، قيمة عقود تم إبرامها مع طرابلس، وتتضمن أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع لدى ليبيا، والتي تمثل ٩٠٪ من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية<sup>(١)</sup> .

وتعاضم المصالح الروسية في الحالة السورية؛ حيث قُدرت خسارة روسيا في حالة إلغاء عقودها العسكرية مع الجزائر وسوريا في حال نشوب اضطرابات في هاتين الدولتين بأكثر من ٦ مليارات دولار . يضاف إلى هذا الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعتبر قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط .

يُضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتمًا إما بالإلغاء أو التأجيل نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح

(١) وكالة نوفوستي، ٢٠ يونيو، ٢٠١١م .

على الموقف الروسي.

خامساً: مواقف القوى الدولية، وتراكم الخبرة فيما يتعلق بالموقف من الثورات العربية، خاصة ليبيا، وتأثيرها على الموقف الروسي من الحالة السورية. فقد وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».

**وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».**

وأوضح استطلاع للرأي أن ٩٠٪ من الروس يوافقون بوتين الرأي. كما دعا الدوما مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكان المدنيين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا، وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية الحالية، التي تلحق أضراراً بالبنى التحتية المدنية الليبية، وتؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

الأمر الذي أحدث تحولاً واضحاً في الموقف الروسي الرسمي تجاه ليبيا، ودفع الرئيس ميدفيديف إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي «بنصه وروحه، وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول». واعتبار عمليات حلف الأطلنطي «تدخلاً سافراً في شؤون الدولة الليبية».

وفي ختام اجتماع مجلس «روسيا - الناتو» في بروكسل في ٢٩ مارس طلب مندوب روسيا الدائم

الأسلوب لقمع المعارضة في الداخل. كما تشهد روسيا احتجاجات من آن لآخر مطالبة بمزيد من الحريات والديمقراطية، وكان هناك انتقادات لحزب «روسيا الموحدة» الحاكم فيما يتعلق بإدارته للانتخابات المحلية التي أُجريت في مارس ٢٠١٠م، وأثارت تحفظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب روسيا العادلة، التي اتهمت السلطات المحلية وحزب «روسيا الموحدة» بتزوير نتائج الانتخابات. ومن ثم فإن تأييد الثورات في الخارج قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما النظام القائم برمته.

رابعاً: موقف القوى الإقليمية وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي. فالموقف الروسي يتأثر بمواقف القوى العربية والفاعلة إقليمياً، وردود أفعالها المتوقعة تجاه ما تنوي موسكو اتخاذه من خطوات. وعلى سبيل المثال، فقد أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى أنه «بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، التي تعتبر طرابلس عضواً في كليهما، فإن موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات جديدة».

ولا شك أن ترحيب عدد من الدول العربية بالقرار ١٩٧٣، بل ومشاركة بعضها في عمليات حلف الأطلنطي ضد ليبيا، كان أحد العوامل التي دفعت روسيا إلى عدم رفض القرار.

وكان لموقف كل من الكويت والإمارات وقطر خلال الأزمة الليبية، والإجماع على الحظر الجوي داخل مجلس التعاون الخليجي، وأيضاً قرار الجامعة العربية الذي جرد أو سلب الشرعية من القذافي، واعتبار المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي لليبيين أكبر الأثر

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبداً مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، وأيضاً النِّيل من صورة روسيا ومصداقيتها كحليف، أو شريك يعوّل عليه. ولذا فإن احتمال تكرار القيادة الروسية لأخطائها في الحالة السورية يبدو ضعيفاً، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى، وتستطيع مقاومة الضغوط الأمريكية، ورفض الانصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بحسم في وجه المخططات الأمريكية كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م.

فروسيا تقف موقفاً أكثر وضوحاً وصرامة في وجه محاولات التدخل الغربي من جانب الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سوريا، وهناك إصرار من جانبها على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم.

يدعم هذا التوجه الأهمية الاستراتيجية لسوريا بالنسبة لروسيا، وخصوصية العلاقة بين البلدين، مقارنة بأي من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.

### ثالثاً: تداعيات الموقف الروسي:

يمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين:

#### الأول: يتعلق بمسار الثورات العربية:

وهنا تبرز محدودية التأثير الروسي الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة عوامل، يتعلق الأول منها بالثورات العربية ذاتها. فقد اندلعت هذه الثورات

لدى حلف شمال الأطلسي ديميتري روجوزين من الناتو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي حرفياً دون «التفنن في تنفيذه».

وأوضح لافروف أن نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربية التي تخضع للزعيم الليبي معمر القذافي في حالة تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي لدى محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدولي الذي يضمن حظر الطيران العسكري الليبي، دون تجاوز لهذا.

وأشار إلى الدعم العسكري الذي تقدمه دول الناتو للشوار، والذي تجاوز، من وجهة نظره، الأطر المحددة لنظام حظر الطيران العسكري الليبي<sup>(١)</sup>. وأن «الناتو

يقصف ليبيا أطول مما قصف يوجوسلافيا. فقد قُصفت الأخيرة ٧٨ يوماً، بينما ليبيا يجري قصفها منذ أكثر من خمسة أشهر.

كذلك انتقد جروشكو نائب وزير خارجية روسيا عمليات

الناتو في ليبيا مشيراً إلى أن «قمة الحلف في لشبونة ديسمبر ٢٠١٠م أقرت العقيدة الاستراتيجية للحلف والتي تضمنت وعوداً باحترام ومراعاة قواعد القانون الدولي في عملياته. إلا أنه مع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وبذلك فإنها تضع مصداقية التزامات لشبونة موضع شك»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا، وتطبيقه وفق أهوائهم أثر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو، ورفضها تكرار سيناريو التدخل الأمريكي تحت مظلة حلف شمال الأطلسي في الحالة السورية.

(١) وكالة نوفوستي، ٧ يوليو ٢٠١١م.

(٢) وكالة نوفوستي، ٢ يوليو ٢٠١١م.

تدخل الناتو لدعم الثوار، ومساندتهم في مواجهة كتائب القذافي. في حين يعرقل الموقف الروسي تجاه العقوبات الدولية على سوريا التدخل الخارجي لمساندة الثوار في مواجهة النظام السوري على النحو السابق بيانه. وهو الأمر الذي أفقد روسيا كثيرًا من شعبيتها في الشارع السوري التي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي، والشرعية الدولية، خاصة في القضية الفلسطينية والأزمة العراقية، والأزمة السودانية. مما أدى إلى اندلاع مظاهرات يوم ١٢ سبتمبر في بعض المدن السورية تحت شعار «ثلاثاء الغضب من روسيا»، تنديدًا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية، والمعرقل للعقوبات الدولية، رافعين شعارات ضد روسيا جاء فيها «لا تدعموا القتل... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، «النظام يذهب ويبقى الشعب».

وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية، حتى أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، أحرقت المتظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا، بدلاً من أعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي ترفرف في بنغازي، بل وجعل منها البعض قميصًا يتباهى بألوانه. ولا يقتصر هذا الغضب على سوريا، فالمجلس الانتقالي الليبي يرى أن الشجب الروسي لقراري مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا على أنه دعم لنظام العقيد القذافي، ويوجه البعض النقد لروسيا بزعم أنها تزود القذافي بصواريخ «غراد».

وفي اليمن، ينتقد شباب ساحة التغيير المطالبون برحيل علي عبد الله صالح، دور موسكو في إحباط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الرئيس اليمني. وربما يغيّر هذا كله من المزاج العام تجاه روسيا في الشارع العربي، ولهذا كله يظل التأثير الروسي على مسار الثورات العربية محدودًا.

أما المحور الثاني فيتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية.

فالتغيير قادم لا محالة، وإن تباطأ لبعض الوقت بفعل مقاومة السلطات في اليمن وسوريا للثوار.

بإرادة شعبية خالصة، ونتيجة احتقان اقتصادي وسياسي واجتماعي، وشعور عميق بالمرارة والظلم لدى الغالبية العظمى من أفراد شعوب المنطقة.

ومن ثم، فإن دور أي دولة أو فاعل خارجي في التأثير على مسار هذه الثورات يظل دورًا محدودًا، ويظل مسار الثورات ومدى نجاحها من عدمه رهناً بإرادة الشعوب، ومدى إصرارها على التغيير، ومساندة القوى الداخلية الفاعلة والمؤثرة، وفي مقدمتها الجيش.

وتعتبر هذه المحدودية أبرز ما يكون في الموقف الروسي، وذلك في ظل التحفظ الشديد الذي تبديه موسكو؛ حيث ترفض روسيا التدخل المباشر لدعم طرف ضد آخر. وكان هذا واضحًا جليًا في حالة كل من تونس ومصر والبحرين واليمن.

ورغم أنها رفضت العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين في ليبيا وسوريا، فإنها لم تتدخل لدعمهم، واستمرت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة؛ باعتبارها الممثل الشرعي للبلاد. بل إنها تدعم على نحو واضح النظام السوري في مواجهة الثوار الذين تعتبرهم معارضة مناوئة لنظام الأسد، وتعتبر أن من بينهم إرهابيين.

وفي تصريح لوزير الخارجية لافروف أشار فيه إلى أن «السلطات السورية تكافح ليس ضد المتظاهرين، بل ضد «المحرضين» والعناصر المسلحة. وأنه «لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح»<sup>(١)</sup>.

في هذا الإطار، يقتصر التأثير الروسي على ما تتخذه روسيا من مواقف داخل الأمم المتحدة، ولهذا أهميته على الأقل على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتأثيره غير المباشر على مسار الثورات، من خلال إتاحة أو رفض تدخلات الدول الأخرى. فقد أتاح موقف روسيا من قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا

(١) وكالة نوفوستي، ١٥ يونيو ٢٠١١م.

تقني في هذا المجال.

يضاف إلى هذا حاجة الدول العربية للدعم السياسي الروسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد من العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسيا عضو الرابعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف. وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية. كما أنها أكثر ميلاً واستعداداً للتعاون مع «العالم العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسعى إلى إذابته في كيان أكبر «شرق أوسطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية.

فروسيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقات تعاونية؛ تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واستغلال الفرص المتاحة، ورصيدها التعاوني؛ لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها. وسيكون موقفها من سوريا محكًا أساسيًا لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه وشركائه.

ويتضمن هذا فرصًا وتحديات لروسيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تتجح أيضًا في إنهاء العداء التقليدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتها ليبيا وسوريا. كما أنها عصفت، وستعصف، بنظم كانت تعتبرها موسكو صديقة أو حليفة؛ نظرًا للتفاهمات والمصالح التي استطاعت روسيا بلورتها مع هذه النظم على مدى العقد الماضي.

ولا شك أن هذه التطورات ستؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السريع والجزري الذي تمر به، والذي سيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغير في حد ذاته تحديًا مهمًا يواجه السياسة الروسية.

فما أن استطاعت روسيا ترتيب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية، قامت بها القيادة الروسية لدول المنطقة على مدى السنوات الست الماضية، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

ولا شك أن روسيا حريصة على استمرار روابطها مع العالم العربي، وتنمية التعاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية والاستراتيجية. يعزز من ذلك حاجة الدول العربية لروسيا كشريك تقنيًا وسياسيًا.

فهناك آفاق رحبة للتعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنية الصناعية العربية. وهو التعاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربية، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسيا من دعم



## معلومات إضافية

### التعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية:

من أمثلة ذلك التعاون:

- الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧م على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غربي طرابلس.
- توقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨م بين مصر وروسيا.
- توقيع اتفاقية خاصة بين روسيا والأردن في مايو ٢٠٠٩م لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجربي في الأردن.

### التعاون الروسي العربي في تكنولوجيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة، والاستشعار عن بُعد بواسطة صواريخ روسية.

وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي «أل سات -١» في نوفمبر ٢٠٠٢م، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.

كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧م على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بُعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨م.

### التعاون الروسي العربي في تطوير البنية الصناعية العربية:

لروسيا أيضاً دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، وأهم ذلك ما يلي:

- تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر.
- تحديث مولدات كهرباء السد العالي، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب في مصر.

- في ١٠ أبريل ٢٠٠٧م وقَّعت كل من مصر وروسيا اتفاقاً لإنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات، والطائرات، والحاسبات الإلكترونية، وبعض السلع الهندسية الأخرى بمدينة برج العرب الصناعية على مساحة مليون متر مربع، وباستثمارات تصل إلى مليار دولار.

- إنشاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهربائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩م، وعدد آخر من المنشآت المائية.
- أيضاً هناك مشروع خط سكك حديد بين سرت وبنغازي الليبيين بطول ٥٠٠ كيلو متر، وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار.

### التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية:

#### التعاون العسكري الروسي الليبي:

تعد ليبيا من أكبر مستوردي الأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتصنّف مراكز دراسات التسلح الغربية هذا البلد كأهم مشترٍ للأسلحة الروسية.

وفي يناير ٢٠١٠م وقّعت عقود شراء أسلحة روسية من قبل ليبيا خلال زيارة وزير الدفاع الليبي السابق الفريق «أبو بكر يونس» لموسكو، وتضمنت حزمة عقود بقيمة ١,٨ مليار دولار لشراء أسلحة روسية، شملت عشرين طائرة مقاتلة من طراز (إف جي إف أي)، وهي من إنتاج روسي هندي مشترك، إضافة لدبابات وصواريخ دفاع جوي.

واتفق الجانبان كذلك على رفع قيمة الصفقة لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار؛ بحيث تشمل شراء عشرين طائرة مقاتلة من طراز (سوخوي ٣٥) و(سوخوي ٣٠ إم كي)، كما اتفقا على تفاصيل صفقة أسلحة جديدة تتضمن شراء ليبيا طائرات نقل عسكرية روسية من طراز (أي إل ٧٦)، وحصولها على ترخيص لإنتاج رشاشات الكلاشينكوف الروسية فوق أراضيها.

وكانت روسيا قد ألغت خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين لطرابلس في أبريل ٢٠٠٨م ديوناً لها مستحقة على ليبيا بقيمة ٤,٥ مليارات دولار، معظمها ديون عسكرية، والتزمت ليبيا في المقابل بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية.

وأبدت الجماهيرية الليبية خلال هذه الزيارة رغبتها في شراء أنظمة صواريخ للدفاع الجوي من طراز (إس ٣٠٠ بي إم يو) تكفي لتسليح أربع فرق دفاع جوي، وصواريخ من طراز (تور إم ١)، و٤٨ دبابة من طراز (إس ٩٠).

وفي عام ٢٠٠٩م وقّعت ليبيا مع روسيا مجموعة من العقود ذات القيمة المالية المتوسطة، من بينها عقد بقيمة سبعين مليون دولار لصيانة وتطوير أسلحة روسية قديمة، يملكها الجيش الليبي من بينها ١٧٥ دبابة من طراز (تي ٧٢) روسية الصنع.

وأدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فبراير الماضي -والقاضي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا- لإيقاف تصدير الأسلحة الروسية إلى ليبيا، وتسبب في تجميد عقد جديد لم يتم توقيعه بعدُ لبيع طرابلس طائرات هليكوبتر عسكرية روسية من طراز ٥٢ أليجاتور، وأنظمة دفاع جوي وصواريخ من طراز إس ١.

وقال مسؤول في قطاع التصنيع العسكري الروسي: إن الاضطرابات في ليبيا ضيّعت على روسيا صفقات أسلحة بأربعة مليارات دولار.

### التعاون العسكري الروسي السوري:

ظلت سوريا أحد أهم الزبائن بالنسبة للاتحاد السوفييتي، وتستخدم كقاعدة سوفيتية لعقود عدة، واستمرت تلك العلاقة حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، لكن كانت مسألة الديون الروسية المستحقة على دمشق أحد نقاط الخلاف الأساسية بين الجانبين. فيما شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا كبيرًا في عام ٢٠٠٥م بعد أن قامت روسيا بإلغاء ٧٣٪ من الديون السورية القديمة، مقابل أن تقوم دمشق بمنح موسكو موطنًا قدم لها مجددًا في ميناء طرطوس واللاذقية السوريين.

وعلى الرغم من الأهمية التي توليها دمشق للحصول على منظومة الدفاع الجوي من نوع S-300 وكذلك صواريخ أرض - أرض من طراز ISKANDER-E، لكن مبيعات السلاح الروسي لسوريا اقتصرت على أنظمة دفاع جوي من طراز «KORNET-METIS»، وكذلك على أنظمة دفاع جوي من طراز «Pantsyr-S1» وصواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز «IGLA-S».

كما وقّعت موسكو مع دمشق عقود صفقات لتزويدها بطائرات مقاتلة من طراز ميج MIG-31 وهي طائرات يمكن القول: إن سوريا رغبت في الحصول عليها من أجل استخدامها في أغراض ومهام استخباراتية، لكن لم تنفذ هذه الصفقة حتى الآن، ولا يعرف مصيرها.

وتواصل مؤسسة «روس اوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقًا، ومنها طائرات «ياك - ١٢٠» للتدريب، ومعدات حربية.

### التعاون العسكري الروسي المصري:

كانت مصر منذ الخمسينيات وحتى السبعينيات أحد أهم زبائن الاتحاد السوفيتي في مجال السلاح، وعلى الرغم من توجه مصر تجاه الحصول على السلاح الأمريكي، إلا أن وجود كميات كبيرة من السلاح الروسي لدى مصر حتى يومنا هذا، خاصة فيما يتعلق بالمدركات والدبابات والطائرات، وأنظمة الدفاع الجوي دفع مصر للعمل على شراء قطع غيار لهذه الأسلحة، وقامت مصر بالحصول من موسكو على مشروع خاص لتطوير الصواريخ المضادة للطائرات من نوع «PECHORA-M2»، وعلى الرغم من كون هذه المنظومة قديمة إلا أنه تم تزويدها بمنظومات ومعدات إلكترونية حديثة.

#### المصدر:

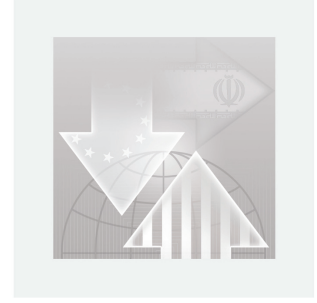
د. نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م.

الجزيرة نت، صادرات السلاح الروسي إلى ليبيا، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5FF12946-3530-4D83-90A9-56727E852AD6.htm>

د. سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، موقع مفكرة الإسلام، انظر الرابط:

<http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html>



## صعود تركيا .. والربيع العربي

د. أحمد أويصال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية.

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

### ملخص الدراسة

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعوب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إرافة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرناً في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية، ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وتغيرت البوصلة التركية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وصارت معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكرياً واقتصادياً. حتى السبعينيات من القرن الماضي حين أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي.

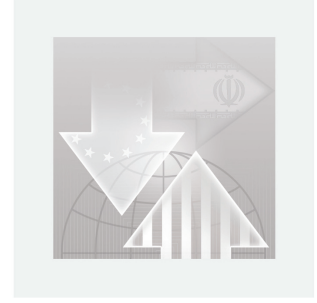
وجاءت مرحلة الصحو في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر «تورجوت أوزال»؛ حيث انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ معتمداً في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام ١٩٩٢م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.

ولأن صعود مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطوراً مهماً، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً.

تتناول الدراسة بالتحليل أسباب نجاح حزب العدالة والتنمية التركي في تجربته، سواء على الصعيد الداخلي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وفي مجال حقوق الإنسان والحريات، أو على الصعيد السياسي الخارجي، واستخدام القوة الناعمة في تعاملها مع الخارج.

كما تبحث الدراسة في مدى علاقة التجربة التركية بثورات الربيع العربي في ضوء التحليلات القائلة بأن «نجاح الديمقراطية التركية تحول إلى مصدر إلهام للربيع العربي»، وتحاول الدراسة استشراف مستقبل العلاقات العربية التركية في مرحلة ما بعد الثورات.

## صعود تركيا .. والربيع العربي



د. أحمد أويسال

مدير مركز التعاون والدراسات الشرق الأوسطية.

أستاذ زميل في قسم العلاقات الدولية بجامعة إسكيسيهير عثمان غازي بتركيا.

تعود العلاقات التي تربط الشعب التركي بالشعوب العربية إلى العصر العباسي؛ حيث دخلت أعداد كبيرة من الأتراك في الدين الإسلامي بدون إرافة دماء، وكان للإسلام دور على مدى أربعة عشر قرناً في جمع العرب والأتراك كعمودين أساسيين تقوم عليهما الأمة الإسلامية، وبالإسلام بدأ الأتراك يتحركون ببطء غرباً وجنوباً أثناء العصر العباسي، وذلك على طول الطريق حتى وصلوا إلى مصر، وبعد صعود دولة السلجوقيين بدأ الوجود التركي في العالم العربي يكتسب قوة، ووصل إلى ذروته خلال فترة الخلافة العثمانية منذ عام ١٥١٧م.

وفي ظل الحكم العثماني من المغرب إلى الخليج العربي اختلطت المجتمعات العربية بالمجتمع التركي، وعاش العرب والأتراك معاً من خلال النظرة المشتركة لعالمية الإسلام، وكانت هناك تأثيرات متبادلة بين العرب والأتراك في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية.

وعلى الرغم من عدم توافر تقنيات متقدمة في مجال المواصلات، إلا أن معظم أرجاء العالم الإسلامية كانت تتصل مع بعضها البعض خلال فترة الإمبراطورية العربية الإسلامية وخلال العصر العثماني، وفي الوقت نفسه وُحِّدَت الخلافة العثمانية المسلمين من القوقاز ودول البلقان إلى شمال إفريقيا والخليج، وكان الأتراك والعرب هم الذين يشكّلون الأغلبية، كما كان للخلافة العثمانية دور في تأخير الهجمات الغربية على العالم العربي من البحر المتوسط، وكذلك في المحيط الهندي.

وقد تسبب إضعاف الخلافة العثمانية في خسارة الأراضي الإسلامية، ووقوع ما كان منها في إفريقيا في يد الفرنسيين، وما كان في آسيا في يد البريطانيين.

وقد أضافت القومية الغربية الوليدة عاملاً إضافياً ساهم في انهيار النظام العثماني خصوصاً في دول البلقان، وكان لهذا العامل دور أقل تأثيراً في العالم العربي، ومع بدايات القرن التاسع عشر، قامت (جمعية الاتحاد والترقي) بدعم من المنظمات القومية والعلمانية بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يتبنى السياسات الداعمة للدعوة الإسلامية والمنهج الإسلامي في داخل وخارج حدود الخلافة العثمانية، وتسببت أنشطة (جمعية الاتحاد والترقي) في ضياع دول البلقان وعزل مناطق عربية في منطقة المشرق قبل الحرب العالمية الأولى.

وبعد انهيار الخلافة العثمانية، ابتعد الحكم التركي في عهد كمال أتاتورك عن العالم العربي، وبدأ يركز على التغريب، وساهمت جهود التغريب والمدنية في تركيا في بعض التقدم وخاصة في مجال الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، بينما لم يحدث أي تقدم على صعيد المشكلات المزمنة من قبيل قمع الحريات والفقر مما منع تركيا من ممارسة دور فعال في الشرق الأوسط، وتبنت تركيا سياسات تقوم على السلام مع جيرانها، وقد

أكبر على الفكرة الإسلامية، وأقل اهتماماً بالفكرة الديمقراطية، وكان أردوغان والعناصر صغيرة السن في هذا الحزب الجديد تطالب بالتأكيد على الديمقراطية بشكل أكبر، ولكن أربكان لم يأخذ دعواتهم في حساباته، ولم يعطهم نفوذاً أقوى داخل حزبه، وبعد أن تم حظر حزب الفضيلة قرر أردوغان وزملاؤه أنهم في حاجة إلى أسلوب جديد في ممارسة العمل السياسي، يقوم على التركيز على الديمقراطية بصورة أكبر من الفكرة الإسلامية.

#### أسس نجاح حزب العدالة والتنمية:

يرجع صعود تركيا في المحافل الدولية أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة إلى نجاح حزب العدالة والتنمية في التعاطي مع الشؤون الداخلية؛ حيث كان تركيز الحزب أولاً على الشؤون الاقتصادية، وحرصت حكومة هذا الحزب على معالجة مشكلات المواطنين وطلبات الشعب، وساهم ذلك في زيادة شرعية الحزب بشكل بطيء حتى داخل النخب الرسمية التي تتمتع بنفوذ، وكان مفتاح نجاح حزب العدالة والتنمية هو حفاظه على علاقات قوية بالجمهير بصورة أكبر من الأحزاب المعارضة، وكانت طلبات الشعب التركي تنصب بشكل أساسي على الجانب الاقتصادي، بالإضافة إلى مطالب تتعلق بتحسين مستوى الديمقراطية والحرية.

#### أسلوب عمل حزب العدالة والتنمية:

يقول علماء السياسة من أمثال «باريتو جادلو»: «إن صعود مجموعة سياسية ناشئة يواجه بصعوبات كبيرة؛ بسبب عدم إمكانية إحداث تغيير في النخب السلطوية الحاكمة»، وفي الثورات العربية الأخيرة رأينا كيفية صعوبة استبدال النخب الحاكمة؛ حيث سقط حوالي ٥٠ ألف قتيل من أجل إزاحة معمر القذافي عن السلطة، وفي ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطوراً مهماً، ومن هنا استحق وصول هذه

تغيرت البوصلة التركية مع الانتقال إلى الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب مناخ الحرب الباردة التي سادت في هذه المرحلة. وفي ظل التهديدات الروسية، أصبحت تركيا معتمدة بصورة أكبر على الغرب عسكرياً واقتصادياً. وعلى أية حال، ففي أثناء هذه الفترة، كان العالم العربي يكافح من أجل الحصول على الاستقلال من الاحتلال الغربي، ويريد دعماً سوفيتياً لحل مشاكله وأزماته، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية، بينما كان الغرب (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية) يفرض هيمنة على الشرق الأوسط. ومع حرصها على الانتقال إلى الديمقراطية بدأت تركيا في تحسين اقتصادها، لكن توجيهها من قبل الغرب استمر حتى السبعينيات، وفي هذه الفترة أدرك حكام تركيا مدى أهمية الانفتاح على العالم العربي خصوصاً بعد ظهور النفط في البلدان العربية والمقاطعة الغربية في مجال النفط لتركيا على خلفية أزمة قبرص.

وجاءت مرحلة الصحوة في تركيا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في عصر «تورجوت أوزال»، وخلال عهد أوزال انفتحت تركيا على العالم الخارجي، وجعلت نظامها السياسي والاقتصادي في تواصل مع المجتمع الدولي؛ حيث اعتمد في خطته التنموية على الديمقراطية وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وبعد موت أوزال في عام ١٩٩٢م عانت تركيا من ضعف القيادة وعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي هذه الفترة عاشت تركيا فترة قصيرة من حكم الإسلاميين، وذلك مع وصول نجم الدين أربكان إلى سدة الحكم من خلال حكومة ائتلافية، وبعد ١١ شهراً تم إقصاء حكومة أربكان من السلطة بالقوة، وتقرر حظر حزبه مما أعطى مؤشراً على فشل التيار الديني في تركيا العلمانية.

#### وصول حزب العدالة والتنمية:

بعد حظر حزب الرفاه قام أربكان بتأسيس حزب الفضيلة على نفس نهج حزبه السابق، مع تركيز

أردوغان قد أبدى كراهيته لهذا البرنامج علانية أمام الجمهور، وعلى نفس المنوال حاول أردوغان بصعوبة السماح بارتداء الحجاب في الجامعات، لكن إيجاد حل لهذه القضية استلزم الانتظار حتى عام ٢٠١٠م بسبب المقاومة القوية التي أبدتها المنظومة العلمانية، وعلى نفس هذا النسق كانت تعاملات أردوغان مع الجيش القوي تقوم على أساس الواقعية، وتفهم مدى الاحتياج إلى التعاون بين المدنيين والمؤسسة العسكرية من خلال المواجهة المباشرة.

وقد نجح خطاب حزب العدالة والتنمية المعتدل والمتفائل في جذب الجمهور، وذلك في ظل نظرة الثقافة السياسية التركية إلى النخب على أنها مقدسة، ولا يمكن توجيه النقد إليها، أو تحدي السلطة الحاكمة، ومع عدم الاستقرار السياسي الذي أنتجته الأطراف والقوى العلمانية الفاشلة في الحكومة وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت منذ ٢٠٠١م تمكن أردوغان من إظهار قوته

كمصدر أساس للأمل في إمكانية حل مشكلات تركيا الكبرى، والمتمثلة في الفقر والفساد، وانتهاك حقوق الإنسان، وضعف المسار الديمقراطي، وقد ساهم أسلوبه العاطفي المؤثر في تسهيل فوزه بعدد كبير من الأصوات سمح له بالوصول إلى السلطة، كما أسهمت هيئته في فرض السيطرة المدنية على أساليب العمل البيروقراطية في الدوائر الرسمية.

والحقيقة أن تركيز حكومة حزب العدالة والتنمية على الحرية في نواح عديدة من الحياة، وتمسكها بمشروعها الذاتي في الوقت نفسه قد سمح لمناخ من المشاركة ساهم في إنجاز أفضل في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

في المجال الاقتصادي كان التدخل البيروقراطي يعرقل الأعمال التجارية الإسلامية الصاعدة في أواخر التسعينيات، ولكن حكومة حزب العدالة

الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً.

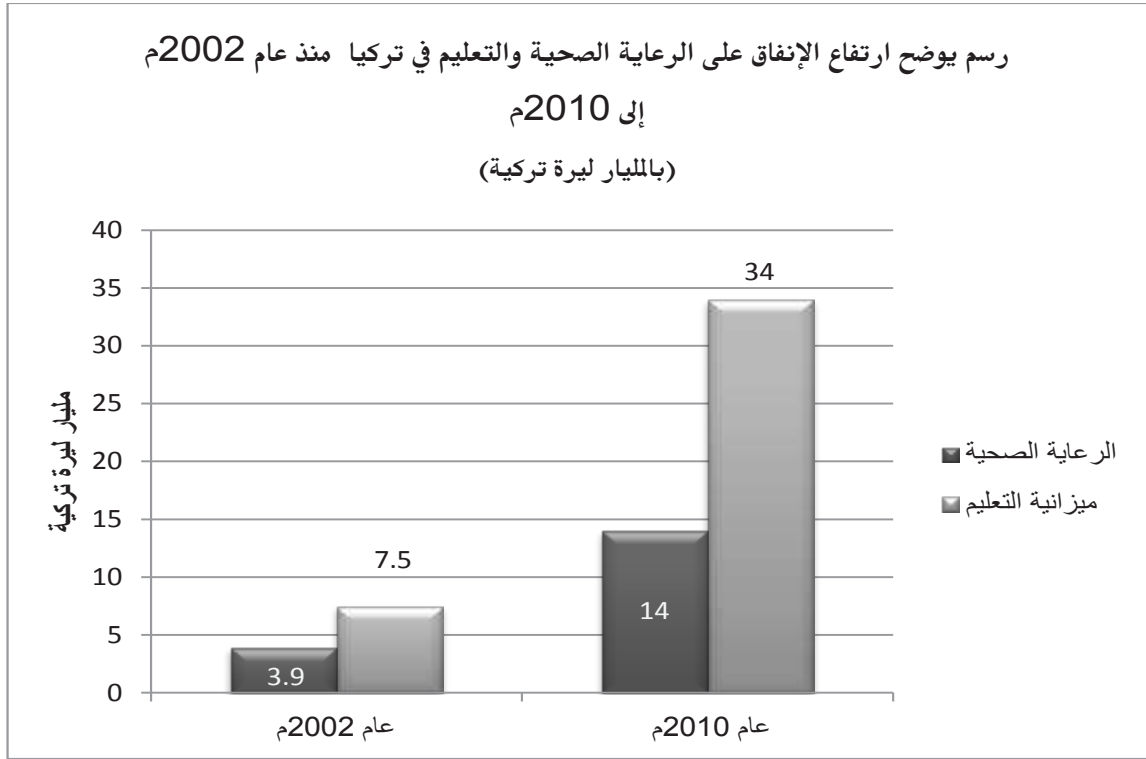
يأتي نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية سياسياً من خلال تجاوب الحزب مع المجتمع التركي عبر حديث يتسم بالموازنة بين الآمال والواقع، والديمقراطية والعلمانية والإسلام، وعلى خلاف حديث أربكان الذي اتسم بالجدال والعدوانية استناداً على فكرة «الإسلام السياسي»، فقد حرص أردوغان على الإشارة إلى الديمقراطية في حديثه، معتبراً أنه في البلاد ذات الأغلبية تختار الشعوب ما هو أفضل لها مع عدم مناقضة هذه الاختيارات للإسلام، وفي هذا الوقت لم تكن النخب العلمانية التركية التي يقودها الجيش

والسلطة القضائية تتحمل أي حديث ذي صبغة دينية، أو أي تفسير ديني للقضايا العامة، وعلاوة على ذلك فلم تكن الثقافة السياسية التركية متضمنة أية مقاومة أصولية أو عنيفة ضد نظام الحكم.

واستطاع أردوغان العمل من داخل النظام باستغلال الأوضاع المتاحة، مع الأمل في توسيع نطاق الفرص التي تسمح له بالحركة عندما يتمكن من الوصول إلى السلطة، بالاعتماد على التحرك باتجاه الديمقراطية، وعندما وجد نفسه في حالة تحدٍ مع النخب المؤسسة للدولة التركية لجأ أردوغان إلى كسب دعم الرأي العام خلال الانتخابات والاستفتاءات العامة. فعلى سبيل المثال تمكن أردوغان في استفتاء شعبي عام ٢٠١٠م أن يقوم بتعديل الدستور لكي يقلص صلاحيات الجيش، ويقر إمكانية مساءلة قادة الجيش أمام المحاكم المدنية.

وقد تبنى أردوغان نمط المثالية الواقعية في التعامل مع القضايا الحساسة، سواء فيما يتعلق بالديون الخارجية أو قضية الحجاب، فلم يبلغ أردوغان التعامل مع صندوق النقد الدولي، والذي كان قد تم إقراره قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وإن كان

**في ظل عدم السماح للعديد من القوى التي تتبنى الفكرة الإسلامية بالوصول إلى السلطة في الدول الإسلامية، من خلال العملية الديمقراطية؛ فإن نجاح أردوغان في الوصول إلى سدة الحكم كان في حد ذاته تطوراً مهماً، ومن هنا استحق وصول هذه الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا العلمانية تحليلاً شاملاً**



والتنمية سمحت بهامش أكبر من الحرية في التعامل مع النشاطات الاقتصادية من خلال تقليص نطاق العملية البيروقراطية، وحصلت الهيئات والمؤسسات الاجتماعية بنفس الطريقة على حرية أكبر في ممارسات الأعمال الخيرية التطوعية، وقد ساهمت هذه الأنشطة الخيرية في نجاح العدالة والتنمية، بينما كانت حكومة هذا الحزب تستكمل نجاحها في مجال التعليم والرعاية الصحية، وحتى في المجال السياسي بدأت تزداد نسبة النساء والشباب المشاركين في العملية السياسية مما دفع بمزيد من الحيوية في الحياة السياسية، مقارنة بالطراز القديم الذي كان سائداً.

ولقد تبنى أردوغان مبدأ «الفوز - الفوز» في التعامل مع المجموعات الاجتماعية الأخرى المنبثقة عن الكيانات والقوى الاقتصادية والسياسية، كما منحت حكومته مجالاً لمعارضيه أيضاً، واستأنف حزب العدالة والتنمية السماح لنشاط جهات أخرى في المجتمع كانت قد استبعدت سابقاً بأمر الحكومات السابقة حتى من قبل حكومة حزب الرفاه الإسلامي لنجم الدين أريكان، وقد أدخل أردوغان بعض المنتميين إلى

الليبرالية السياسية في أوساط المثقفين والأكاديميين والسياسيين ورجال الأعمال، وهذا التوجه كان له دور في تقليل مخاوف قوى عديدة في المجتمع التركي، خاصة من داخل المعسكر العلماني الذي يتوجس من أي جدول أعمال ذي صبغة إسلامية. وأثناء السنوات الأولى كان العديد من المثقفين الذين يتبنون الديمقراطية والليبرالية «صحافيون وأكاديميون» يدافعون عن حزب العدالة والتنمية ضد اتهامات وجهها بعض المثقفين والسياسيين العلمانيين، وحتى من جانب الجيش، ودارت تلك الاتهامات حول مسألة الأصولية الإسلامية، وكان دافعها القلق من ارتفاع شعبية أردوغان، وعلى سبيل المثال دعم العديد من الصحافيين الليبراليين مثل كونيت اسيفير الذي يعمل لحساب صحيفة حرييت اليومية العلمانية، وطه أكبول الصحافي المحافظ في صحيفة ميليت العلمانية، وكذلك أكاديميون ليبراليون مثل اهين باي، وإسير كاراكا ومحمد التان؛ حيث دعموا نموذج الديمقراطية المقدم من حزب العدالة والتنمية، ومسعاعي انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

وقد تم تطبيق هذا المبدأ «الفوز - الفوز» كذلك في



مقتنعة بحكم حزب العدالة والتنمية؛ نظراً لأن مواقع هذه النخب تضعف في ظل الحكم المدني، والحديث هنا على وجه الخصوص يتعلق بالمؤسسة العسكرية التي ترى أن الديمقراطية على الطراز الغربي، تمثل انتقاصاً لنطاق نفوذهم في عالم السياسة والشؤون الاجتماعية، والمعتاد أن يقوم الجيش التركي بإدارة القضايا الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى تحديد مبادئ السياسة الخارجية، وفي ظل الدعم الغربي وبين أوساط الأتراك للديمقراطية كان على الجيش أن يقبل بمرور الوقت بانتقال السيادة للحكم المدني.

### نجاح حزب العدالة والتنمية الاقتصادي:

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام ٢٠٠٢م كانت هناك شكوك مهمة حول جدول أعماله الخفي، وعلى الرغم من أنّ البيروقراطية والطبقات البرجوازية والمثقفين لم يكونوا جميعاً في موقف عداء مع الحكومة، إلا أنهم تبنا بوجه عام نظرة اتسمت بالتأني، وحرصاً من الحزب على عدم إشعال مخاوف المعارضين، فقد ركز في الغالب على المشكلات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، وحول هذه النقطة يمكن القول: إن حكومة العدالة والتنمية فعلت مثل الحكومات السابقة في محاولة كسب الثقة للاقتصاد التركي، وجذب أكبر قدر من الاستثمارات الخارجية، وكان لهذا التركيز على الجانب الاقتصادي دور في تخفيف درجة المخاوف وحدة القلق السياسي، وساهم في احتواء أصوات المعارضة، وكسب دعم أكبر داخل المجتمع.

وقبل وصول العدالة والتنمية إلى السلطة كانت تركيا تكافح جراء ارتفاع معدل التضخم، والبطالة، ومستويات الفقر، بالإضافة إلى أزمات اقتصادية تحدث بشكل دوري، وكان هذا الوضع الاقتصادي سبباً ونتيجة في الوقت ذاته لحالة عدم الاستقرار السائدة في البلاد، وقبل الغوص في النقاشات الأيديولوجية والسياسية ركزت حكومة العدالة والتنمية على قضية الانتعاش الاقتصادي، ومن خلال تشجيع الاستثمار

قطاع العمل والاستثمار، فقد كان النظام البرجوازي القديم في تركيا ضد أية محاولة لأسلمة البلاد، وضد تنامي المبادئ الإسلامية، ورغم ذلك فلم يلجأ أردوغان إلى محاولة تحطيم هذه القوى، بل عمل على إرسال رسائل طمأنة بإمكانية التعايش والنمو بالتوازي بين القوى الاقتصادية، واحترمت حكومة حزب العدالة والتنمية رجال الأعمال، وسمحت لهم بالحصول على الشرعية اللازمة لمواصلة نشاطاتهم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي مرت بها تركيا، فقد عجزت القوى الاقتصادية البرجوازية القديمة عن تقديم حلول؛ مما سمح لحزب العدالة والتنمية بالتحرك، وقد نجحت السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية في كسب ثقة هذه القوى الاقتصادية، لاسيما وأن شركات هذه القوى مثل شركة «نيو أناتوليان برجوازي» قد استفادت من حالة الانتعاش التي حظي بها الاقتصاد التركي بوجه عام كثمرة لسياسات الحزب.

وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من دعم الاتحاد الأوروبي والشرعية المقدمة من جانبه، بينما واصلت البرجوازيات العلمانية والنخب العلمانية المسيطرة على السلطة مثل الجيش وأساتذة الجامعات والقضاة معارضة التصاعد الكبير في شعبية حزب العدالة والتنمية ذي الأصول الإسلامية.

وقد اختار حزب العدالة والتنمية أن يعمل على كسب العضوية في الاتحاد الأوروبي لكي يعزز الديمقراطية في البلاد، ولإسكات النخب العلمانية التي ابتكرت مبدأ التغريب والجنوح بالبلاد نحو الغرب على مدى القرنين الماضيين، وقد ساهم هذا التوجه في إسكات تلك النخب المنادية بالتغريب، وكذلك لكسب مشروعية لدى قاعدة كبيرة في الداخل والخارج، وقد نجح الحزب في استخدام مسألة البحث عن «الديمقراطية على النمط الغربي» في مجال تقليص نفوذ المعارضة، بينما تحصل الحكومة على الفرصة الكافية لتحقيق النجاحات على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وليسست كل النخب العلمانية المتنفذة في تركيا

ولأجل كل هذه الأسباب والتحركات تمكّنت تركيا من تصادي تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت الغرب بقوة.

### الخدمات الاجتماعية:

من المعلوم أن الحكومات تركز على تقديم الخدمات الأساسية؛ لتسهيل الأوضاع على مواطنيها، والبلدان الديمقراطية بطبيعة الحال تكون متجاوبة أكثر مع مثل هذه الطلبات، وتحرص حكوماتها على كسب الدعم الشعبي أكثر للفوز في الانتخابات القادمة، وفي تركيا وبسبب حالة التردد في مواجهة النخب السلطوية الحاكمة لفترات طويلة، فقد حرص حزب العدالة والتنمية على الاستفادة من دعم الرأي العام، وقد ربح العدالة والتنمية الانتخابات بناء على وعده في مجال توفير وظائف رسمية أفضل، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، كما ركّزت الحكومة على قضية الخدمات كطريق أكيد في كسب الناخبين، ومن ثم فإنه وبالتوافق مع دعم الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات؛ ركز حزب العدالة والتنمية على الخدمات الاجتماعية؛ لتسهيل سبل معيشة المواطنين من خلال العديد من الأساليب.

وكانت الاستراتيجية المبكرة لحزب العدالة والتنمية تركز على توفير الخدمات الاجتماعية، وجاء نجاح وشعبية الحزب من قدرته على توفير هذه الخدمات، مثل التعليم والمواصلات، والرعاية الصحية، واختارت حكومة العدالة والتنمية أن تركز في البداية على هذه الخدمات؛ لأنها كانت واضحة في أهميتها، ولا تثير جدلاً كبيراً، وكان هناك سبب آخر لهذا التركيز، وهو أن النخب العلمانية المتنفذة لم تكن لتسمح للحزب بتبني سياسات ذات طبيعة أيديولوجية بشكل أكبر، بينما أسهمت الخدمات الاجتماعية في تلبية احتياجات المواطنين، مما جعل حزب العدالة والتنمية يحصد دعماً شعبياً متزايداً.

وكانت الرعاية الصحية هي المجال الرئيس لنجاح حزب العدالة والتنمية، فقبل وصول الحزب إلى السلطة كان نظام الرعاية الصحية يعاني من ضعف التمويل

الأجنبي، وضبط السياسات المالية، حاولت الحكومة إحداث حالة من الانتعاش للاقتصاد، بالإضافة إلى محاولة إحداث حالة من التوازن في الميزانية مع محاولة تخفيض أسعار الفائدة، وفيما يتعلق بإدارة الدين الخارجي، فقد أبقى حزب العدالة والتنمية على برنامج التعامل مع صندوق النقد الدولي الذي ورثته من الحكومات السابقة حتى ٢٠١٠م، ونتيجة هذه الجهود قلصت الحكومة حالة التضخم، ورفعت الصادرات لأكثر من مائة مليار دولار.

وكان نجاح حكومة العدالة والتنمية الاقتصادي أحد الإنجازات الرائعة في التاريخ التركي، وساهمت السياسات الاقتصادية الدائمة والاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي في البلاد، وفي ٢٠٠٢م كان ترتيب تركيا اقتصادياً هو السادس والعشرون على مستوى العالم بـ ٢٢٠ مليار دولار كنتاج إجمالي محلي، وفي عام ٢٠١٠م أصبح الترتيب ١٦ بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات؛ حيث وصل حوالي ٧٣٦ مليار دولار، وأصبحت تركيا صاحبة واحد من أكبر الاقتصاديات في الشرق الأوسط، وبنفس الطريقة ارتفع معدل دخل الفرد ثلاث مرات من ٣٤٩٢ إلى ١٠٠٠٠ كما تجاوزت معدلات التضخم وأسعار الفائدة من الأرقام الثنائية إلى الأرقام الأحادية، وحدث ارتفاع مماثل في كل من معدلات الإنتاج، والصادرات والرواتب، وساهمت جهود الحكومة في الانفتاح على الجيران العرب في توسيع وزيادة معدل الإنتاج المحلي التركي وكذلك مستوى التجارة الخارجية.

وخلال حكم العدالة والتنمية بدأت تركيا في الاستثمار في دول عربية مجاورة، مثل سوريا والأردن، ومصر، وحرصت الحكومة على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول من خلال إلغاء التأشيرات، وتشجيع التبادل التجاري، وحرصت الحكومة في الوقت نفسه على إبقاء العلاقات الاقتصادية جيدة مع الغرب، وخفضت الحكومة تبعيتها للأسواق الأوروبية من خلال خلق روابط اقتصادية أفضل مع جيرانها العرب، بالإضافة إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية،

### النجاح السياسي:

حقق أردوغان نجاحًا كبيرًا في الميدان السياسي، واعتمد على المثالية الواقعية، والنظرة العملية في تحقيق هذا النجاح المهم، وكان مصدر نجاحه يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيئته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن، وتركزت بؤرة اهتمامه على الديمقراطية التي تسمح للناس بحرية التنظيم والنشاط، وكان نجاح أردوغان في الانتخابات يرتبط بالأمال

**مصدر نجاح أردوغان يكمن في قدرته على تأسيس علاقات قوية مع المواطنين بالدعوة إلى ديمقراطية مطبقة بشكل أفضل، والدعوة إلى الحرية وحقوق الإنسان، وقد جعلت هيئته المواطنين يشعرون أنه زعيم جيد وقوي، وهو لم يخسر أية انتخابات أو استفتاءات حتى الآن**

العريضة التي يقدمها فيما يتعلق بتحسين مستوى الحياة الديمقراطية للشعب التركي، في ظل عدم قدرة الأطراف العلمانية التقليدية والنخب التغريبية في التجاوب مع مطالب الأغلبية المحافظة من أبناء الشعب التركي.

ومن خلال المزج بين الإسلام والديمقراطية تمكن أردوغان من التعبير عن الأغلبية من الأتراك الذين لا يرون خلًا بين القيم الإسلامية من ناحية، والديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية أخرى، وحتى بعد وصولهم إلى الحكم نجح قادة حزب العدالة والتنمية في قيادة القوى المعارضة نحو إجراء تغييرات قانونية وتنفيذية تعكس الاحتياجات والأمور التي تمثل أولويات بالنسبة للمواطنين، وبسبب التواصل القوي بين الشعب وحكومته، واصل حزب العدالة والتنمية التقدم على المسار الديمقراطي، وفي الوقت نفسه تقديم الخدمات الاجتماعية من أجل تحسين حياة المواطنين الأتراك.

### حقوق الإنسان والحرية:

من السمات الأساسية لجهود حزب العدالة والتنمية على صعيد المسار الديمقراطي: العمل على تحسين

وعدم كفايته، مما أدى إلى ازدحام وتكدس المواطنين المحرومين من هذه الخدمة، وطبقًا لإحصاءات حزب العدالة والتنمية؛ فقد ارتفع الإنفاق على الرعاية الصحية أربعة أضعاف منذ ٢٠٠٢ من ٣,٩ مليار إلى ١٤ مليار ليرة، كما حرص الحزب على توفير تأمين صحي للشرائح الفقيرة، وقام ببناء مستشفيات أكثر، وخفض أسعار العقاقير، وقلص نطاق التأخيرات البيروقراطية في تقديم الخدمات الصحية، وحقق حزب العدالة والتنمية نجاحًا مماثلًا في قطاع النقل والمواصلات؛ حيث شيدت حكومته طرقًا أكثر وأفضل مع توفير خدمة القطار السريع، وكان تحسين نظام

النقل والمواصلات أمرًا ملموسًا للشعب التركي، ومن ثم تم توظيفه على نطاق واسع كإنجاز حكومي كبير؛ حيث أدى إلى تسهيل حياة المواطنين، وساهم ذلك في تقديم دعم شعبي أكبر لحزب العدالة والتنمية ساعده على البقاء في السلطة.

وكذلك كان مجال التعليم أحد الأمور الرئيسية في النشاط الحكومي لحزب العدالة والتنمية؛ حيث تم بناء الكثير من المدارس، وروّجت حكومة الحزب لفكرة تعليم الأولاد البنات، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية كبيرة جدًا لمنظومة التعليم، وعلى سبيل المثال، ارتفعت ميزانية التعليم من ٧,٥ مليار ليرة إلى ٣٤ مليار ليرة، للمرة الأولى في التاريخ التركي، وتجاوزت قيمة الميزانية المخصصة للتعليم الميزانية المخصصة للجيش، وزادت الاستثمارات في التعليم مما سمح ببناء مدارس أكثر وأفضل، وتوفير قاعات دروس ومحاضرات أكثر تقنية وكتب ومراجع مجانية، كما شجعت الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم، كما فتح المجال أمام التبرعات لبناء المدارس، أو إعفاء المدارس الخاصة من الرسوم الضريبية؛ لكي تؤدي دورًا يخفف العبء عن كاهل الحكومة.

الديمقراطي مع مطالب الشعب التركي نفسه، وعلاوة على ذلك فإن تقوية الاقتصاد التركي سمح لها بالانفتاح بشكل أكبر على العالم وعلى جيرانها من العرب، كما سمح لها بأن يكون لها تدخل أقوى في المستجدات على الساحة الإقليمية، وأضافت الرؤية الجديدة والفاعلية الجديدة حالة من الحيوية في السياسة الخارجية التركية.

وقد جذبت التطورات الحاصلة في تركيا الاهتمام منذ أن فاز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات عام ٢٠٠٢م، ومع تعافي تركيا من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، واحتياجها لدعم الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، أعلن البرلمان التركي رفضه لاحتلال

القوات الأمريكية لأراضي العراق، وبدأت الحكومة التركية في إصلاحات سياسية واقتصادية لاحظها العالم العربي، وازداد الاهتمام بالأوضاع في تركيا أكثر مع فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات للمرة الثانية في عام ٢٠٠٧م، وبدأ العالم

الخارجي ينتبه كذلك لحزب العدالة والتنمية والتجربة التركية بشكل أكبر، ومما زاد من جذب انتباه المجتمع الدولي حرص الحكومة التركية على الانفتاح على جيرانها العرب، وتبنيها لسياسة حسن الجوار، وتفعيل أنشطة سياستها الخارجية بوجه عام.

وتلخصت الجهود التركية في العمل على إيجاد علاقات صداقة مع الجيران في الحرص على عدم وجود مشكلات مع هؤلاء الجيران، وهذه الاستراتيجية سمحت لتركيا بتحسين علاقاتها مع اليونان، إيران، روسيا، وخصوصاً سوريا قبل اندلاع الثورات العربية، وقاد السياسة الخارجية النشطة لتركيا وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، وتكامل هذا النشاط مع بلورة علاقات خارجية متعددة الأبعاد مقابل السياسة التي تتبنى التوجه صوب وجهة واحدة محددة، وكانت هذه

وضع المواطن في مواجهة الجهاز الرسمي، خاصة أن تركيا كانت تعاني من مشكلات خطيرة في مجال حقوق الإنسان، مثل القيود على الممارسات الدينية، وحقوق الأقليات وحقوق النساء، إلخ، وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة كان سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان والحقوق الدينية ليس جيداً، وعلى الرغم من بعض المشاكل الدائمة في المنطقة الجنوبية الشرقية بسبب أنشطة ما يوصف بالإرهاب، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية عملت على تحسين الوضع من خلال تغييرات دستورية وقانونية، مثل الاستفتاء العام على الدستور عام ٢٠١٠م، والذي قلص نطاق المحاكم العسكرية، وسمح بتوسيع نطاق حقوق المرأة.

وقد وضعت المؤسسة العلمانية قيوداً صارمة على الممارسات الدينية، مثل منع ارتداء الحجاب في الجامعات، وكذلك التضييق على التعليم الديني، وكان من أسباب فوز أردوغان في الانتخابات أنه وعد بتنفيذ الطلبات الخاصة بتوسيع نطاق الحرية في

التعليم الديني، وبعد وصوله إلى السلطة عمل على التحرك بالفعل في هذا الاتجاه، وعمل حزب العدالة والتنمية على التجاوب مع هذه الحقوق بالتوازي مع مطالب اجتماعية أخرى؛ من خلال خلق مناخ يتسم بحرية أكبر، ودعم حقوقي أكثر على مستوى البلاد، وكان اختيار الخطاب الذي يركز على تأكيد الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان بدلاً من التركيز على مسألة الحقوق الدينية يخفف من حدة المخاوف التي تنتاب بعض القوى من سعي حزب العدالة والتنمية في اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية.

### السياسة الخارجية:

صعود مكانة تركيا في المنطقة، وفي العالم، وثيق الصلة بنجاحها المحلي الذي حدث من خلال التجاوب

**صعود مكانة تركيا في المنطقة، وفي العالم، وثيق الصلة بنجاحها المحلي الذي حدث من خلال التجاوب الديمقراطي مع مطالب الشعب التركي نفسه، وعلاوة على ذلك فإن تقوية الاقتصاد التركي سمح لها بالانفتاح بشكل أكبر على العالم وعلى جيرانها من العرب، كما سمح لها بأن يكون لها تدخل أقوى في المستجدات على الساحة الإقليمية.**

ومع وصوله إلى السلطة نجح حزب العدالة والتنمية بجذوره الإسلامية، واهتمامه بالقضايا العربية في خلق مكانة جديدة لتركيا، ومع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل البلاد أصبحت تركيا أكثر نشاطاً وحرماً في مواقف السياسة الخارجية، وجذبت الانتباه أكثر لاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني شعوبها من الظلم والبطالة، والفساد والفقر، بالإضافة إلى العجز المهيمن في مواجهة السياسات الإسرائيلية تجاه العالم العربي، وظهرت تركيا كنموذج مشرف على الطريق لإظهار قدرة دولة إسلامية على التقدم اقتصادياً، ودمج الإسلام مع الديمقراطية، وإقامة علاقات جيدة مع قوى عالمية مختلفة.

وفي ظل النمو الاقتصادي التركي، وانعكاساته على الأسواق العربية؛ من خلال تزايد الأنشطة التجارية، وقدرة المنتجات التركية على غزو الأسواق أصبح النمو التركي أمراً ملاحظاً ومؤثراً، وتبلورت فكرته تمهيداً لكي تتكرر في العالم العربي، ولم يجد حزب العدالة والتنمية تناقضاً بين فكرة الإسلام عن الشورى والنظام الديمقراطي، ومع القيام بخطوات تعزز الحرية وحقوق الإنسان في تركيا، بدا واضحاً أن الديمقراطية مصدر جاذبية، وأصبح النموذج التركي مثلاً يُحتذى أثناء وبعد الثورات العربية، ومن أمثلة ذلك أن الدكتور محمد سليم العوا أو الإعلامي حمدي قنديل أو الدكتور محمد البرادعي، بالإضافة إلى مرشحين آخرين للرئاسة في مصر أصبح يتم تصويرهم من قبل مؤيديهم باعتبارهم «أردوغان مصر»، وذلك على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك.

وكانت مواقف تركيا إزاء الممارسات الإسرائيلية من العوامل الرئيسة في جذب الانتباه إلى النموذج التركي، خاصة بعد عجز الحكومات العربية الظاهر أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، والذي يمثل مشكلة قديمة عانت منها المجتمعات العربية، وقد أثبت الموقع التركي أن إسرائيل يمكن الضغط عليها، وقد تمت

السمة إحدى أهم مرتكزات أوغلو في محافظة تركيا على عمقها الاستراتيجي.

ويمكن أن يُنظر إلى قوة تركيا العسكرية كعامل مهم في مساعيها الرامية لأن تكون عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢م؛ فالجيش التركي يعتبر من بين أقوى عشرة جيوش على مستوى العالم مع حجمه الكبير وأسلحته المتقدمة، وساعد التقدم الذي حصل مؤخراً في الاقتصاد والتقنية في أن يتسم الإنتاج العسكري التركي بالتحديث والتطور، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة، وعلاوة على ذلك، فإن المشاركة العسكرية التركية الأخيرة في الالتزامات الدولية مثل البوسنة وأفغانستان، ولبنان أكسبها خبرة وصلابة أكثر في محيطها الإقليمي.

وبعد أن اتسم الدور التركي بالانعزالية في السابق بدا الجيش التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أكثر حرصاً على نهج حسن الجوار مع الدول المحيطة، وأكثر فاعلية في القضايا ذات الطابع الدولي.

### القوة الناعمة:

ارتبط صعود تركيا بشعبيتها التي اكتسبتها في العالم العربي، وهذا المفهوم للقوة الناعمة يمكن استشرافه من خلال تحليل «جوزيف ناي»؛ حيث يفترض «ناي» أن الدولة يمكنها ومع استصحاب قوتها العسكرية والاقتصادية أن تتمتع كذلك بالقوة الناعمة، ووصفها بأنها قدرة الدولة على دعم قدراتها ومواقفها بشكل محدد من خلال نماذجها الثقافية ومصداقيتها الداخلية، وقد قدمت تركيا نموذجاً لهذا المفهوم فبعد انتهاء الخلافة الإسلامية، وتوجهها إلى الغرب، وقطع ماضيها الإسلامي وعلاقاتها مع جيرانها المسلمين، بدأت تركيا تبدو كطرف غريب على المنطقة، وبدأت تظهر في صورة الدمية التي يتلاعب بها الغرب لتحقيق مصالحه، بالإضافة إلى علاقاتها القوية مع إسرائيل، وبعد التغييرات الأخيرة في العالم العربي تغيرت صورة تركيا بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.

وتزامن صعود الدور التركي وفاعلية السياسة الخارجية لأنقرة مع تراجع الدور السعودي والمصري، فيما يتعلق بشئون الشرق الأوسط، وسمح هذا الوضع بإمكانية أن تتولى تركيا دوراً قيادياً مهماً في المنطقة لاسيما بعد اندلاع الثورات في مصر وتونس وليبيا، ونظراً لأن المنطقة تعاني حالياً من أزمات خطيرة، مثل العنف والفقر، والفساد والاستبداد؛ فإن تركيا تصبح قادرة على تقديم الحلول من خلال نموذجها في التجربة الديمقراطية، أو من خلال تجربتها في النمو الاقتصادي، ومن خلال نموذجها في إحداث حالة من التوافق بين قوى وأطراف متصارعة، فعلى سبيل المثال، وفي سياق محاولتها لمواجهة المستويات المرتفعة من الفقر، أرادت تركيا تحسين أوضاعها الاقتصادية من خلال تقليل معدل اعتمادها على الغرب، وتبنيها سياسة فعّالة ومتعددة الأبعاد، سواء في العلاقات الاقتصادية، أو السياسة الخارجية، وبالإضافة إلى ذلك فقد لعبت تركيا من خلال المحورين السياسي والاقتصادي دوراً في الاستقرار داخل كل من العراق ولبنان، كما قدمت الدعم للقضية الفلسطينية.

وتود تركيا أن تحدث الإصلاحات في العالم العربي من الداخل، وفي اجتماع عام ٢٠٠٣م لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دعا رئيس الوزراء التركي آنذاك عبد الله جول العالم الإسلامي لتطبيق إصلاحاته الديمقراطية الخاصة به من داخله، وبدون ضغط خارجي، فتركيا لا تريد أن تحصل على القيادة في الشرق الأوسط كهدف في حد ذاته، وإنما التطورات الحاصلة في المنطقة هي التي تسمح بل وتضطر تركيا إلى التدخل بشكل أكبر في شئون الشرق الأوسط؛ نظراً لأن تلك التطورات تؤثر على تركيا كذلك، وهناك أكثر من نطاق تتدخل فيه تركيا بمنطقة الشرق الأوسط، مثل الترويج للتعاون والديمقراطية والعدالة، وقد بدأت تركيا في توثيق تعاونها مع جيرانها؛ اعتقاداً منها بأن العلاقات الاقتصادية القوية تقرب بين المجتمعات المتجاورة، وتزيد من مستوى الفهم المتبادل، وتعزز التعاون بصورة أفضل، وتقلص الأضرار المحتملة

ترجمة هذا الموقف التركي من خلال عقد مقاربة بين التراث العثماني التاريخي، وقوة حكومة تركيا الحالية، وبشكل تدريجي بدأت تظهر تركيا في موقف المدافع عن القضايا العربية، لاسيما وأن الشرق الأوسط يعجّ بالنزاعات، وساهمت شخصية تركيا كدولة إسلامية ديمقراطية ذات نشاط فعّال في السياسة الخارجية، وتتمتع بقوة اقتصادية في إمكانية أن تتولى تركيا دور القيادة في المنطقة، وبدأ المستهلكون العرب يعطون اهتماماً أكبر بنوعية المنتجات التركية، خاصة مع المسلسلات التركية التي أحدثت هزة في المجتمعات العربية.

وقد خلقت هذه المسلسلات صورة جديدة لتركيا المتقدمة ذات الأبعاد التاريخية والاجتماعية المرتبطة بثقافة وحضارة، مع التميز في مجال السياحة؛ من خلال جمال الطبيعة، والثروات التاريخية، وفتحت المسلسلات التركية نافذة بين تركيا والعالم العربي، وساهمت شعبية تلك المسلسلات بين العرب في إيجاد صلة ورغبة في معرفة أفضل بالثقافة التركية، وطبيعة المجتمع التركي وسياسته، وجماله الطبيعي، ورغم أن هذه الصورة التي تقدمها المسلسلات تعتبر سطحية أكثر من كونها تحليلاً عميقاً، إلا أنها زادت من اهتمام العرب بالمجتمع التركي، وثقافته وجماله الطبيعي.

### تركيا والربيع العربي:

تحول نجاح الديمقراطية التركية إلى مصدر إلهام للربيع العربي، وكان نجاح حركة إسلامية في الوصول إلى سدة الحكم حالة فريدة من نوعها، وأصبح تحقيق حزب العدالة والتنمية لانتصارات متتالية في الانتخابات، مع تمسكه بمواقف أكثر استقلالية في المحافل الدولية مصدراً رئيساً للإلهام، وظهر من قلب المنطقة كنموذج استثنائي من معادلة الصراع التقليدي القديم بين النموذج الغربي المتقدم والنموذج الإسلامي الذي يتم وصفه خطأ بالمتخلف؛ حيث ملأت تركيا فراغاً من خلال نجاحها المستمر داخلياً وفي المحافل الدولية.

والتنمية؛ بسبب الشخصية الدينية للقيادة. وكان دعم حزب العدالة والتنمية لبدأ العدالة العالمية، كما في التعاطي مع القضية الفلسطينية، وقضية المجاعة في الصومال؛ نابغاً إلى حد بعيد من الحسّ الإسلامي لدى قيادات الحزب، كما أن نجاحهم في توزيع الخدمات الاجتماعية في داخل تركيا، يتعلق كذلك بوجهة النظر الإسلامية، كما أنهم يميلون إلى رؤية السياسة أكثر من منظور الخدمة الاجتماعية، والعدالة أكثر من منظور المصلحة الشخصية واللعبة السياسية، كما أن حكمة أردوغان هي أن خدمة الناس تعني خدمة الله، وقد ساهم الرأي العام التركي في تمكين حكومة حزب التنمية والعدالة من أن تكون لديها علاقات أفضل مع جيرانها،

وتستطيع التدخل في الأزمات الدولية.

وعلى الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماح المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية، إلخ، وكلّ هذه المشاكل موجودة على نحو واسع في العالم العربي، وفي النقاشات حول النموذج التركي، كانت معالجة حزب العدالة للمشاكل الاجتماعية مصدر إلهام.

وكانت سياسة تركيا الخارجية النشطة، والمستقلة عموماً، ودعمها للقضية الفلسطينية، دليلاً على ضعف وعجز الحكومات المؤيدة للغرب في مواجهة إسرائيل، وهذه المسألة كانت حقيقة واقعة خصوصاً فيما يخص نظام مبارك في مصر؛ حيث خصم الموقف التركي من شرعية هذا النظام، ومهد الطريق لقيام الثورة المصرية.

إلى أقصى مدى ممكن.

وقد ساعد تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي لتركيا على المستوى الدولي في أن تبدو كنموذج ناجح على مستوى المنطقة، وأظهرت تركيا أن الإصلاح والديمقراطية يمكن أن يتحققا بدون ضغوط خارجية، وذلك رغم أن ما يسمى بـ«النموذج التركي» ليس كاملاً تماماً حتى الآن؛ لأن تركيا ما زالت تحاول إيجاد حالة من التوازن بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية، والجاذبية الحقيقية للنموذج التركي تكمن في حقيقة أن هناك حركة إسلامية وصلت إلى السلطة بطريقة سلمية، وهي قادرة على تبني وقبول الديمقراطية، وتقديم الإصلاح ضمن النظام الديمقراطي العلماني،

**على الصعيد الداخلي تمثلت تجربة حزب العدالة والتنمية في إمكانية الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية، وكبح جماح المؤسسة العسكرية ودورها في السياسة، مع إنجاز تغييرات قانونية، وإحداث تنمية اقتصادية، وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم، والمواصلات والرعاية الصحية**

واستطاع حزب العدالة والتنمية أن يخفف من وطأة الأصولية العلمانية المتطرفة في البلاد، مع تطوير الأوضاع غير الديمقراطية التي كانت سائدة إلى أوضاع أكثر ديمقراطية.

وهناك اختلافان رئيسان بين تركيا والعالم العربي، وهما العلمانية والاستعمار، فالعالم العربي لم يواجه الأصولية العلمانية مثل تركيا، لكنه واجه الاستعمار الغربي، وكانت الأصولية العلمانية هي النظير الحقيقي للاستعمار الذي لم تعان منه تركيا، وقد ساعد توجه تركيا نحو العالم الغربي النخب التركية العلمانية على إدخال الديمقراطية في تركيا طوعاً، وكانت السمة الأكثر جاذبية في النموذج التركي تكمن فيما يسمى بالطبيعة الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، فبالرغم من أن هذا الحزب يعمل ضمن منظومة علمانية تماماً، وأن أي خطاب إسلامي محظور، إلا أن زعماء الحزب أبقوا على هويتهم الإسلامية، وأدخلوا أداءهم الإسلامي في تعاطيهم مع القضايا الاجتماعية، ولعب هذا البعد الإسلامي دوراً مهماً في نجاح حزب العدالة

يخص الكفاح الثوري السوري، كما ترددت تركيا حول إمكانية نجاح الإصلاحات التي تتحدث عنها الحكومة السورية، ولم تر الحكومة التركية زخمًا ثوريًا كافيًا داخل سوريا، من شأنه أن يكون قادرًا على إسقاط النظام، ولا يطرح البديل الممكن للنظام في مرحلة ما بعد بشار الأسد، وتبدي تركيا كذلك قلقًا بشأن التأثيرات السلبية لحالة عدم الاستقرار السوري، مثل التهديد المحتمل بانفصال الأكراد السوريين، أو تدفق اللاجئين، ويضاف إلى ذلك العلاقات الشخصية والتقارب بين أردوغان وعائلة الأسد، وهو ما جعل الأمر صعبًا للتفريق بين الاثنين، لكن الفارق بين الديمقراطية والاستبداد هو الذي أوصل الأمور إلى مرحلة الفصل، وبدأ أردوغان يغير موقفه ببطء تحت وطأة مطالب الشعب السوري

الخاصة بالتغيير الديمقراطي، والموقف التركي ضد نظام البعث السوري سيكون له تأثير فعال للغاية في مساندة الثورة في سوريا، والضغط على نظام حكم الأسد في المحافل الدولية، ويدفع بسوريا على طريق الديمقراطية.

وقد كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلاً من التدخلات الخارجية التي تفرض أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي، ولكن عندما وصلت تلك الاحتجاجات إلى المرحلة الحرجة كانت حكومة حزب العدالة والتنمية لا تتردد في دعم الحركة الاحتجاجية بالأساليب السلمية، وقد يتغير الأمر بالنسبة إلى سوريا في ظل حقيقة أن الدعم الدولي للمحتجين السوريين ليس فعالاً، وقد تقدم الحكومة السورية على قتل آلاف المواطنين الآخرين، ولو حدث ذلك قد تجد تركيا

وباختصار يمكن القول: إن دور حزب العدالة والتنمية في تصاعد تركيا كان في الوقت نفسه مصدر إلهام لمطالب الشعوب العربية الطامحة إلى التغيير في بلادها، وهذه كانت حقيقة في مصر وليبيا وحتى تونس.

وربما كانت تركيا مصدر إلهام في المطالب المناهية بالتغيير، لكنها لم تكن عاملاً في نجاح الثورة التونسية التي كانت مفاجأة، ولم تكن حكومة العدالة والتنمية في تركيا ذات دور فعال في الثورتين المصرية واللبيبية، إلا أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا كانت تتناقض مع نظام حكم مبارك، فهي قامت على نظام حكم ديمقراطي، بينما كان نظام مبارك استبدادياً، وكانت دعوة أردوغان المبكرة لمبارك للتخلي عن الحكم

متوافقة مع التحركات التركية العامة التي تقوم على إحياء روح الديمقراطية، وتكثيف الدعم الدولي لها، وقد دعمت تركيا الثورة في مصر، وأبدت دعماً مفتوحاً للعملية الديمقراطية في مصر أثناء الزيارة التي قام بها أردوغان لمصر في سبتمبر عام ٢٠١١م.

الثورة اللبيبية كانت تتسم بأنها أكثر صعوبة بعض الشيء بالنسبة لتركيا بسبب طبيعة تلك الثورة التي اتسمت بالعنف، وكذلك بسبب التدخل الغربي، وباعتبارها قدمت النموذج الديمقراطي والإصلاحية، فإن حكومة تركيا فوجئت بالتحول السريع نحو الثورة المسلحة في ليبيا، كما أن أنقرة ظلت مترددة حول طبيعة تلك الثورة ونتائجها، ويبدو أن التدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والمملكة المتحدة سبب قلقاً أكثر بالنسبة لتركيا، لكن على أية حال، وبعد أن أصبحت معالم الثورة واضحة لعبت تركيا دوراً فعالاً في دعم الحركة الثورية اللبيبية أثناء وبعد الثورة.

وكانت نفس هذه الآلية متبعة من جانب تركيا فيما

**كانت الحكومة التركية تدعم التحول الديمقراطي والتطور في مجال حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ولكن بشكل صامت، وفضلت أن تترك هذه المسائل إلى القوى المحلية في داخل كل دولة عربية، بدلاً من التدخلات الخارجية التي تفرض أجنداتها الخاصة، وقد اختارت تركيا ألا تثير موجة الاحتجاج في العالم العربي**



لأن إسرائيل لن تستطيع في المجتمعات الديمقراطية إيجاد موالين لها بسهولة مثل نظام مبارك، وهناك سبب آخر هو أن تقوية المجتمعات والدول العربية تحت الحكم الديمقراطي سيجعل الدولة العربية أكثر استقلالية عن القوى الغربية، وهذه التفاعلات ستؤثر على موازين القوى الإقليمية أيضاً، وكذلك على موازين القوى الدولية.

وستتمثل المشكلة الرئيسية الوحيدة في محاولة المقاربة بين النموذج التركي والعالم العربي في الجدل بشأن العلمانية، وفي حالة أن تقوم تركيا بتبني جدول أعمال علماني، وهو أمر مستبعد سيؤدي ذلك إلى عزل بعض الشركاء المحتملين في العالم العربي، ويؤدي إلى خلافات حقيقية، وقد نأت حكومة حزب العدالة والتنمية بنفسها حتى الآن عن النموذج العلماني الذي فرضه كمال أتاتورك فيما يخص الفكرة والعقيدة، ويتوقع أن تكون السنة التشريعية ٢٠١٢م ذات طبيعة حساسة؛ لأنها قد تشهد سن دستور جديد يتناول طبيعة نظام الحكم في تركيا، ويتوقع أن تكون هناك محاولات لتقليص هامش العلمانية التي فرضها مصطفى كمال أتاتورك، وستخضع هذه المسألة للنقاش، ولكن كل هذا غير مؤكد في المرحلة الحالية، وعموماً فإنه وبدلاً عن العلمانية ستكون التجربة الديمقراطية التركية المرتكزة على التنمية الاقتصادية مصدر إلهام للعرب.

#### الخاتمة:

تركيا لديها علاقة تاريخية طويلة مع العالم العربي، تعود إلى العصر العباسي، والحكم العثماني خلق خلفية ثقافية مشتركة وتراثاً سياسياً واجتماعياً مازال يواصل تأثيره على الشرق الأوسط حتى اليوم، وبعد انهيار دولة الخلافة العثمانية ظهر ما يسمى الآن «الشرق الأوسط» في حالة من التمزق والخضوع للسيطرة الغربية على المنطقة، وكوريت للدولة العثمانية حاولت تركيا إبعاد نفسها عن التراث العثماني، وعن العالم العربي؛ من خلال تبنيها السياسات الغربية في

نفسها مضطرة للتدخل عسكرياً لوقف إراقة الدماء، وستكون مدعومة بغطاء سعودي أو غربي.

#### تركيا بعد الثورات العربية:

العلاقات التركية العربية ستكون أقوى بكثير بعد اتساع نطاق الاحتجاجات المنادية بالديمقراطية في العالم العربي، وسيكون الشرق الأوسط الجديد أكثر ديمقراطية، سواء من خلال الثورات أو من خلال تطبيق الإصلاحات، وبعض الأنظمة الاستبدادية ستسقط بسبب مشاكل مزمنة تعاني منها، وبعضها الآخر قد يختار الإصلاح من داخله، وهذا المناخ الديمقراطي قد يسهل بل ويتطلب تعاوناً أكبر بين العرب وتركيا في ظل تجاوب النخب السياسية بشكل أكبر مع مطالب الشعوب، وفي ظل حكم حزب العدالة والتنمية التركي، حرصت تركيا على تحسين علاقاتها مع جيرانها، ومع وصول حكومات ديمقراطية في مصر وليبيا والبلدان الأخرى، ستحرص هذه الدول على حدوث التأثير نفسه؛ بالحفاظ على علاقات حسن الجوار، وبعد سقوط نظام البعث الأخير ستكون العلاقات بين سوريا وتركيا أفضل من ذي قبل، وطالما أنه لم تكن هناك موانع رئيسة تحول دون التقارب بين تركيا والعالم العربي في السابق، فإن تلك العلاقات يمكن أن تتطور بسهولة خلال السنوات القادمة.

إن الديمقراطية ستؤدي إلى تحسن مستوى الشفافية والمسئولية في الشرق الأوسط، وتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولأن حكومة حزب العدالة والتنمية أحرزت نجاحات مهمة في الاقتصاد، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل والمواصلات، فإن بعض الحكومات العربية قد ترغب في استلهام التجربة التركية في مساعيها نحو إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية، والاقتصادية المزمنة، وهذا سيشجع على مزيد من التعاون بين تركيا والعالم العربي، وسيسفر التعاون المتزايد بين الدول العربية وبعضها البعض، وتعاون تلك الدول مع تركيا عن تقليل التأثير الإيراني، وتحجيم دور إسرائيل في المنطقة؛

وفي العصر الجديد ستكون لتركيا علاقات أفضل مع العالم العربي؛ لأن تركيا لديها الكثير لتقدمه إلى العالم العربي، من خلال تجربتها في حل المشكلات المزمنة مثل البطالة، والفقر والحاجة إلى نظام حكم جيد، ومواجهة التدخلات الإيرانية والإسرائيلية، وعلاوة على ذلك، فإن الحكومات العربية الديمقراطية سترغب في تعاون أكثر مع تركيا؛ اعتماداً على التقارب الثقافي، وذلك بدلاً من التقارب مع الغرب، وذلك مثلما ساعد وجود حكومة ديمقراطية تركيا على الاتجاه إلى جيرانها العرب، فمن المؤكد أن الديمقراطية في المجتمعات العربية ستشجع التعاون بصورة أفضل مع تركيا .

وسيؤثر الربيع العربي على التفاعلات الإقليمية والدولية، فسقوط نظام البعث السوري سيكون مهماً جداً ومؤثراً في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وقد يؤدي إلى سقوط النظام الإيراني نفسه، وكذلك ستشعر إسرائيل، وهي الداعم الرئيس للأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط، بعدم الارتياح أيضاً للتعامل مع المد القومي الجديد الناجم عن الربيع العربي، ومطالب المجتمعات العربية بالديمقراطية مما سيغني أن أصدقاء إسرائيل في المنطقة سيتناقصون، وهذا ما يزيد من عزلتها، ولو واصلت الولايات المتحدة دعمها لإسرائيل، وهذا هو الذي ستفعله على الأرجح، فإن الهيمنة الأمريكية على العالم العربي ستضعف على المدى البعيد، والمواقف الروسية والصينية المترددة في دعم الربيع العربي ربما تجلب عليهما نتائج سلبية في المنطقة.

الداخل والخارج لأغلب مراحل القرن العشرين . ولكن التوجيه الغربي لم يجلب نتائج إيجابية لتركيا والعالم العربي؛ بسبب الوقوع في قبضة الأنظمة الاستبدادية، والاستثناء الوحيد كان الدعم الغربي للديمقراطية في تركيا، وساهم صعود حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية أثناء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تغيير منظومة الحركة السياسية في تركيا، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من إيجاد حلول للعديد من المشكلات الاجتماعية، مثل الفقر والفساد والاستبداد، وألهم الدعوات المنادية بالتغيير الاجتماعي في العالم العربي، وكانت قدرته على تطوير الديمقراطية، وتحسين الحالة الاقتصادية من أعمدة نجاح تجربته في حكم تركيا، وأصبحت علاقات حزب العدالة والتنمية أقوى مع الجيران العرب، وكان ذلك عاملاً في تقليص تبعية تركيا للغرب وزيادة في ثقل دورها كقوة إقليمية .

وفي العقد الثاني من الألفية الجديدة بدأت موجة من الثورات العربية، وانطلق عصر جديد في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن تركيا لم تقم بإشعال فتيل تلك الثورات بشكل فعّال، لكنها كانت ترحب بالتأكيد برؤية المجتمعات العربية تسعى لكي تكون مستقلة وناجحة وديمقراطية، وساعدت تركيا في سقوط الأنظمة الاستبدادية في مصر وليبيا وسوريا، بعد أن بدأت شعوب تلك الدول في الثورة، وسيؤثر المد الديمقراطي على المنطقة ككل، سواء من خلال الإصلاحات أو الثورات .

وطالما أن الديمقراطية أتت بثمار ناجحة للاقتصاد التركي، ونتائج جيدة في الحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية، فيمكننا أن نتوقع أن الديمقراطية ستتشر في العالم العربي، وستعطي نتائج إيجابية تؤثر إيجابياً على اقتصاديات الدول العربية، وأنظمة الحكم فيها، والشئون الاجتماعية .

## معلومات إضافية

### حزب العدالة والتنمية التركي:

تم تشكيل حزب العدالة والتنمية التركي من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠٠١م، وكانوا يمثلون جناح «المجددين» في حزب الفضيلة.

تاريخ التأسيس: ١٤ أغسطس ٢٠٠١م.

رئيس الحزب: رجب طيب أردوغان.

### أهداف الحزب ورؤاه:

حددت اللائحة الداخلية للحزب أهدافه كما يلي:

- ١- تحقيق السيادة، وبدون أي قيد أو شرط، للشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تعتبر القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً.
- ٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- ٣- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- ٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا، وفقاً للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
- ٥- تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- ٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.
- ٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي .

أما برنامج الحزب فقد اختصر أهدافه في:

١- الديمقراطية.

٢- التنمية.

٣- النهوض فوق مستوى الحضارة المعاصرة.

أما الوسائل لتحقيق ذلك فكانت كالتالي:

- ١- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- ٢- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهمة، بما يجعله بلداً منتجاً باستمرار وينمو بالإنتاج.
- ٣- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.
- ٤- اتباع سياسات تهدف إلى رفع الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة، وإدخال المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.
- ٥- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.
- ٦- اتباع سياسات معاصرة رشيدة عملية لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية، والثقافة والفنون، والتعليم والصحة، والزراعة، والثروة الحيوانية.

كما أكد الحزب في لائحته الداخلية أنه يحترم كافة الحقوق الخاصة بالمواطن، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض كافة أنواع التفرقة، والنزعات القومية والدينية، ويعمل على تحقيق

الديموقراطية بالمفهوم الكامل، وأن ترسم علاقات الدولة والفرد وفقاً لهذه القاعدة، وأنه من الضروري حماية الحرية والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية، ويؤمن الحزب بضرورة نيل النساء لحقوقهن السياسية، وإتاحة الفرصة كاملة لحرية الفرد، والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتسق مع القانون، وضرورة منح المؤسسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللازمة لها، وضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدخل القومي.

### حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية

#### ١- في انتخابات عام ٢٠٠٢م:

لم ينجح سوى حزبان فقط في تخطي حاجز الـ ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهما حزبا العدالة والتنمية والشعب الجمهوري، ومن ثم حصدا كافة مقاعد البرلمان، كل حسب نسبة الأصوات التي نالها، وقد خصم منها ٩ مقاعد فاز بها مستقلون، وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعداً) وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٢٩, ٣٤٪	٣٦٣
حزب الشعب الجمهوري	٣٤, ١٩٪	١٧٨
مستقلون		٩

#### ٢- في انتخابات عام ٢٠٠٧م:

في هذه الانتخابات نجح ثلاثة أحزاب في تخطي نسبة الـ ١٠٪ المطلوبة للحصول على مقاعد في البرلمان، وهم حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري المؤيد من قبل الجيش، وحزب الحركة القومية اليميني المتشدد.

في حين لم تقترب أي أحزاب أخرى من تخطي نسبة ١٠٪ الضرورية لدخول البرلمان، عدا فوز عدد من المستقلين أغلبهم أكراد بـ ٢٨ مقعداً.

وكان توزيع إجمالي مقاعد البرلمان التركي (٥٥٠ مقعداً)، وفق ذلك على النحو التالي:

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٤٧٪	٣٤٠
حزب الشعب الجمهوري	٢١٪	١١٠
حزب الحركة القومية	١٤٪	٧٢
مستقلون	١٨٪	٢٨

### ٣- في انتخابات عام ٢٠١١م:

حصل حزب العدالة والتنمية للمرة الثالثة على التوالي على حصة الأسد في الانتخابات التشريعية، فقد استقرت نتائج الانتخابات البرلمانية الرسمية عن فوز الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان بـ ٤٩,٩٪ من أصوات الناخبين بواقع ٣٢٦ مقعداً، وجاء في المركز الثاني حزب الشعب الجمهوري بنسبة ٢٥,٩٪ ممثلاً بـ ١٣٥ مقعداً يليه حزب الحركة القومية بـ ١٣٪ من الأصوات أي ٥٣ مقعداً، ثم المستقلون الأكراد بنسبة ٦,٦٪ أي ٣٦ مقعداً.

الحزب	نسبة الأصوات	عدد المقاعد
حزب العدالة والتنمية	٤٩,٩٪	٣٢٦
حزب الشعب الجمهوري	٢٥,٩٪	١٣٥
حزب الحركة القومية	١٣٪	٥٣
مستقلون	٦,٦٪	٣٦

وقد صوتت لحزب العدالة والتنمية ٦٥ ولاية، أهمها إسطنبول وأنقرة، وبورصا وقونيا، وأنطاليا، فيما صوتت لحزب الشعب الجمهوري أزمير وموغله وتونجلي وأدرنه وكرك ليرلي، تكيرداغ وأيدن، في حين كانت ولاية أيغدر من نصيب حزب الحركة القومية.

وكما كان متوقعاً في بعض الولايات الجنوبية، سيطر المستقلون الأكراد في ماردين وشيرناك وهاكاري، ووان وموش، وديار بكر وباتمان، في حين خرج مرشحو الأحزاب الكردية خالي الوفاض تماماً. واللافت للنظر أن ولايات مثل أنطاليا وهاتاي ومرسين وجنه قلعة -محسوبة تقليدياً على الشعب الجمهوري- صوتت الغالبية فيها للعدالة والتنمية.

#### المصادر:

• دليل الحركات الإسلامية في العالم، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦م.

• العدالة التركي يفوز بنصف البرلمان، الجزيرة نت، انظر الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2034E369-BBB4-4F18-A8B0-0144F42949C4.htm>

# السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية



د. نجلاء مرعي

باحثة متخصصة في العلوم السياسية

## ملخص الدراسة

السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات - بحسب هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي.

وتلعب المصلحة الوطنية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية دوراً مهماً تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية، فهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشعوب المقهورة، وإنما هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذا المكان أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن. فقامت برفع شعار المطالبة بالديمقراطية عبر اتباع استراتيجيتي: احتواء الثورات الشعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية، بأن تساعد كل دولة بمفردها على إجراء إصلاحات في النظام، واتخاذ التدابير اللازمة من أجل خفض التوترات السياسية الداخلية، والإفشال الإيجابي عبر دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، وذلك لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي إطار الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية، وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تمكّنت الثورات العربية من زعزعة الأسس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها لمكافحة الإرهاب، ومحاربة الإسلاميين المتشددين، قامت الولايات المتحدة بإعادة صياغة استراتيجيتها في دول المنطقة، وذلك بالنظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمعة للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وهذا ما يفرض تحديات أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، ومواصلة جهودها لمكافحة الإرهاب، كما قامت ببذل الجهود الدبلوماسية والأمنية من أجل تحسين الأوضاع، وتقوية شراكاتها مع دول المنطقة، وذلك عبر إبراز الالتزام المستمر بأمن واستقرار دول المنطقة بالقيام بزيارات رفيعة المستوى، وإجراء نقاشات ثنائية وإقليمية حول المسائل الأمنية.

# السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية



د. نجلاء مرعي

باحثة متخصصة في العلوم السياسية

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم لا بد أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. وعليه، فإن التحليل العلمي والواقعي للسياسة الأمريكية تجاه الثورات العربية التي تشهدها العديد من الدول العربية لا بد أن يأخذ هذه المسألة بعين الاعتبار.

وقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، سواء جمهورية كانت أو ديمقراطية، على مجموعة ثابتة من الأهداف الاستراتيجية في المنطقة العربية، واعتمدت في سبيل تحقيق ذلك على العديد من الآليات، من أهمها توفير الدعم لنظم سياسية تؤيد السياسات الأمريكية، وذلك بغض النظر عن درجة شرعية هذه الأنظمة أو مستوى شعبيتها. وصنّفت الدول العربية إلى معسكرين: الاعتدال والممانعة، بحسب تأييد كل منهما للاستراتيجية الأمريكية، وسياساتها في المنطقة.

وتعد المتغيرات والتطورات «الثورات العربية» التي تشهدها العديد من الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م انطلاقةً من تونس، وانتشاراً في بعض الدول العربية الأخرى، مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين.. إلخ، والتوقع للعديد من الجمهوريات العربية الأخرى، غير المستقرة بأوضاعها السياسية والاجتماعية، والمرشحة لإعادة ترتيبها، من أهم الظواهر الاجتماعية - السياسية التي تشغل الرأي العام العالمي، والاهتمامات العالمية، وخاصة الأمريكية؛ إذ مثلت حالة من الارتباك بين المصالح والمبادئ ليس فقط لصانعي القرار الرسمي، بل أيضاً لمراكز ومؤسسات الفكر Think Tanks في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لفجائية هذه الثورات، وعدم القدرة على توقعها بهذه السرعة، وبهذا الكم والانتشار.

ونظراً لذلك، تعالج هذه الدراسة موضوع المصلحة الوطنية الأمريكية كمحدد من محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات والحراك الشعبي الذي تشهده بعض الدول العربية؛ إذ تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر للعب دور في هذا المشهد حالياً، على الرغم من أن هذا الحراك يعود إلى أسباب داخلية بحتة، وذلك من خلال الإجابة على سؤال رئيس يطرح نفسه بقوة في خضم هذه الأحداث «الثورات» على وجه الخصوص، وبدول معينة لها ثقل في مجريات الأحداث، وتوازنها في المنطقة، حول ماهية دور وتأثير المصلحة الوطنية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الثورات العربية؟

والذي يتفرع منه عدة تساؤلات تتمثل فيما يلي: هل هناك دور للولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية؟ وهل كانت برامج المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني مقدمة لهذه الثورات؟ هل أسهمت الولايات المتحدة في هذه الثورات من خلال التمويل؟ ما الهوية الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل هذه الثورات وما أجدتها؟ وهل الحراك العربي يأتي في السياق المؤيد أم المضاد للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية؟

والراهنة ظاهرة جديدة في المشهد العربي، تتمثل في كونها في الأصل انتفاضات شبابية، تمتاز بمجموعة من الصفات المشتركة في مقدمتها: أنها في الأساس حركات شبابية مستقلة، وذات روح معنوية عالية، وتتبنى استراتيجيات جديدة وفاعلة، وعلى الرغم من وجود فوارق فيما بين هذه الثورات يميز بعضها عن بعض، فإنه يجمعها الهدف الأساس، وهو إسقاط النظم الحاكمة المستبدة لشعوبها،

وذلك عبر الثورة الشاملة ضد تلك النظم.<sup>(٣)</sup>

وساعد استخدام «القوة الناعمة» المتمثلة في «ثورة المعلومات» في هذا التغيير الذي يشهده الشرق الأوسط؛ حيث أدت إلى خلق جيل وسط

جديد بين الحكم الاستبدادي والتطرف الديني - وفقاً لجوزيف ناي- الذي يرى أنها تنتقل عبر طريقين: الأول من الغرب إلى الشرق، والثاني من الدولة إلى الفاعلين غير الرسميين، كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة، وما فعلته التكنولوجيا المتطورة مثل «Twitter» و«Facebook»؛ حيث مكنتهم من التغلب على مشاكل العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم.<sup>(٤)</sup>

## المحور الأول

### دور وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية

#### في انفجار الثورات العربية

ثمة تساؤل مهم طرح نفسه بقوة منذ أن ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية -في تقرير لها للكاتب رون نيكسون المعنون بـ«مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية»- أن الحكومة الأمريكية ضخمت ملايين الدولارات عبر

وهذا من خلال مناقشة عدد من المحاور الرئيسية، ولكن قبل تناولها، كان من الأهمية بمكان تحديد معنى «الثورة»، فكثيراً ما يُستخدم مصطلح «ثورة» دون التأكد من الدلالة الصحيحة لهذه الكلمة، وغالباً ما يتم استخدام هذا المصطلح لوصف الحركة، أو الانقلاب، أو الانتفاضة، أو هبة شعبية مؤقتة، تقود إلى تغيير تجميلي في نظام الحكم السائد، بينما المعنى الدقيق «للثورة» يصف

**المعنى الدقيق «للثورة» يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأمة أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الثائر**

مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لأمة أو مجموعة بشرية ما، وبشكل شامل وعميق على المدى الطويل، ينتج عنه تغيير في بنية التفكير

الاجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.<sup>(١)</sup>

فالثورة Revolution كمصطلح سياسي تعني «مجموعة من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤدي إلى تغيير جذري شامل في المجتمع».<sup>(٢)</sup>

وتعد الثورة ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي، فهي حركة سياسية في الدولة؛ حيث يحاول الشعب أو الجيش أو مجموعة أخرى في الحكومة إخراج السلطة الحاكمة، وتستخدم هذه المجموعات الثورية العنف في محاولة إسقاط حكوماتها، ويؤسس الشعب أو الجيش حكومة جديدة في الدولة بعد إسقاط الحكومة السابقة، ويسمى هذا التغيير في نظام الحكومة أو في القادة الحاكمة «الثورة»؛ لأنه يصبح هو السلطة الحاكمة الجديدة.

وقد كشفت الثورات الشعبية العربية المتنامية

(١) نصير عاروري، استشراف لمآلات الثورات العربية، الجمعة، ١٨ مارس ٢٠١١م؛

www.allofjo.net/index.php?option=com\_content&view=article&id=9791:2011-03-18-18-29-40&catid=51:2010-06-06-04-19-21&Itemid=263

(2) www.thefreedictionary.com/revolution

(٣) د. محمد المصلح، «الثورات الشعبية في العالم العربي.. رؤية شرعية»، www.islamonline.net/ar/IOLIslamics\_C/1278407496624

(4) Joseph Nye, The Future of Power, 10 may 2011, www.chathamhouse.org/sites/default/files/19290\_100511nye.pdf



لفرض أطر الديمقراطية<sup>(1)</sup>. وهو ما يؤكد نيكسون بأن الأموال التي تنفقها بعض المنظمات الأمريكية ضئيلة بالمقارنة مع أموال وجهود وزارة الدفاع الأمريكية، ولكن مع مراجعة المسؤولين الأمريكيين وغيرهم لانتفاضات الربيع العربي، وجدوا أن حملات الولايات المتحدة لبناء الديمقراطية قد لعبت دوراً أكبر في تأجيل الاحتجاجات مما كان معروفاً من قبل، وذلك مع القادة الرئيسيين لهذه الحركات، بعد أن تم تدريبهم من قبل الأمريكيين على تقنيات وسائل الاتصال الجديدة من خلال أدوات جديدة وطرق مراقبة الانتخابات.

ووفقاً للبرقيات والوثائق الدبلوماسية التي سرّبها موقع «Wikileaks» فإن بعض المجموعات والأفراد الذين نشطوا مباشرة في الثورات والإصلاحات التي تجتاح المنطقة تلقوا تدريباً وتمويلًا من جماعات تدعم الديمقراطية، مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني، وهي جمعيات يمولها الصندوق الوطني الديمقراطي - الذي أنشئ عام ١٩٨٣م - لتوجيه المنح من أجل تعزيز الديمقراطية في الدول النامية، ويتلقى حوالي مائة مليون دولار سنوياً من الكونجرس - وفريدوم هاوس، وهي منظمة حقوقية غير ربحية، ومقرها واشنطن، وتحصل على الجزء الأكبر من تمويلها من الحكومة الأمريكية، وخاصة وزارة الخارجية .

كما أكد على «أنه لا أحد يشك في أن الانتفاضات العربية ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن «نفوذ أجنبي» كما يدعي بعض الزعماء في الشرق الأوسط».

وقال ستيفن مكينيرني المدير التنفيذي لمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط: «نحن لم نمولهم لبيدوا الاحتجاجات، لكننا نساعدهم في دعم تنمية

وكالات مختلفة من داخل وخارج جهازها الرسمي لتحريك مجموعات من المنظمات الممولة من قبل الحكومة الأمريكية التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات من عدمه؟

وتكمن الإجابة على هذا التساؤل من خلال إلقاء الضوء على الرأي المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

### الرأي المؤيد لدور الولايات المتحدة الأمريكية في انفجار الثورات العربية:

يرى أنصار هذا الرأي أن الولايات المتحدة قامت بتدريب جيل عربي شاب حول طرق العمل بنجاح في عالم السياسة، بدءاً من إدارة الحملات والانتخابات، وصولاً إلى استخدام «Twitter» و«Facebook»، وهو ما أدى إلى قيام الثورات العربية، ويستند إلى دراسة أمريكية نشرت في فبراير ٢٠١٠م لـ«معهد السلام الأمريكي» تحت عنوان «دعم الديمقراطية ضروري للمصالح الأمنية في الشرق الأوسط» - أي قبل حوالي عام من الثورات العربية - والتي أكدت على:

١- أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديمقراطية؛ لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للشرعية والتأييد الشعبي، مما يؤدي إلى عدم استقرارها، وبالتالي تهديد للمصالح الأمريكية معها .

٢- أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما تزداد درجة العداوة للولايات المتحدة في الدول العربية، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات هادفة لدعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

٣- يجب العمل على تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي؛ باعتباره أحد ذرائع الأنظمة لإعاقة «التحول الديمقراطي»، مع الضغط على الدول العربية

(1) Daniel Brumberg, In Pursuit of Democracy and Security in the Greater Middle East, Working Paper. United State Institute of Peace, [www.usip.org/files/resources/Final%20working%20paper%20.pdf](http://www.usip.org/files/resources/Final%20working%20paper%20.pdf) -

مع «الشرق الأوسط» حول دور البرامج التي مؤنتها الوكالة في الثورات في العالم العربي بأن «هذه الثورات ولدت في الداخل، والشجاعة التي ظهرت هي بفضل الأشخاص في البلدان العربية، ولكن بالفعل أو من بأنه في بلدان مثل مصر تحديداً، دعمنا لنمو المجتمع المدني ولأنواع أخرى من التواصل سهّلت حصول ما نرى، ولكن الفضل كله يعود إلى الشعب المصري والتونسي والليبي».

كما ذكر أن التمويل الذي تقدمه الوكالة هو لمنظمات دولية غير حكومية تدعم عمليات التحول الديمقراطي، والمساعدات مصممة لدعم العمليات الانتخابية التي تدعمها الحكومة والمجتمع المدني، ولكن لكي تكون المساعدات الأمريكية فعالة بشكل تام، وتصل إلى أهداف التنمية والعدالة الاقتصادية، ينبغي تحقيق بيئة مناسبة من الحكم الرشيد والديمقراطية<sup>(٢)</sup>، فمنح الوكالة هي من ميزانية إجمالية تبلغ ٨٠٠ مليون دولار من أجل تطوير ما يعرف بـ«التنافس السياسي» و«المجتمع المدني» في ٦٧ بلداً أثبتت حيويتها للناشطين في حوالي ٦ دول عربية، وتم تحديد ١٠٤ ملايين دولار لهذه الدول في ميزانية ٢٠١١ المقترحة<sup>(٤)</sup>.

والجدير بالذكر، أنه لا يمكن حجب حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل من منطلق ازدواجية المعايير، على مساعدة الناشطين الحقوقيين والمعارضين المضطهدين الذين يلجئون إلى سفاراتها لحمايتهم من استبداد أنظمتهم، ولعل أبرز الأمثلة المتوافرة في هذا الصدد ما كشفت عنه صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية مؤخراً، وعلى هامش اندلاع الاحتجاجات المصرية، من تأييد الحكومة الأمريكية لناشطين حقوقيين يتطلعون إلى تغيير النظام الحاكم الحالي، وإقامة حكومة ديمقراطية عام ٢٠١١م. كما تشير إحدى الوثائق الدبلوماسية التي سرّبها موقع

مهاراتهم»، وأضاف «هذا التدريب لعب دوراً في ما حدث في نهاية المطاف، ولكنها كانت ثوراتهم، ونحن لم نبدأها».

وقد حضر بعض الشباب المصريين اجتماع التكنولوجيا لعام ٢٠٠٨م في نيويورك؛ حيث تم تعليمهم كيفية استخدام الشبكات الاجتماعية، وتقنيات ثورة الاتصالات لتعزيز الديمقراطية، منها «Facebook» و«Google» و«M.T.V» وفي جامعة كولومبيا ووزارة الخارجية الأمريكية.

فيما كشفت المراسلات أن برامج الديمقراطية كانت مصادر توتر دائم بين الولايات المتحدة والعديد من الحكومات العربية.

فعلي سبيل المثال، في البحرين، وقبل أشهر من الانتخابات الوطنية بها منع مسئولون ممثل «المعهد الديمقراطي الوطني» من دخول البلاد؛ حيث أكدوا بأن التدريب السياسي للمعهد «أفاد المعارضة بشكل غير مناسب»، وأن الجهود الأمريكية للترويج للديمقراطية تُعد «تدخلًا في الشؤون البحرينية الداخلية». وفي مصر تظهر الوثائق بأن المسئولين المصريين اشتكوا من أن الولايات المتحدة كانت تقدم الدعم لـ«تنظيمات غير مشروعة»<sup>(١)</sup>.

كما ذكرت صحيفة «واشنطن بوست» في أبريل ٢٠١١م أن «واشنطن مؤلت سرًا مجموعات من المعارضة السورية، وقناة تليفزيونية تبث برامج تنتقد نظام الرئيس بشار الأسد، وأفادت نقلاً عن البرقيات الدبلوماسية التي سرّبها موقع «Wikileaks» أن «قناة بردي» قامت ببث برامجها في أبريل ٢٠٠٩م، وكثفت تغطيتها لنقل وقائع موجة الاحتجاجات في سوريا وفقاً للتوجهات الأمريكية<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإطار، صرح دونالدشتاينبرج نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية «USAID» في حوار

(٢) «نائب مدير الوكالة الأمريكية للتنمية: التهديد الرئيس للثورات العربية اقتصادي»، الشرق الأوسط، ع ١١٩٢٥، ٢٣/٧/٢٠١١م.

(٤) «تدريب وتنظيم وخبرات لشباب ومتقنين».

www.annaharpress.net/2011/824.htm

(1) Roy Nixson, U.S Groups Helped Nurture Arab Uprisings, The new York Times, 14 April 2011.

(2) Announcement to Fund Opposition Harshly Criticized by Anti-Regime Elements, Others, www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/wikileaks-syria/cable6.html

حراكاً شعبياً ينادي بالإصلاح أو بالتغيير؛ أملاً في أن لا تفقد جميع مواقعها وتأثيرها على هذه الأنظمة في المستقبل»<sup>(٢)</sup>.

فالدول العربية تعاني من عدم قدرتها على اللحاق بركب الحضارة العالمية، على الرغم من توافر الإمكانيات المادية والتاريخية، فإنها بقيت في آخر قائمة التنمية البشرية، كما أن الفقر والجهل والبطالة والقمع الأمني و«مأسسة» النظم العربية للفساد، وهيكل الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، وفشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس معادلة «زواج السلطة ورأس المال»، كانت السمات المميزة لهذه المجتمعات التي بددت مواردها.<sup>(٣)</sup>

هذه الأوضاع دفعت المجتمعات العربية للانفجار من الداخل، وفقدان الثقة بالأنظمة القائمة فيها التي كانت ترى الحاكم شخصية غير قابلة للنقد، فالثورات العربية هي صناعة محلية بداية، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تحدثت عن نظرية «الفوضى الخلاقة»، ودرست ضرورة تطبيقها في دول

عربية وغير عربية؛ فالفوضى الخلاقة وفقاً لمعظم السياسيين تكون نابعة من داخل النظام السياسي؛ بسبب عدم استيعابه لمطالب مواطنيه، وبسبب وجود فجوة بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن، وهي ما أطلق عليها هنتجتون «فجوة الاستقرار»، والتي تتسبب بعدم استقرار النظام السياسي، ومن ثم اندلاع الثورات

(٢) أحمد حرب، مسئولون عرب: أمريكا مستفيدة من الثورات في العالم العربي، الوفد، ٢٦/٥/٢٠١١م.

(٣) د. خالد حنفي علي، الثورات العربية: الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية، السياسة الدولية، ع ١٨٥، يوليو ٢٠١١م.

«Wikileaks» إلى أن السفارة الأمريكية في القاهرة مارجریت سكوبي أشارت إلى أن «تجمعات معارضة رسمت خطأً سرية لتغيير النظام تتم قبل الانتخابات المقررة في سبتمبر ٢٠١١م».

وهو الأمر ذاته الذي أشار إليه الصحفي الاستقصائي ويبستارتاربلای؛ حيث اتهم وكالة الاستخبارات الأمريكية بتحريك الشعوب العربية ضد أنظمتهم الاستبدادية، وربط ذلك بخطة أمريكية لإقامة أنظمة معادية لإيران بعد فشل الأنظمة العربية الحالية في ذلك<sup>(١)</sup>.

## الرأي المضاد لدور الولايات المتحدة الأمريكية

### في انفجار الثورات العربية:

يؤكد أصحاب هذا الرأي على أن هذه الثورات والحراك الشعبي في العالم العربي تعود إلى أسباب داخلية بحتة، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى بشكل أو بآخر للعب دور في المشهد العربي حالياً. كما أن الجهات الخارجية دائماً ما تستغل أي اختلالات في أي دولة عربية وفقاً لأجندتها ومصالحها؛ حيث إن المنطقة العربية تلقى اهتماماً كبيراً من الولايات المتحدة الأمريكية

وغيرها بما تمتلكه هذه المنطقة من الثروات المتعددة. فمن جانبه، صرح رئيس الوزراء الأردني الأسبق أنه «ليس للولايات المتحدة أو غيرها دور فيما يجري من حراك شعبي عربي ولكن يحدث لأسباب ذاتية محضة، إلا أن الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون لها دور، وتحاول استباق التطورات اعتماداً على علاقاتها القديمة مع أنظمة الحكم العربية التي تشهد

(١) عائشة بنت محمود، «الثورات العربية... والتهديد الإيراني: ميل أمريكي إلى الشعوب العربية بعد فشل زعمائها في ضمان أمنها القومي».

المتحدة الأمريكية قوة عظمى، وهي شرطي العالم بلا منازع، وهي التي تتحكم في الشعوب، كما تتحكم في الأنظمة، وهي تدعم الفوضى الخلاقة في الأنظمة التي ترى أنها لا تسير بالكامل في مضمارها.<sup>(1)</sup>

كما أن أغلب المؤسسات الممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لم تشترك، ولم تكن فعالة في هذا الحراك، بل اتخذت موقف الحياد منه، بل إن بعضها أثار المخاوف من طبيعة الثوار والثائرين، كما حدث في بعض النخب في مصر والولايات المتحدة، ويمكن النظر إلى الأردن كنموذج على الدور السلبي للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الممولة

من قبل الوكالة الأمريكية، فعلى الرغم من تجاوز عدد المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان ثلاثين، من: مراكز بحوث، ومؤسسات حقوقية، إلا أنها لم تستطع طوال ١٥ عامًا الماضية أن تشكل لوبي ضغط أو تخرج في مظاهرة، وبقيت حبيسة الفنادق والقاعات المغلقة. كما أن هناك ما يقارب

٣٠٠٠ منظمة غير حكومية في الأردن لم نلاحظ أي نشاط خاص بها في مجال الحراك، باستثناء عدد محدود من المؤسسات الممولة ذاتياً، فلقد تمكنت الولايات المتحدة من صناعة نخبة خاصة بها في العالم العربي، ولكنها لم تضمن الولاء المطلق لهذه النخبة، كما أن هذه النخبة انشغلت بجمع المال المقدم من التمويل الأمريكي، وافترقت إلى الكفاءة في ذات الوقت، فضلاً عن أن برامجها كانت بعيدة عن واقع المجتمعات العربية، إلى جانب تشكك المواطن العربي نفسه من الأجندة التي تتبناها هذه المؤسسات، وهو تشكك له وزنه في ظل ازدواجية المعايير المتبعة من قبل الولايات المتحدة التي أفقدت أمريكا مصداقيتها طوال العقود السابقة، وجعلت الثقة فيها وفي سياستها

(١) ماجد الخضري، الثورات العربية هل هي صنيعة أمريكية؟،

التي شهد العالم العديد منها في العصر الحديث، فالفوضى الخلاقة عند كثير من علماء السياسة تفعل المعجزات، وتتسبب بزوال أنظمة فاسدة، أو قديمة، والمجيء بأنظمة سياسية حديثة إنسانية؛ يُتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، وهذه النظريات تنطبق في مجملها على الثورات في الوطن العربي، سواء المصرية أو التونسية، أو الليبية، أو السورية، أو الثورات المتوقع اندلاعها في عدد آخر من الدول العربية قريباً.

فالنظرية موجودة قبل الثورات العربية، والولايات المتحدة كانت تتحدث منذ سنوات عن شرق أوسط جديد تصنعه وفقاً لمصالحها، وعن إعادة تشكيل المنطقة، وفك وتركيب دول، وإنشاء جديدة بحدود غير الحالية، وكانت تتهيأ للتدخل في المنطقة لتشكيلها من جديد، لكن وجود نظريات لعلماء أمريكيين مثل فوكوياما الذي تحدث عن «نهاية التاريخ» وغيره لا يعني أن

الثورات العربية قامت بتخطيط وتفكير أمريكي كما يدعي البعض، فوجود نظريات أمريكية تتحدث عن الفوضى الخلاقة لا يعني أن أي فوضى خلاقة هي صناعة أمريكية.

ولا يعني وجود مخططات أمريكية تتحدث عن شرق أوسط جديد أن الثورات العربية التي قامت على نظرية الفوضى الخلاقة هي ثورات أمريكية، بالرغم من دخول الولايات المتحدة على خط الثورات العربية على اعتبار أنها شرطي العالم، وتدخل في شئون الدول، فالثورات العربية بداية قامت احتجاجاً على ظلم واستبداد أنظمة، ثم تدخلت الولايات المتحدة في مساراتها، فأيدت بعضها بقوة كما في ليبيا، وتحفظت على بعضها في البداية كما في مصر، ولم تدعم بعضها إلا بعد أن وصلت العلاقة بين الثوار والنظام إلى طريق مسدود كما في اليمن. فالولايات

بشكل عام- هدفًا مستمرًا للدولة على المدى الطويل، وبشكل آخر هي محرك السياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي -بشكل أو بآخر- تعبير عن المصلحة الوطنية<sup>(٢)</sup>.

وقد ارتكزت السياسة الخارجية للولايات المتحدة، رغم اختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بالأساس على المصلحة القومية العليا، حتى لو كان ذلك على حساب قواعد ومبادئ المجتمع الدولي، فالإمبراطوريات بحسب هنري كسينجر - وزير الخارجية الأمريكية الأسبق - لا تهتم بأن تدير شئونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي<sup>(٣)</sup>.

وتعكس تلك السياسة واستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة بوش «الابن» في تضاعلاتها المصلحة الأمريكية بالأساس<sup>(٤)</sup>. إذن فالثابت هو المصلحة، والمتغير هو آليات أو سياسات تحقيق هذه المصلحة.

وانطلاقًا من مبدأ السعي للحفاظ على المصالح القومية العليا، والتي تتكون من مرتكزات ثلاثة هي: الإمكانيات، والموارد الهائلة - والقيم والمعتقدات الأيديولوجية - القوة، أصبح ضروريًا على الولايات المتحدة أن تهتم بالشئون الدولية،<sup>(٥)</sup> فجوهر السياسة الخارجية الأمريكية ينطلق من فكرة محورية، وهي: «أن قيم أمريكا ومؤسساتها وآلياتها لا بد أن تمتد إلى العالم كله»، وقد تختلف الوسائل والأساليب إلا أنها في مجملها تتفق على ضرورة تحقيق هذه الفكرة<sup>(٦)</sup>.

(٢) نجلاء محمد مرعي، تأثير البترول في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠١١م دراسة حالية: السودان، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١م، ص ٢١.

(3) Kissinger, Henry., A post Cold War Agenda, Newsweek, Jan 28, 1991. p 128.

(٤) أحمد يوسف أحمد، وممدوح حمزة، صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢م، ص ٢٨.

(٥) سمير مرقص، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية: الثورة - الدين - القوة بعد الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣م، ص ٤٢.

(6) Guyatt, Nicholas., Another American Century The United States and The World after 2000, London: Zed Books, 2000, p.195.

وأجندتها معدومة، أدى ذلك إلى دفع الثورات العربية بنخب جديدة لم تتوقع الولايات المتحدة صعودها<sup>(١)</sup>.

وبعد طرح الرأيين المؤيد والمضاد لدور الولايات المتحدة في انفجار الثورات العربية، ترى الباحثة أن فئة قليلة من المحللين السياسيين العرب والدوليين أعطت إدارة أوباما دورًا كبيرًا في حدوث هذه الثورات وفي إنجازاتها، عبر منظماتها التي تعمل تحت شعار المساعدات المقدمة إلى مؤسسات المجتمع المدني في هذه الثورات، لكن بالرغم من قلة أصحاب هذا الرأي، فإنه من المهم القول: إن هذه الثورات ذات منشأ محلي، وليست ناجمة عن نفوذ أجنبي، إنما هي نابعة من شعوب المنطقة، ومعاناتها لعقود طويلة مع أنظمة فاسدة مستبدة في الداخل وغير وطنية في سياساتها الخارجية، وإن كانت الولايات المتحدة تسعى بشكل أو بآخر للعب دور في المشهد العربي حاليًا، من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة عن طريق تقديم كل الدعم المادي واللوجستي والإعلامي لنصرة الشارع الثائر، وكل بلد تختلف عوامل نجاح ثورته، وتحقيق أهدافه عن الآخر؛ طبقًا لتحقيق ذلك البلد للمصالح الأمريكية سلبياً أو إيجابياً، ومدى تأثير ذلك البلد على مصالح حلفائها.

ولكن يبقى على كل مواطن في الشارع العربي أن يسعى في مصالح وطنه وشعبه؛ فالرؤى الدولية والأمريكية هي مجرد مشروعات إلى أن تجد من يتعهد بتنفيذها من حكومات أو جماعات معارضة، فحينها يصبح هذا المتعهد العربي هو مصدر الخطر على الوطن وعلى حركات التغيير فيه.

## المحور الثاني

### المصلحة الوطنية الأمريكية.. وإدارة أوباما

#### للحراك الشعبي في المنطقة العربية

مفهوم المصلحة الوطنية ليس مفهوماً ثابتاً، بل يتغير بتغير النظرة إليه، ويمكن اعتبار المصلحة الوطنية -

(١) حازم عياد، هوية الثورة وهوية أمريكا الحقيقية،

وعلى الرغم من إعلان الرئيس أوباما في خطابه في جامعة القاهرة في ٤ يونيو ٢٠٠٩م أنه يسعى «لبداية جديدة بين الولايات المتحدة والمسلمين في أرجاء العالم»، بل وكان عنوان خطابه «بداية جديدة»، فإن «التطرف العنيف» في خطابه يحتل نفس موقع الحرب على الإرهاب في التفكير السياسي للرئيس بوش.

إذن الدبلوماسية العامة هي استمرار الحرب على الإرهاب، ولكن بوسائل أخرى؛ أبرزها ما يعرف بالقوة الناعمة Soft Power التي تعتمد على نشر الثقافة والمبادئ السياسية والصور الذهنية لخدمة المصالح القومية لدولة معينة؛ عن طريق خلق تعاطف مع صورتها ومبادئها وسياساتها، وأهدافها ومصالحها لدى شعوب البلدان الأخرى، وستكون هذه القوة الإقناعية الجاذبة أكثر توفيراً للنفقات من القوة الصلبة التي تعتمد على استخدام أدوات القوة العسكرية والمساعدات الاقتصادية لتحقيق نفس أهداف الأمن القومي فيما عُرف بسياسة العصا والجزرة<sup>(٤)</sup>.

إذن، فمعيار المصلحة الوطنية الأمريكية هو المحرك الأول للمواقف الأمريكية من حركات التغيير العربية؛ حيث إن الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية دولية مهتمة بحقوق الإنسان في العالم، وهي ليست منظمة دولية لدعم حركات التغيير ونصرة حقوق الشعوب المهورة، فأمريكا هي دولة عظمى تبحث كغيرها من الدول الكبرى عن مصالحها، وعن ضمانات استمرار هذه المصالح في هذا المكان، أو ذاك من العالم، بغض النظر عن أشخاص الحاكمين في أي دولة تدعمها واشنطن.

تاريخياً تشكلت وتشابكت المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حول مجموعة من الأهداف شبه الثابتة، وأقرت وثيقة «استراتيجية

وجاءت إدارة بوش «الابن» لتتبنى توجهات يمينية متطرفة، وترفع شعارات: استثنائية أمريكا، وضرورة إعلاء المصلحة القومية الأمريكية، وضرورة نشر القيم الأمريكية وإن بالقوة، وقد عبرت عن ذلك بوضوح «كونداليزا ريس» في بداية عام ٢٠٠٠م؛ إذ قامت بنشر وثيقة تحت عنوان «حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية Campaign 2000: Promoting the National Interests»، والتي شكلت الملامح العامة للسياسة الأمريكية الخارجية في ظل إدارة بوش «الابن» التي تأثرت بأفكار المحافظين الجدد الذين سيطروا على مواقع مهمة في إدارة بوش. وقد أعلنت عن أهمية توظيف القوة لتحقيق المصلحة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

على الرغم من اختلاف سياسة أوباما الخارجية في كثير من الجوانب عن سياسة بوش، إلا أن هذا الاختلاف يعد في الشكل دون المضمون؛ وذلك لرغبة أوباما في مخالفة نهج الرئيس السابق، ولو ظاهرياً، لزيادة شعبيته، واستخدام نهج التحاور مع الشعوب الأخرى؛ إذ يتفقان في تعريف المصالح الوطنية الأمريكية في العالم، وإن اختلفا في آلية تنفيذها لتحقيق تلك المصالح؛ وذلك لأن مصالح الولايات المتحدة يفرضها موقعها الجغرافي، واقتصادها وتحالفاتها، وأيضاً قيمها<sup>(٢)</sup>.

حيث تقوم نهج السياسة الخارجية على انتهاج دبلوماسية هادئة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك بتقوية علاقات الولايات المتحدة الدبلوماسية مع دول العالم، وتعزيز التجارة العالمية، وتبادل الأفكار مع الآخرين، والحرص على تحقيق المصلحة الوطنية دون التمسك بالأيديولوجية، ويتضح ذلك في سياسته مع المفلين النوويين الإيراني والكوري الشمالي<sup>(٣)</sup>.

- (1) Rice, Condoleezza, Promoting The National Interest, Foreign Affairs, Vol. 79. No. 1, Jan / Feb 2000, pp. 74-77.
- (2) Timmerman, Kenneth R., Obama in Wonderland: Myth that no diplomacy has been tried, The Washington Times, 20 May 2009, p. A17.
- (3) Lambro, Donald., Smart Power Stumped: Obama approach isn't making the grade, The Washington Times, 11 May 2009, P. A23-24.

(٤) محمد صُفار، تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي، مجلة النهضة، المجلد ١١، ١٤، يناير ٢٠١٠م، ص ٤-٧.

Hillary Clinton, Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development. Foreign Affairs, November/December 2010

## الأهداف التي تتشكل وتتشابك حولها المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

العمل على حل صراع الشرق الأوسط  
بما يضمن قيام دولة فلسطينية  
مستقلة بجانب إسرائيل.

استمرار العمل على تدفق  
النفط.

التعاون الكبير في العديد من  
القضايا مع الحفاظ على أمن  
إسرائيل.

دفع إيران بعيداً عن السعي  
لاقتناء تكنولوجيا نووية.

التعاون في مجال مكافحة  
الإرهاب.

السياسية، وتقوية المجتمع المدني كأحد أهم ملامح المشروع الأمريكي تجاه الشرق الأوسط. ويمثل هذا المشروع خلفية دعم لوجستي لاندلاع الثورات التي تنتظم العديد من الدول العربية، خاصة وأن جوهر المشروع يقوم على تشجيع الديمقراطية، والحكم الرشيد، وبناء مجتمع معرفي، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتدريب المرأة العربية، والانتخابات الحرة، ومكافحة الفساد، وتشجيع الشفافية، ووجود إعلام حر ومستقل عن الحكومات، وتشجيع الدراسات والأبحاث؛ باعتبار أن المعرفة هي الطريق إلى التنمية. وفي هذا المشروع تم رفع شعار المطالبة بالديمقراطية، هذا الشعار الذي يشكل خطراً كبيراً على الأنظمة الديكتاتورية الحليفة لأمريكا، إلا أن المصالح الأمريكية ترى في رفع شعار الديمقراطية مفتاح الحل لإنجاح المشروع الأمريكي في المنطقة، بالإضافة إلى التخلص من الأنظمة الضعيفة<sup>(٢)</sup> وفي رأبي أن إدارة أوباما الآن تعمل على تحقيق

الأمن القومي» التي صدرت في مايو ٢٠١٠م الجزء الخاص بالشرق الأوسط تحت عنوان «دعم السلام والأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير»، والتي تتمثل فيما يلي:

- التعاون الكبير في العديد من القضايا مع الحفاظ على أمن إسرائيل.
- استمرار العمل على تدفق النفط.
- العمل على حل صراع الشرق الأوسط بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل.
- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- دفع إيران بعيداً عن السعي لاقتناء تكنولوجيا نووية<sup>(١)</sup>.

فمشروع الشرق الأوسط الكبير وفقاً للاستراتيجية الأمريكية يقوم على استيعاب كل المتغيرات التي حدثت خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتتمثل أهم جوانبه في نشر الديمقراطية، وإدخال تغييرات في بناء النظم

(٢) حسن وراق، ربيع الثورات العربية في ظل مشروع الشرق الأوسط الكبير: [www.alhassaheisa.com/t10832-topic](http://www.alhassaheisa.com/t10832-topic)

(1) The National Security Strategy of the United States of America, Washington: White House. May 2010

وتصرف الحكومة المصرية إزاءها، فكانت التصريحات متذبذبة بين تأكيد أن النظام المصري «مستقر»، وسيعمل جاهداً على تحقيق مطالب المتظاهرين -وفقاً لتصريحات هيلاري كلينتون-، وكذلك تصريحات نائب الرئيس «جوبايدن» بأن الرئيس مبارك «ليس ديكتاتوراً»، وبين تصريحات أوباما بأن عملية نقل السلطة يجب أن تتم في أسرع وقت، وتصريحات المتحدث باسم البيت الأبيض بأن مبارك عليه الرحيل «الآن».

وأثار موقف الإدارة هذا العديد من الانتقادات من قبل مراكز الأبحاث الأمريكية Think Tanks؛ حيث انتقد باحثو the American Enterprise Institute وعلى

رأسهم بول ولوفويتز -من أهم صقور المحافظين الجدد ونائب وزير الدفاع السابق- إدارة أوباما؛ لعدم اهتمامها بمساندة ودعم الحركات المطالبة بالحرية في العالم العربي والشرق الأوسط، والاهتمام بشكل كبير بتصدير القوة الناعمة للولايات

المتحدة ودعم الديمقراطية، وقدم خبراء المعهد لإدارة أوباما مجموعة من التوصيات لدعم الديمقراطية والحريات المدنية في مصر، ومنها:

- ١- تقديم بيان يدعم مطالب المتظاهرين.
- ٢- حث الحكومة المصرية على سرعة إنهاء الإجراءات التعسفية لقمع المطالبين بالحرية، خاصة الإجراءات المتعلقة بقطع وسائل الاتصالات والإنترنت.
- ٣- مضاعفة المعونات الخارجية الخاصة بدعم الديمقراطية في مصر.
- ٤- إعادة النظر في المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة المصرية، والتي تقدر بـ ١٠٠ مليون دولار.
- ٥- تطوير عمل الدبلوماسية الأمريكية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط<sup>(١)</sup>.

(1) Paul Walfowitz, The U.S Has Missed an historic Opportunity, American enterprise Institute, www.aei.org

المصالح الأمريكية؛ من خلال دعوة الحكومات العربية «والضغط عليها» لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها، وتضمن أيضاً في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية. فقامت بتقديم الدعم المادي واللوجستي والإعلامي للوقوف بجانب الشعوب الثائرة، فقد أعلن أوباما عن وقوفه بجانب شعوب المنطقة وثوراتها في مواجهة الأنظمة الاستبدادية التي يسيطر عدد قليل فيها على مقاليد الحكم، وأكد على أن الانتفاضات في الشرق الأوسط تخدم الولايات المتحدة، وتمنحها فرصة كبيرة؛ إذ إن هذه الثورات تفتح آفاقاً واسعة أمام الأجيال الجديدة، ووصفها

بأنها «رياح حرية» تجتاح المنطقة؛ إذ لا يهتم الإدارة إلا المصالح الأمريكية، فهو قد يكون مع تغيير أشخاص وحكومات في بلد ما، ولا يكون ذلك في بلدان أخرى. فالاهتمام يتفاوت باختلاف الحالة، الأمر يتوقف على نوع العلاقة الأمريكية مع

المؤسسات القائمة فيه، بما فيها المؤسسة العسكرية، ولكن الاعتبار الأمريكي الأهم هو «نوع» البدائل الممكنة لهذا النظام.

فعلى سبيل المثال، تبذل الولايات المتحدة جهوداً حثيثة لترك انطباعات إيجابية لدى شعوب الوطن العربي، وتتدخل أيضاً بصورة أكثر وضوحاً كما في الحالة اليمنية حفاظاً على مصالحها، إلا أن الوضع في ليبيا مختلف إلى حد ما، فقد أخذ التدخل منحىً مختلفاً؛ حيث أسهمت الولايات المتحدة في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي بفرض الحظر الجوي، وتطور موقفها بعد صدور القرار بحجة حماية المدنيين من قوات القذافي.

أما في مصر، فقد راقبت الأحداث بحذر شديد؛ لاحتمال تأثير ذلك على مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وكان ذلك الحذر واضحاً في تعليق الإدارة الأمريكية على أحداث الثورة منذ البداية،



الذين سيشكلون المستقبل، ولاسيما الشباب، وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية».

ولتحقيق هذه الغاية تضاغت ميزانية حماية مؤسسات المجتمع المدني من ١,٥ مليون دولار إلى ٣,٤ مليون دولار، وذلك وفقاً لصحيفة الجارديان البريطانية<sup>(١)</sup>، وأن هذا الدعم الأمريكي لن يقتصر فقط على العناصر الليبرالية المعتادة والجديدة، ولكن أيضاً على الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج، وتهدف هذه البرامج إلى تجريد هذه القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الأيديولوجية للولايات المتحدة، وتحويلها إلى برجماتية متكاملة تماماً مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة؛ وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة، وعدم السماح بتغيير كبير في السياسات، والاكتفاء بتغيير بعض رموز نظم الحكم.

ومن هذا المنطلق تعاملت الولايات المتحدة مع ثورات تونس ومصر بالإيجاب، حيث عملت على تشجيع النخبتين العسكريتين في كلا من البلدين على السير في تبني نظام برلماني يتيح تداول السلطة بين الأحزاب، بشرط عدم المساس بواقع الجيشين، والتزاماتهما تجاه الغرب والولايات المتحدة خصوصاً، وبالنسبة لمصر استمرار الالتزام بكامب ديفيد.

ولن يقتصر الاحتواء والتكامل على السياسة فحسب، بل الاقتصاد أيضاً؛ حيث أكد أوباما على الإصلاح الاقتصادي، وتحديث الاقتصادات التونسية والمصرية من خلال الأسواق الحرة والشركات التجارية؛ حيث قرر أن يمنح كلاً منهما مساعدات مالية، وأن يسقط قدرًا من الديون المتراكمة عليهما، والتي بلغت في مصر ٢٠,٦ مليار دولار وفي تونس ١٤,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م.<sup>(٢)</sup>

(١) جبريل محمد، الجارديان: أمريكا راغبة في إفشال الثورات العربية، الوفد، ٢٦/٥/٢٠١١م.

(2) World Development Indication, world bank, 2010, www.databank.worldbank.org.

## المحور الثالث

### استراتيجيات الولايات المتحدة في التعامل مع المتغيرات السياسية الجديدة والثورات العربية في المنطقة

نجحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات في تقسيم العالم العربي والإسلامي إلى محاور، الأول: محور الاعتدال، وتزعمه كل من مصر والسعودية والأردن والإمارات، والثاني: محور المقاومة والممانعة، وتزعمه إيران وسوريا وحزب الله وحماس، والثالث: محور الحياض.

والمنتبع لخريطة التغيير السياسي في المنطقة يلاحظ أن الخاسر الأكبر هو محور الاعتدال؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة توسعاً في محور الممانعة وأدواته، وحقق هذا المحور نجاحات كبيرة في إدارة الملفات المعقدة في المنطقة، وفي عرقلة مشروعات الهيمنة الأمريكية في السيطرة على مقدرات الأمة، تلك النجاحات دعمت توجه الشباب الرافض لتلك السياسات لأن يثور في وجه أنظمتها المستبدة، ففي البداية لم تعلن الإدارة الأمريكية عن موقف صريح من كل انتفاضة عربية لحين تتباين مجريات الانتفاضة، ولكن بعد ذلك عملت الولايات المتحدة على التعاطي مع المتغيرات السياسية وفقاً لاستراتيجية جديدة تقوم على تبني «القوة الناعمة» إزاء الدول والشعوب العربية بما يتلائم مع الثورات الجديدة.

ولكن تعاملت الولايات المتحدة مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى، بالرغم من أن الهدف واحد، وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة تسعى واشنطن لأن تصنع هذه الأنظمة الجديدة تحت لوائها وسيطرتها، وكان ذلك ضمن استراتيجيتين:

#### ١- استراتيجية الاحتواء:

تحاول الولايات المتحدة احتواء الثورات الشعبية، ودعم رياح التغيير في الدول العربية؛ حيث صرح الرئيس أوباما أنه «يجب علينا التواصل مع الناس

لنظم أكثر اعتدالاً وانسجاماً مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، بطرق إيجابية تعتمد على التظاهر السلمي، وتتبنى مطالب عادلة.

وتقاطعت تلك الاستراتيجية مع رؤية العديد من الأيديولوجيات والفلسفات التي تستقي منها بعض الأحزاب والحركات العربية رؤيتها، وبدأت تلك الحركات والأحزاب تدعم حراكاً سياسياً شعبياً ضد تلك الأنظمة.<sup>(٢)</sup>

ومن الدول المرشحة بقوة لحالة الحراك والتغيير السياسي التي تدعمها الولايات المتحدة هي سوريا؛ حيث وضعت الولايات المتحدة أمام نظام الأسد خيارين، إما الشروع في إصلاحات سياسية حقيقية أو التحي.

أما اليمن، فقد دعا أوباما نظام صالح إلى التحاور مع الثوار، ووقف العنف والأساليب القمعية، ومحاسبة مرتكبيها؛ لأن واشنطن تعتبر نظام صالح حليفاً استراتيجياً في حربه على تنظيم القاعدة، فيما طالبت بعد ذلك بالبدء في نقل السلطة بعد وعد الثوار بمساعدة واشنطن في حربها على تنظيم القاعدة بعد تحي صالح.

أما في ليبيا، فبعد مقتل القذافي وانتصار الثورة الليبية بعد أشهر على انطلاقها، وكعادتها تحاول الولايات المتحدة الأمريكية احتواء الثورة في ليبيا، كما حاولت مع الثورات العربية الأخرى، فتستخدم في ذلك الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية، بعد أن كان التدخل الأمريكي المباشر في العراق وأفغانستان من أهم أسباب فشل الولايات المتحدة في هذين الحربين، وإهدار أموال إعادة الإعمار الأمريكية، وعدم استفادتهم منها بتشكيل البلدين طبقاً للرؤية الأمريكية.

ومن هذا المنطلق، قامت الولايات المتحدة بالضغط

وفي هذا الإطار طرحت واشنطن مبادرة لمبادلة مليار دولار ديوناً مستحقة على مصر في صورة إسقاط الأقساط والفوائد المستحقة عليها خلال الأعوام الثلاثة المقبلة المقدرة بنحو ٣٣٠ مليون دولار سنوياً، على أن تضخ القاهرة نفس المبلغ بالجنه المصري في مشروعات بنية تحتية، أو تعليم أو صحة، ومشروعات تسهم في توفير وظائف جديدة للشباب. فيما هناك خلافات حول كيفية إدارة المساعدات الأمريكية لمصر؛ حيث تطلب واشنطن تعيين ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المصري في اختيار المشروعات المستفيدة من هذه المساعدات، وهو ما ترفضه مصر.<sup>(١)</sup>

كما تقدم السيناتور جون كيري بمشروع قانون جديد تحت اسم «قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى الكونجرس يحدد شروط المساعدات والقروض الأمريكية لمصر وتونس خلال الفترة القادمة، والتي سترمي إلى تقوية القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، ومحاسبة الحكومات في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد، على أن يكون التمويل مشروطاً بأن تلتزم الدولتان باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية، وبمبادئ حقوق الإنسان، واحترام الديمقراطية والتعددية.<sup>(٣)</sup>

## ٢- استراتيجية الإفشال الإيجابي:

بعد أن شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه من الصعب احتواء الثورات العربية بشكل كامل، بدأت تنتهج استراتيجية جديدة تقوم على الإفشال الإيجابي للثورات، والهدف العام لتلك الاستراتيجية هو منع قيام وحدة إسلامية في المنطقة العربية.

وتقوم تلك الاستراتيجية على أساس دعم ثورات مضادة في العديد من الدول التي تقع ضمن محور الممانعة والمقاومة، من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها

(٢) حسام الدجني، أمريكا والثورات العربية:

<http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2011%5C03%5C03-25%5C822.htm&dismode=x&ts=25-3-2011%207:04:00>

(١) تمويل المجتمع المدني والمساعدات الأمريكية أساس الخلافات:

[www.alwatenvoice.com/arabic/news/2011/08/12/183418.html](http://www.alwatenvoice.com/arabic/news/2011/08/12/183418.html)  
(2) S.618: Egyptian – American Enterprise Fund Act, [www.govtract.us/congress/billtext.xpd](http://www.govtract.us/congress/billtext.xpd)

مساعدة القادة المحليين أو الأحزاب السياسية، فهذا النوع من المساعدات لليبيا سوف يوفر على الولايات المتحدة المزيد من الأموال فيما يتعلق بالقضاء على أية صراعات مستقبلية، أو الحرب على الإرهاب، أو حدوث أزمة في إمدادات الطاقة، فالدبلوماسية الفاعلة مع المساعدات المالية مع برامج المساعدات الأمنية، يمكن أن تلعب دورًا

حاسمًا في تقليل مخاطر عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وأثره على إمدادات الطاقة، وعلى الاقتصاد العالمي<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول: إن الاستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الثورات العربية تعتمد على التعامل مع كل دولة على حدة، وفقًا لوضعها

الخاص، تحافظ على مرونة الولايات المتحدة وتعارض صورة أنها «تتدخل» في الشرق الأوسط، فيما يؤخذ عليها أنها تتجاهل الرابط بين السياسة الأمريكية في وضع معين والمحصلات في أماكن أخرى، كما أن هذه المقاربة الأمريكية لكل انتفاضة لها نتائجها في دول أخرى، كما أن هذه الاستراتيجية تفاعلية، فهي تسمح بإدارة المستجدات العاجلة، لكنها تقوّض القدرة الأمريكية على رسم الأحداث بشكل استباقي، حتى وإن كانت الأنظمة تراقب أفعال الولايات المتحدة وتتعلم الدروس.

## المحور الرابع

### الأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية

وتداعياتها على السياسة الأمنية للولايات

المتحدة:

تعد الثورات العربية حدثًا فارقًا في تاريخ المنطقة؛ وذلك لأنها حدثت بصورة متزامنة وغير متوقعة على

على مجلس الأمن لصدور القرارين رقمي ١٩٧٠ و١٩٧٣ بشأن الحالة الليبية، ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية، وقامت بترؤس حلف عسكري ضم عددًا

من الدول لمساعدة ثوار ليبيا للتخلص من القذافي، فقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي، ولم تخف واشنطن مخاوفها من أن يكون تنظيم القاعدة في بلاد المغرب وسط الثوار الليبيين، وقد أثر ذلك على رغبة واشنطن في دعم

الثوار الليبيين عسكريًا، فقد رفضت بعض الدوائر الرسمية الأمريكية تسليح الثوار؛ خوفًا من وصول هذه الأسلحة إلى يد تنظيم القاعدة وإلى حين التعرف على المعارضة الليبية جيدًا.<sup>(١)</sup>

فمنذ اليوم الأول لانطلاق الثورة الليبية بدأ التخطيط في واشنطن وعواصم الغرب لرسم معالم استراتيجية ما بعد سقوط القذافي، وبعد عدة أشهر على الثورة التي سجلت انتصارها الحاسم انطلقت واشنطن في رحلة استثمار ما أنفقته على العمليات العسكرية ضد نظام القذافي، وذلك لموقع ليبيا الاستراتيجي المهم الذي يركز بالأساس على موارد الطاقة، والاستحواذ على مناطق النفوذ في إفريقيا، فمن خلال السيطرة على مقدراتها عبر المساعدات والقروض وإعادة الإعمار، وتفعيل الاستثمار يمكن للسياسة الأمريكية أن تستعيد موقعها الذي اهتز بعد الثورات العربية<sup>(٢)</sup>. فالاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط القذافي في ليبيا تتمحور حول رعاية المناخ الذي تستطيع من خلاله

(٢) أنطوني كوردسمان، الخطوات الأمريكية في البلدان الثورية... ليبيا نموذجًا:

www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2011/09/17/133115.html

(1) [www.un.org/en](http://www.un.org/en)

(2) الاستراتيجية الأمريكية في ليبيا بعد القذافي، [www.alalam.ir/news/716054](http://www.alalam.ir/news/716054)

في تخفيض أنواع محددة من المساعدات العسكرية للوحدات التي تورطت في استهداف مدنيين، وإلى تأجيل الصفقات التي تقدر بمليارات الدولارات لعدد من الدول الخليجية، والتي تعتبر أكبر مستوردي السلاح الأمريكي في العالم.

والجدير بالذكر، أن إدارة أوباما -قبل اندلاع هذه الثورات- قد دفعت بشكل مكثف في اتجاه زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية المتقدمة لحلفائها العرب في منطقة الخليج، وذلك كجزء من الاستراتيجية الأمريكية لعزل إيران، ودعم حلفاء واشنطن من الدول العربية لتتولى مستقبلاً بعضاً من المسؤوليات الأمنية للولايات المتحدة في المنطقة، في إطار منظومة الشرق الأوسط الكبير<sup>(1)</sup>.

فقد تمكنت الثورات العربية من زعزعة الأسس والأركان التي بنت عليها الولايات المتحدة جهودها

لمكافحة الإرهاب، ومحاربة من تصفهم بالإسلاميين المتشددين؛ حيث إنها اعتمدت لسنوات طويلة على حلفائها العرب لدعم مصالحها الدبلوماسية والأمنية، بما في ذلك مساعدتها لمكافحة القاعدة بأساليب وتحقيقات متعسفة؛ إذ إنه من المرجح أن السلطات الجديدة ذات العناصر الإسلامية في حال وصولها للحكم ستكون أقل تعاوناً في قضايا مثل مكافحة الإرهاب وعملية السلام، وهو ما يحتم ضرورة إعادة النظر في استراتيجية التعاطي الأمني تلك، مع ملفات هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم<sup>(2)</sup>.

ولكني أختلف الرأي في هذا الشأن؛ إذ يمكن

(1) الواشنطن تايمز: الثورات العربية خطر على أمريكا، الوطن، ٢٠١١/٥/٨م، وجمال الملا، ثورات العرب...أذهلت العالم وهددت مستقبل أمريكا:

alfanonline.moheet.com/show\_news.aspx?nid=451029&pg=1

(2) الثورات العربية هزت أركان جهود أمريكا لمكافحة الإرهاب في العالم، الأهرام، ٢٥٤١٦٤، ٢٠١١/٤/١١م.

الإطلاق، وأدت إلى إعادة صياغة المفاهيم الأمنية لعدد من دول الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الولايات المتحدة صاحبة المصالح في العالم العربي؛ بسبب احتوائه على النفط ذلك الوقود الحيوي الذي لا تستطيع أي دولة عظمى الاستغناء عنه.

إن للأبعاد الاستراتيجية للثورات العربية تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يتمثل البعد الاستراتيجي في هذه الثورات في الإصرار في كل ثورة على إسقاط النظام المستبد، واعتبار ذلك هو الهدف الاستراتيجي للثورة الذي

لا محيد عنه. ويرفضون أي حوار مع أي طرف قبل تحقيق هدفهم الاستراتيجي هذا، ولا يؤثر في موقف الشباب هذا أي من التغييرات الجزئية والشكلية التي تقوم بها النظم تحت شعار ظاهره الإصلاح التدريجي، وباطنه محاولة

الالتفاف على الثورات واحتوائها، بل إن هؤلاء الثوار لا يقرون أساساً بشرعية النظم المستبدة الفاسدة، ولا أي من أقطابها، ولا مؤسساتها، ولا يتحكمون في الدساتير التي أسقطت الثورات شرعيتها، فهم لا يستبدون إلا إلى الشرعية الثورية، وهو ما أدى إلى خلق إرادة وقوة موازية لأي نفوذ أمريكي في المنطقة، بل إن هذه الثورات ليست فقط ضد أنظمتها القمعية الفاسدة، ولم تسقط الديكتاتوريات الحاكمة، بل أسقطت معها «الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط».

وفي إطار القلق الأمريكي من تحول ثورات الشرق الأوسط ضد الولايات المتحدة، إذا شعر الثوار بأن أمريكا لا تقدم الدعم الكافي للتغيير السياسي في بلدانهم، بدأت إدارة أوباما بمراجعة المساعدات والمبيعات العسكرية المزمع تقديمها للأقطار التي تشهد موجة من الاحتجاجات الشعبية، وذلك بالتفكير جدياً

المقبلة كأحد أهم أهداف سياستها الخارجية لنشر الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي<sup>(١)</sup>. لذا، فإنه يتوجب على الولايات المتحدة أن تعيد صياغة استراتيجيتها في دول المنطقة، وتعيد النظر بوضعية قواتها المسلحة المنتشرة هناك، وهذا ما يفرض تحديات؛ أبرزها إعادة انتشار للقوات بعد الانسحاب من العراق في نهاية عام ٢٠١١م، ومواجهة المنافسة الاستراتيجية المتصاعدة مع إيران في المنطقة، هذه التحديات تتجاوز البعد العسكري؛ لأن أمريكا ستعامل في فترة نصف العقد المقبل مع خليط متغير وغير ثابت للسياسات الإقليمية في المنطقة، ولهذا فهي تحتاج إلى استراتيجية مدنية - عسكرية لمواجهة المتغيرات كافة.

## الخاتمة

### رؤية استراتيجية لسيناريوهات سياسة الولايات المتحدة تجاه الثورات العربية

ومما سبق يتضح أهمية التغيير الذي حدث في الدول العربية، وآثاره على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو ما أدى إلى قيام الولايات المتحدة باختراق الحراك الشعبي والشبابي بدعم الديمقراطية، والبعد عن دعم الأنظمة الديكتاتورية في الشرق الأوسط، وذلك في ظل غياب حركات شبابية ثورية منظمة تقود هذه الثورات، وفي غياب مرجعيات تناضل تلك الحركات الثورية الغائبة لتعبئة الشعب به على مدى سنوات؛ حيث يصبح من المنطقي الاستنتاج أن قيادة الحراك العضوي، وإن كانت دوافعه وطنية بحتة، ستؤول للقوى الأكثر تنظيمًا واستعدادًا وانتشارًا، ولهذا يركز الحراك على إعادة الأنظمة الموالية «ديمقراطيًا» وعلى إغراق الأنظمة الممانعة بالتفكيك والتبديد المسلح، بحيث تكون أنظمة تابعة، ولكن مكتسبة للمشروعية الشعبية والانتخابية.

أن تعيق الثورات جهود مكافحة الإرهاب الأمريكية على المدى القصير، ولكن على المدى البعيد ستتجح التغيرات الديمقراطية الحقيقية في انحسار شعبية الجماعات المسلحة التي كانت تغذيها قوة السلطات القمعية.

كما أن لهذه الثورات تداعياتها على السياسة الأمنية للولايات المتحدة تجاه إيران؛ حيث تدور التكهنات حول إذا ما كانت تلك الثورات قد أضعفت إيران أم قوتها، كما تدور تساؤلات حول دور طهران في استغلال بعض القلاقل في المنطقة القريبة منها وهي الخليج العربي، وحول كيفية تعامل أهم الأنظمة في الدول العربية مع الدولة الإيرانية. وهو ما يوضح أن أسس استراتيجية إدارة أوباما تجاه إيران قد تهدمت، وعليها إعادة ضبطها بناء على الوضع الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط. لذا، قدم مركز الأمن الأمريكي الجديد في مايو ٢٠١١م عدة توصيات سياسية لإدارة أوباما في هذا الشأن: منها أنه يجب على الولايات المتحدة أن تضع رؤية جديدة تؤدي إلى انحيازها إلى طموحات الجماهير في العالم العربي وإيران، وأن تظهر التزامًا في ممارستها وسياساتها أيضًا، فضلًا عن التركيز على الحريات العامة، وعلى حقوق الإنسان في إيران، والتي تحدثت عنها فيما يتعلق بالثورات في كل المنطقة، وإطلاق حملة تواصل استراتيجية مخصصة للتركيز على عدم علاقة إيران بالثورات العربية، والحذر من الانزلاق إلى حرب مع إيران بناء على حسابات خاطئة، كما حدث مع العراق، أو بسبب الخوف من البرنامج النووي الإيراني.

وتؤكد تلك المقترحات أن الولايات المتحدة تهدف إلى تقليب الرأي العام الإيراني ضد النظام، واستغلالها لما أسمته بالحقوق العالمية، مثل حقوق الإنسان والحق في التظاهر وغيره، وإلى عزل نظام طهران، والتأكد من ضعف النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، وأن البديل الذي اجتذب أنظار العرب هو الثورات العربية، وليس تصدير الثورة الإيرانية بنمطها الشيعي، وأن الولايات المتحدة ربما تروّج لتلك النماذج في الفترة

(١) محمد سليمان الزواوي، الثورات العربية تغير سياسة أمريكا تجاه إيران، مجلة البيان، ٢٥/٦/٢٠١١م

www.albayan.co.uk article.aspx?id=924

سكانية وقبلية غير متماسكة، ولاؤها الأول ليس للدولة، وإنما لمصالحها الضيقة<sup>(1)</sup>.

وكل ذلك يزيد من التحديات الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه المنطقة، ويرتب عليها أن تعتمد مقاربة جديدة، وأن توازن مصالحها الاستراتيجية بأن تساعد كل دولة بمفردها على إجراء إصلاحات في النظام، واتخاذ التدابير اللازمة؛ من أجل خفض التوترات السياسية الداخلية، كما يجب أن تعتمد طريقة ما لتحقيق الاستقرار في اليمن، ودعم إمكانات عمان والسعودية؛ من أجل التعامل مع الأوضاع التي تستجد في اليمن، وخصوصاً نشاطات تنظيم القاعدة، واحتمال تدفق المهاجرين من اليمن عبر هاتين الدولتين، وعليهما أن تتعامل أيضاً مع أخطار الإرهاب والقرصنة التي تتخذ أشكالاً جديدة في ظل الروابط بين التنظيمات الإرهابية في اليمن والصومال وسائر دول المنطقة.

كما يجب على الولايات المتحدة السعي إلى تحقيق إصلاحات في سوريا، وتحجيم النفوذ الإيراني في لبنان وسوريا، وأن تتعامل أيضاً مع تعقيدات عملية السلام العربية - الإسرائيلية في وضع مصري غير مستقر، وانقسام سياسي إسرائيلي، واهتزاز الاستقرار في سوريا والانقسامات في لبنان، وتصاعد المشاعر العربية التي تعتبر أن معاملة الفلسطينيين كدولة هي السبيل الوحيد لدفع إسرائيل لتبني خيار السلام.

ومع ذلك، نستطيع استشراف معالم نهضة عربية شاملة عمادها الثورات الشبابية العربية، ثورات تكون متصالحة مع ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وتحمل هوية القرن الواحد والعشرين، وتقوض أسس الليبرالية الجديدة التي تحالفت مع الأنظمة القمعية المحلية والإمبريالية العالمية، ومما يبشر بحتمية الالتفاف عليها من قبل القوى المضادة، حقيقة أن هذه الثورات هي «ثورات القاع»، وعمادها جيل الشباب، وليست «ثورة القمة»، أو النخب كما اعتاد

(1) د. خالد حنفي علي، مرجع سابق.

ففيما تتجه مصر بقيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية إلى انتخابات برلمانية، ثم رئاسية بعد موافقة غالبية من المصريين على التعديلات الدستورية، فإن سيناريوهات التغيير في حالات عربية أخرى لا تزال مفتوحة، كما الحال في ليبيا بعد تدخل العامل الخارجي.

وفي الوقت الذي يصطدم فيه التغيير في الأردن بمعادلة «الثأية الديموجرافية» المكونة لبنيان الدولة بين الأردنيين من أصول أردنية، والأردنيين من أصول فلسطينية، فضلاً عن قدرة النظام الملكي على التخلي عن الممانعة تجاه مطالب التغيير، فإن «طائفية الاحتجاج» في البحرين قد تحول دون اكتمال المشهد الثوري الذي تحول خليجياً في أحد ملامحه لصراع خليجي سُني في مواجهة المد الشيوعي الإيراني.

بينما تتراوح سيناريوهات التغيير في اليمن ما بين حرب أهلية محدودة، أو استجابة الرئيس علي عبد الله صالح لمطالب المحتجين بالتنحي. فيما يبدو المشهد المغربي أكثر تدريجية إلى جهة الإصلاح السياسي، إثر محاولة الملك محمد الخامس بالاستجابة لبعض مطالب المحتجين في حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١م. وإن كان الوضع يبدو أكثر تحسباً، فإنه لا يزال مشروعباً على احتمالات عدة تتعلق بمدى قدرة حركات التغيير المغربية على استثمار الزخم الاحتجاجي في المنطقة.

ومما يلاحظ في مرحلة «ما بعد التغيير» وجود علاقة طردية بين قوة الدولة ذاتها ومدى قدرتها على إدارة مرحلة ما بعد التغيير. فالدولة المصرية التي تتسم برسوخها وجغرافيتها المركزية المتماسكة، رغم سقوط النظام، أكثر قدرة على التعاطي مع إمكانات بناء نظام جديد، بينما التماهي بين النظام والدولة وشخص القذافي قد يفتح الطريق أمام سيناريو «التفتت والتشتت»، ولعل البنية الطائفية المنقسمة تهدد كيان دولة كالبحرين، ولا يختلف الأمر كثيراً في الأردن واليمن، مع وجود بنية

فضلاً عن إيجاد كيان فَعّال مستقل يوحد الثوار، وينسق جهودهم، ويحافظ على مكاسب ثورتهم، ويرسم الاستراتيجيات والخطط المناسبة لكل مرحلة من مراحل الثورة.

كل هذه العوامل مجتمعة تجعلنا ننظر إلى المستقبل العربي بكثير من التفاؤل، والاستبشار بأن مآل هذه الثورات الشبابية بعد انتصارها سيكون مستقبلاً واعداً، وانتزاع يعمل على دور محوري على المستويين الإقليمي والدولي، وبشكل يحقق آمال الشعوب العربية في التحرر والديمقراطية والاستقلال للدول العربية.

العالم العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، فالثورة الشبابية الحالية تختلف جذرياً عن جميع هذه الثورات السابقة؛ لأن عمودها هو الجماهير العريضة، وخصوصاً عنصر الشباب، وبالتالي فإن الآمال المعقودة على نجاحها كبيرة، وفرص إفشالها من قبل قوى الثورة المضادة المتحالفة مع قوى الهيمنة الإمبريالية تكاد تكون معدومة.

ويمكن طرح بعض المقترحات للحفاظ على مكتسبات الثورات العربية، منها ضرورة أن تبقى حركات الشباب الثورية مستقلة، والتركيز على البعد الاستراتيجي في الثورات، والإسراع في تبني استراتيجيات فعّالة لمرحلة الحسم فيها، وتحقيق الهدف الاستراتيجي للثورات، ألا وهو إسقاط النظم المستبدة بشكل كامل.

## معلومات إضافية

### وثيقة رايس ٢٠٠٠م: النهوض بالمصالح القومية:

عندما كانت كونداليزا رايس مستشارة مرشح الرئاسة (جورج بوش) للشئون الخارجية أثناء الحملة الانتخابية (٢٠٠٠م)، قامت بصياغة وثيقة تعكس رؤيته المستقبلية للعالم في حالة انتخابه، ونشرت هذه الوثيقة في مجلة «فورين أفيرز» في عددها الأول عام ٢٠٠٠م بعنوان: حملة ٢٠٠٠: النهوض بالمصالح القومية. Campaign 2000: Promoting The national Interests. ومن بين ما جاء فيها:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وجدت صعوبة بالغة في تحديد مصلحتها القومية في غياب القوة السوفيتية. والواقع أننا لا نعرف ما يجب أن يكون عليه رأينا فيما بعد المواجهة الأمريكية السوفيتية، من خلال الإشارات المتوالية إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلا أن هذه المراحل الانتقالية مهمة؛ لأنها تقدم فرصاً استراتيجية، وخلال هذا الزمن المرن يمكن التأثير على شكل العالم المستقبلي...»، ومن هنا «يجب أن تبدأ عملية رسم سياسة خارجية جديدة من الاعتراف بأن الولايات المتحدة تتمتع بموقع استثنائي».

وتضيف: «إن السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تعيد التركيز على المصلحة القومية، وعلى ملاحقة الأولويات الأساسية، وذلك من خلال: ضمان أن «القوى» الأمريكية في ظل إدارة جمهورية يجب أن تمنع الحروب، وتبرز سلطتها، وتقاتل في سبيل حماية مصالحها، إن لم تتجح في تعويق الحرب، وتعزيز النمو الاقتصادي والانفتاح السياسي عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالي عالمي مستقر في أوساط جميع الملتزمين بهذه المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كمناطق حيوية للمصالح الأمريكية القومية، وتجديد علاقات قوية ووثيقة مع الحلفاء الذين يشاطرون القيم الأمريكية، ويمكنهم بالتالي المشاركة في حمل عبء نشر السلام والازدهار والحرية، وتركيز الطاقات الأمريكية على عقد علاقات شاملة مع القوى الكبرى، وهي علاقات تستطيع أن تصوغ طابع النظام السياسي الدولي، والتعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة، التي تتبنى بازدياد أشكال الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل».

وترى أن تحقيق المصلحة القومية الأمريكية يتطلب: «أن تكون قوة أمريكا العسكرية أكيدة ومصونة؛ لأن الولايات المتحدة هي الضامنة الوحيدة للسلام والاستقرار الشاملين»، وتقول: «يجب أن تكون القوات المسلحة الأمريكية قادرة بشكل حاسم على مواجهة ظهور أية قوة عسكرية عدائية في منطقة آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، والخليج العربي، وأوروبا، وهي مناطق لا تضم مصالحنا فحسب، بل مصالح كل حلفائنا الأساسيين، وقوات أمريكا المسلحة هي الوحيدة القادرة على تنفيذ مهمة المواجهة والتعويق هذه... ويجب أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد في موقع يتيح له التدخل عندما يكون مقتنعاً بأن الولايات المتحدة مضطرة بدافع الواجب إلى التدخل... يجب أن يتذكر الرئيس أن القوات العسكرية هي أداة خاصة، وهي مقاتلة، والمطلوب منها أن تكون كذلك. إنها ليست قوة شرطة مدنية، وليست حكماً سياسياً، ومن الأكيد أنها لم تؤسس لبناء مجتمع مدني».



## منطلقات الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين:

الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، تقوم على عدد من المنطلقات الأساسية (وفقاً لنصوص الاستراتيجيات والوثائق الرسمية):

١- الالتزام الأساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب: فليس للولايات المتحدة ند منافس، ولا يمكن السماح لأي ائتلاف قوى لا يشمل الولايات المتحدة أن يهيمن، وقد جعل الرئيس بوش من هذه النقطة أساساً للسياسة الأمريكية الأمنية (قال في حفل تخرج كلية وست بوينت العسكرية في يونيو ٢٠٠٢م: إن أميركا تملك قوة عسكرية لا يمكن تحديها، وهي تتوي أن تحافظ على ذلك)، فأميركا ستكون أقوى كثيراً من الدول الرئيسة الأخرى إلى حد ستخفي معه التنافسات الاستراتيجية والتنافس الأمني بين القوى العظمى، الأمر الذي سيكون لمصلحة الجميع وليس لمصلحة الولايات المتحدة فحسب، فقد نمت بسرعة تفوق القوى الرئيسة الأخرى، وأبطأت من تخفيض إنفاقها العسكري، وزادت من الإنفاق على التطوير التكنولوجي لقواتها، وأصبح الهدف دفع الدول الأخرى إلى التخلي حتى عن محاولة اللحاق بها.

٢- التحليل الجديد للتهديدات الكونية وكيفية مهاجمتها: فقد أصبح في وسع مجموعات صغيرة من «الإرهابيين» ربما بمساعدة دول خارجة على القانون - أن تحصل على أسلحة دمار شامل نووية أو كيميائية أو بيولوجية، ولا يمكن استرضاء هذه المجموعات أو ردعها، فلا بد من استئصالها.

٣- انتهاء مفهوم الردع: حيث لم يعد التهديد اليوم قادماً من قوى عظمى أخرى يتم التعاطي معها من خلال القدرة على رد الضربة النووية، فليس لهذه المجموعات الإرهابية عنوان محدد، ولا يمكن ردع أفرادها، لأنهم إما راغبون في الموت بسبب ما يؤمنون به، أو قادرون على الهرب من الضربة الانتقامية، وهنا فإن الخيار الوحيد الباقي هو الهجوم، ويتعين أن يكون استخدام القوة، وقائياً بل وربما استباقياً، أي الهجوم على التهديدات المحتملة قبل أن تتحول إلى مشكلة كبيرة.

٤- إعادة تحديد مفهوم السيادة: حيث يتعين على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة للتدخل في أي مكان، وفي أي زمان لتدمير التهديد. فإذا كان الإرهابيون لا يحترمون الحدود، فعلى الولايات المتحدة ألا تحترمها بدورها، بل إن البلاد التي تأوي «الإرهابيين»، سواءً أكان ذلك لأنها توافقهم أو لأنها غير قادرة على تطبيق قوانينها، تتخلى عن حقها في السيادة، إن المبدأ الجديد يجعل السيادة مشروطة، فالبلدان التي تفشل في أن تتصرف كدول محترمة وملتزمة بالقانون تخسر سيادتها، وعلى الإدارة الأمريكية تطبيق ذلك في العالم كله، تاركة لنفسها حق تقرير متى تخسر الدول سيادتها، بل وفي شكل استباقي أيضاً.

٥- التقليل العام من قيمة القواعد الدولية والمعاهدات والشراكات الأمنية: فإذا كانت المخاطر تزداد، وهامش الخطأ في الحرب على الإرهاب ينخفض، فإن المعاهدات والقواعد التي تحد وتضبط استخدام القوة، لا قيمة لها، فعلى الولايات المتحدة ألا تنغمس في عالم المؤسسات والقواعد المتعددة الأطراف، والعمل في هذا العالم وفق هواها (ويؤكد هذا التوجه معارضة إدارة بوش لعدد كبير من المعاهدات والمؤسسات كبرتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية، ومؤتمر الأسلحة البيولوجية).

٦- القيام بدور مباشر وغير مقيد في الرد على التهديدات: فليس هناك بلد أو ائتلاف، يملك القدرة على نشر قواته بما يستجيب للتهديدات الإرهابية، وتهديدات الدول المارقة في العالم بأسره؛ حيث يجد حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم في موقع صعب عندما يضطرون إلى القتال المشترك مع الولايات المتحدة، ويستند البعض إلى أن

العمليات العسكرية المشتركة التي يقوم بها الحلفاء تعوق سير العمليات القتالية.  
٧- إعطاء وزن أقل للاستقرار الدولي: فانسحاب أميركا من معاهدة الصواريخ لم يؤد إلى سباق تسلح كوني، ولكنه مهّد الطريق أمام اتفاق تاريخي لتخفيض التسلح بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما يقدم برهاناً على أن تخطي المنظور القديم للعلاقات بين القوى العظمى لن يؤدي إلى هدم النظام الدولي، ففي وسع العالم أن يتأقلم مع الانفرادية الأمريكية.

#### المصدر:

د. عصام عبد الشافي، القرن الأمريكي الجديد.. الأصول - الممارسات - السيناريوهات، انظر الرابط:  
[http://essamashafy.blogspot.com/2008/03/blog-post\\_06.html](http://essamashafy.blogspot.com/2008/03/blog-post_06.html)

# «إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية..

## سيناريوهات التحدي والاستجابة



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - فلسطين

### ملخص الدراسة

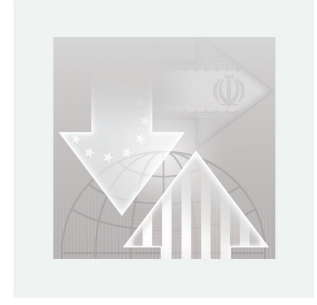
شكّلت التغييرات العربية الشعبية زلزالاً سياسياً، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظراً للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة، وكانت إسرائيل من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغييرات مع محيطها العربي، خصوصاً مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام. وقد أشار الأداء الإعلامي والدبلوماسي الإسرائيلي أثناء التطورات العربية، إلى حجم الهلع الذي أصاب الدوائر الرسمية والإعلامية في إسرائيل؛ خوفاً من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين.

وتواصلت المتابعات الرسمية الإسرائيلية لتطورات المشهد العربي: سياسياً وعسكرياً وأمنياً واستراتيجياً، وطمعاً المشهد العربي، على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية، الداخلية والخارجية. وقد سعت إسرائيل إلى وضع استراتيجيات جديدة لتلائم الواقع العربي الجديد، وبذلت جهوداً كبيرة وحثيثة على صيغة «الثورة المضادة»، أملاً باختراق بعض التيارات العربية. وأدرك الإسرائيليون أن التوازنات التي كانت قائمة في المنطقة في طريقها للزوال، وبدأ الكُتاب الإسرائيليون يشيرون إلى أن غياب بعض الأنظمة العربية، يعني فقدان «الرصيد الاستراتيجي» لإسرائيل؛ فيما بدأت تظهر بوادر تؤكد تغير وزن الشارع في القرار السياسي الرسمي العربي. وهناك ثمة قلق إسرائيلي آخر يتمثل في احتمال استفادة الإسلاميين من التغيير؛ لأنهم الأكثر تنظيمًا وخبرة في العلاقة مع المجتمع، وأغلب استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر، قياساً بغيرهم.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة بين التفاؤل والتشاؤم تجاه أثر هذه التطورات على القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي؛ بحيث غلب على فحوى السيناريو الأكثر تشاؤماً أن حالة عدم الاستقرار في الدول العربية ستتيح لعناصر إسلامية إمكانية السيطرة على السلطة، ما من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً باتفاق السلام مع إسرائيل، مع اتفاق ردود الفعل الرسمية السياسية والعسكرية في تل أبيب، على أن التطورات العربية دشنت عهداً جديداً سينعكس على الشرق الأوسط برُمته، كما أن ملامح هذا العهد لم تتضح بعد، فضلاً عن وجود احتمالات قوية باحتمال اندلاع ثورات أخرى في المنطقة تهدف لإحداث تغيير في أنظمة الحكم القائمة.

# «إسرائيل» والتغيير في المنطقة العربية..

## سيناريوهات التحدي والاستجابة



د. عدنان عبد الرحمن أبو عامر

أستاذ القضية الفلسطينية في جامعات غزة - فلسطين

لا يمكن الاستخفاف بالأهمية الفائقة لتطورات المنطقة العربية على «إسرائيل»، وتأثيراتها الإقليمية، وليس مضامينها المحلية فقط، فقد تواصلت المتابعات الإسرائيلية الحثيثة لتطورات الموقف الميداني في العواصم العربية، على مختلف الأصعدة السياسية، والأمنية، والعسكرية، وطفى المشهد العربي على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية، الداخلية والخارجية وأثيرت أسئلة كثيرة، منها:

- لماذا لم تتوقع الأجهزة الإسرائيلية ذات الاختصاص التطورات العربية؟

- كيف نظرت إسرائيل إلى هذه التغيرات، ومدى تأثير كل منها على الواقع الإسرائيلي؟

- إلى أي حد تدخلت إسرائيل في بعض هذه التطورات، لتصيّرهما خادمة لمصالحها الاستراتيجية؟

- طبيعة التقدير الإسرائيلي لأثر هذه التغيرات على واقع القضية الفلسطينية.

ستلجأ الدراسة إلى الأسلوبين الوصفي والتحليلي، في محاولة منها لتتبع الموقف الإسرائيلي من هذه التطورات، وتحليل أبعاده، وتداخلاته المحلية والإقليمية والدولية، مستعينة بجميع ما صدر عن مراكز البحث الإسرائيلية من دراسات، وتقييمات، وتحليلات ورؤى باللغة العبرية، في ضوء إتقان الباحث لها.

وأهم محاور هذه الدراسة ما يلي:

تأثير الثورات العربية على واقع الصراع العربي الإسرائيلي.

استراتيجيات «إسرائيل» المتوقعة للتعامل مع الواقع العربي الجديد.

مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء التطورات الثورية في المنطقة.

تمهيد:

يمكن تحديد أبرز ملامح التفكير الإسرائيلي في معالجته للتغيرات العربية في مجالين مهمين:

١- فشل ذريع في توقع حدوثها، وتوقع مسارها، بل يمكن القول بأن الفكر العربي في مجمله أكثر إدراكاً لما يجري، وقد شمل الفشل الإسرائيلي مراكز دراساتهم، واستخباراتهم، وتقديرات مفكرهم على اختلاف توجهاتهم.

القريبة من إسرائيل كالأردن، والتحذير من الحماسة التي ألهمت الجماهير العربية تأييداً لها، وتأثراً بها، مما قد يساهم في تغيير الوعي الجمعي العربي تجاه قدرة الشعوب على التأثير.

٣- القلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وهي العلاقات المتواصلة، رغم إغلاق مكاتب التمثيل التجارية الإسرائيلية في عدد من العواصم عام ٢٠٠٠م، مع اندلاع انتفاضة الأقصى<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الأداء الإعلامي والدبلوماسي الإسرائيلي أثناء التطورات العربية، إلى حجم الهلع الذي أصاب الدوائر الرسمية والإعلامية في إسرائيل؛ خوفاً من التداعيات المحتملة لها على الأمن والاقتصاد الإسرائيليين.

ويمكن رصد الاتجاهات التالية في الخطاب الإعلامي، والتحركات الدبلوماسية الإسرائيلية، الموجّهة بالأساس للرأي العام وللحكومات في الغرب:

٤- التخويف من عدم الاستقرار في المنطقة، في حال نجاح الثورات بإنهاء أنظمة موالية، والتحذير من مخاطر عدم الاستقرار على دول المنطقة، وعلى المصالح الغربية فيها.

٥- التأكيد على أن الديمقراطية في مصلحة إسرائيل من حيث المبدأ، مع التخويف من أن «جهات متطرفة» كالإخوان المسلمين قد تستغلها لفرض الاستبداد، والقضاء على فرص السلام، مما يضرّ بالمصالح الغربية في المنطقة.

٦- تذكير الغرب بأن الأحداث الجارية في الدول

(٢) آفي بيسسخاروف، تبعات التطورات العربية على «إسرائيل»، هآرتس، ٢٠١١/٥/١٣.

٢- ارتباك شديد في تقدير التيارات الفكرية الإسرائيلية للنتائج المترتبة على هذه التغيرات، رغم أن السمة العامة أكثر ميلاً للتشاؤم<sup>(١)</sup>.

وقد شكّلت التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، زلزالاً سياسياً، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظراً للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة، وكانت إسرائيل من أهم الدول التي راقبت الأحداث في المنطقة العربية، بعين الترقب والقلق، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعد التغيرات مع محيطها العربي، خصوصاً مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام<sup>(٢)</sup>.

**شكّلت التغيرات العربية الشعبية التي انطلقت شرارتها من تونس، وانتقلت إلى مصر وليبيا، فاليمن وسوريا، ودول عربية أخرى، زلزالاً سياسياً، اهتزت لشدته كافة الدول الإقليمية والعالمية؛ نظراً للأثر الذي ستلعبه في رسم مستقبل المنطقة.**

## المحور الأول: التغيرات العربية والواقع الإسرائيلي:

يمكن تلخيص طبيعة مواقف الدوائر الرسمية الإسرائيلية من مجريات التغيرات العربية، بما يلي:

١- محاولة استغلالها، للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وهي الفكرة التي استخدمها رئيس الوزراء «بنيامين نتياهو» للمطالبة بضرورة اشمال أي اتفاقية سلام محتملة مع العرب على ضمانات أمنية، بما فيها وجود قوات على الأرض.

٢- التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى الدول

(١) عويد عيران، استراتيجية إسرائيل والثورات الشعبية، معهد أبحاث الأمن القومي، ٢٩/٦/٢٠١١م، على الرابط التالي: <http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=5406>

(٢) مصطفى الفقي، إسرائيل والثورات العربية، الحياة اللندنية، ٢٠١١/٧/٥.

وتطلعاتها، مما قد يؤثر على استقرار إسرائيل في المنطقة.<sup>(١)</sup>

ورغم أن التونسيين بدءوا مسيرة الثورات العربية، وينسب إليهم فضل السبق، لكن الثورتين المصرية والسورية تبقيان عنوان التغيير الإقليمي والدولي؛ لما للدولتين من وزن في التاريخ، والجغرافيا، والديمغرافيا، ولذلك فإن مثل هذه التحولات في موقعهما بالذات، من شأنه أن يفاقم العزلة والحصار الدولي ضد إسرائيل، بل يعكس التحول الذي بدأ يظهر في توازن القوى الإقليمية، خصوصاً وأنها ربما ترسل إشارات فحوها أنها لم تعد ملتزمة بالحلف الاستراتيجي مع إسرائيل.<sup>(٢)</sup>

وقد أقرت محافل سياسية في تل أبيب أنها تعيش فترة من انعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وأن الجيش الإسرائيلي هو ركيزتها الأكثر أهمية، في ضوء الزلزال الذي يضرب العالم العربي في الوقت الحالي، خاصة وأنها لا تعرف بعد كيف ستنتهي الأمور، كما أن أكثر ما يخيف الساسة الإسرائيليين أن تحل سلطات «متطرفة» محل الأنظمة الزائلة، مما دفعها بعد نجاح الثورة في عدد من الدول إلى أن تعد العدة لهذه التغييرات، وتطلب من الولايات المتحدة ودول الغرب رهن تأييد الأنظمة الجديدة بشرط عدم المساس بها مطلقاً.<sup>(٣)</sup>

في الوقت نفسه، جرت اتصالات مكثفة بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن ما قد يحدث في البلاد العربية بعد هذه التطورات، وأوفدت وزارة الخارجية عدداً من قياداتها الدبلوماسية لبعض العواصم الغربية؛ لعقد سلسلة من اللقاءات العاجلة مع المسؤولين فيها؛ للإعراب عن أملهم بأن تتحقق السيناريوهات

(٢) أولوف بن، إسرائيل والثورات العربية، الغارديان، ٢٠١١/٤/٥م.

(٣) مارك هيلر، من المبكر الاحتفال بما يحصل في القاهرة، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١١/٢/١م.

<http://www.inss.org.il/heb/research.php?cat=94&incat=&read=4950>

(٤) يوئيل جوجانسكي، تسريبات من وقائع جلسة برلمانية إسرائيلية في الكنيست حول نتائج الأحداث العربية، معارف، ٢٠١١/٢/٢٨م.

العربية، تثبت أن إسرائيل هي الحليف الوحيد للغرب في المنطقة.

٧- تحذير الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، من أن تخليه عن حماية مبارك «تصرف غير مسئول»، وسيكلفه خسارة منصب الرئاسة في الانتخابات القادمة، كما حصل مع الرئيس الأسبق «جيمي كارتر» عندما تخلى عن دعم شاه إيران عام ١٩٧٩م.<sup>(١)</sup>

ومن ذلك يستشف أن ما يحصل في شوارع القاهرة، وتونس، وطرابلس، ودمشق، وصنعاء لم يكن شأنًا عربيًا داخليًا فقط، وإنما إسرائيليًا بامتياز! بحيث تواصلت المتابعات الرسمية الإسرائيلية لتطورات المشهد العربي: سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا واستراتيجيًا، على النحو التالي:

#### أولاً: التبعات السياسية:

عقدت المحافل السياسية ودوائر صنع القرار الإسرائيلي سلسلة من الجلسات لمناقشة التقديرات الاستخباراتية للمشهد العربي، بمشاركة أعضاء مجلس الوزراء المصغر للشئون السياسية والأمنية، وكبار ضباط هيئة الاستخبارات العسكرية، وجميع الجهات والمراجع المختصة في شئون تقديرات الموقف، وقد أكدت جميع التوصيات الصادرة على قناعة حقيقية مفادها أهمية اتفاق السلام مع الدول المجاورة.

إلى جانب مطالبة أوساط سياسية ودبلوماسية بوجود قيام حكومة «بنيامين نتياهو» بخطوة دراماتيكية تؤدي إلى حل النزاع مع الفلسطينيين؛ لتقوية ما توصف بـ«الدول المعتدلة» في المنطقة في وجه «المخاطر المحدقة»، في ظل تخوف إسرائيل من تداعيات هذه التطورات؛ باعتبار أن الأنظمة العربية الجديدة ستكون منشغلة في تحقيق استقرار شعوبها

(١) رون بن يشاي، المخاوف الإسرائيلية من تطورات الشرق الأوسط، يديعوت أحرونوت، ٢٠١١/٢/٢٢م.

بنشوء حكومات مختلفة في بعض الدول العربية، يكون للرأي العام الشعبي دور أكبر في تشكيل سياساتها، كما يرى المستشار السابق لرئيس الوزراء، «دانيئيل ليفي».

5- الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي، مما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم إيران وتركيا ومصر.

6- القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية؛ حيث أكد عدد من المسؤولين أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية بالنسبة لإسرائيل.

7- الخوف من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة، على غرار الانتفاضة الأولى، في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر، مع اكتساب زخم جديد من التطورات العربية، ومواكبة إعلامية كبيرة توفرها الفضائيات التي لم تكن موجودة إبان سنوات الانتفاضة الأولى.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: التقديرات الأمنية:

جاء الموضوع الأهم في تبعات التطورات العربية، وغيرها من الأحداث المجاورة، ممثلاً في الاعترافات الإسرائيلية المتتالية بأنها جاءت بمفاجأة تامة لما يعرف بـ«مجتمع المخابرات»، مما يتطلب الحاجة لمراجعة عميقة للأحداث التي قد تؤثر على مفهوم الأمن الإسرائيلي، خاصة وأن جهاز «الموساد، وأمان» لم يتوقعا شدة هذه التطورات، وقدرنا بأن قوات الأمن في هذه البلدان، ستعرف كيف تُوقفها، مما شكّل مفاجأة غير سارة لإسرائيل، ما يعني أن أجهزة الاستخبارات سجلت في غير مصلحتها «قصوراً مجلجلاً».

كما أن أحداث هذه التطورات عبرت عن «أضغاث أحلام» لقادة ومسؤولي الاستخبارات، ولفتت وسائل الإعلام إلى ضرورة «محاسبة الذات، وإعادة التقييم والإمعان»، بعمل أجهزة الاستخبارات، فيما يتعلق

(٢) التلفزيون الإسرائيلي، نشرة الثامنة مساءً، ١٧/٦/٢٠١١م.

«المتفائلة» التي وضعوها بشأن تطورات الأحداث في العواصم العربية، وليس «المتشائمة»، بما لا يتيح لعناصر إسلامية إمكانية السيطرة على السلطة، وهو ما من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً بإسرائيل.<sup>(١)</sup>

وبصورة أكثر تفصيلاً، تفترض هذه التحليلات الإسرائيلية أنّ تلك القوى المعادية لإسرائيل، خاصة الإخوان المسلمين، لاسيما في مصر، سيسيظرون على مقاليد الحكم، وبعد مرور فترة زمنية سيمتدون إلى الجيش، وهو الأقوى في الشرق الأوسط بعد الجيش الإسرائيلي، وهنا تكمن المشكلة الكبيرة لإسرائيل؛ لأن ذلك سيعني تحديد هذه القوى في العقود القادمة القريبة للأجندة السياسية في المنطقة.<sup>(٢)</sup>

وقد أكد عدد من الخبراء والسياسيين الإسرائيليين، أن التطورات العربية تمثل ضائقة استراتيجية لإسرائيل، وستؤدي لتداعيات سياسية خطيرة تؤثر في الواقع الإسرائيلي بشكل مباشر، ومنها:

١- ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة، بعد خسارة حليفها الأهم، بانتهاء مبارك.

٢- القلق من نتائج الصراع بين «القوى الديمقراطية والإسلامية» في مرحلة ما بعد الثورة؛ حيث ظهرت تخوفات من حسم الصراع لصالح سيطرة الإسلاميين على الحكم.

٣- فقدان الدور الإقليمي لإسرائيل، وخسارة التوازنات الدقيقة التي قادتها في الشرق الأوسط، وصبّت في النهاية لمصلحتها.

٤- تضيق الهامش الذي تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات

(١) تصريحات الساسة الإسرائيليين حول التغييرات الحاصلة في المنطقة، على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:

<http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communications++and+policy+statements/2011>

(٢) ظهر ذلك في استطلاع أعده الباحثان «أفرايم ياعر، وتمار هيرمن»، ونشرته يديعوت أحرونوت بتاريخ، ٢٧/٢/٢٠١١م.

والاستخفاف بالشعوب؛ لأنها على قناعة أن الحراك الشعبي العربي غير المسبوق سيكون له تداعيات وتأثيرات على مستقبلها، وهي التي فقدت أنظمة حليفة، وبالتالي ابتعدت، وقد تغيب كلياً عن العمق العربي، ومما قد يفسر هذا الاختلال الأمني في خارطة «الجغرافيا السياسية» للمنطقة، أن إسرائيل رأت في سقوط مبارك، وفقدانها لحلفائها العرب، نقطة تحول جوهرية أحدثت خللاً في التوازن، مما سيفقدها التفوق والهيمنة.<sup>(٢)</sup>

### ثالثاً: النتائج العسكرية:

اعتبرت مصادر عسكرية أن الجيش الإسرائيلي وجد نفسه فجأة أمام ثلاث جبهات حربية جديدة: لبنان شمالاً؛ مصر جنوباً؛ وحماس في غزة، ما يعني أن وضعه الاستراتيجي والعسكري سيتغير، بما يحمله ذلك من تقدير بالقضاء على المسيرة السياسية، والإساءة لوضع الأمن الإسرائيلي، كما دفعت الأحداث الحاصلة في المنطقة به لأن يأخذ مخاطر أكبر فيما يتعلق ببناء القوة، كمستوى المخزون من الذخيرة، عندما شكّلت مصر مجرد خطر احتمال تحولها إلى تهديد ملموس طفيف؛ بحيث تطلب الوضع الجديد رفعاً لميزانية الدفاع، وتغييراً في تركيبها.

والمحت تسريبات من داخل المؤسسة العسكرية أن الجيش ملزم بالتوجه قدماً نحو مواجهة التحديات الجديدة، فالمحيط من حوله يتغير بسرعة، والتحديات الخارجية آخذة بالتزايد، مما دفع برئيس الأركان الجديد «بيني غانتس» لأن يتعهد بـ«ملائمة الجيش للتحديات الماثلة أمامه، والقيام بمهامه على أحسن وجه، وبأنه سيعزز قوته، ويحسن جهوزيته».<sup>(٤)</sup>

بالسيناريوهات المستقبلية لمدى استقرار الأنظمة العربية؛ حيث غيّبت إسرائيل الجماهير العربية عن دائرة الصراع والمواجهة، واعتبرتها جبهة ضعيفة ومهزومة، لكن الواقع غير ذلك.<sup>(١)</sup>

وعليه فإن قواعد اللعبة قد تغيرت بفعل التطورات الأخيرة، كاشفين النقاب عن تخصيص ٢٠٪ من طواقم جهاز الاستخبارات والقوى العاملة، واستثمارها للعمل في قسم المعلومات والتكنولوجيا، بعد أن جاءت التطورات خلافاً للتوقعات والتقييمات، مما دفع أعضاء لجنة الخارجية والأمن إلى المطالبة بإقامة لجنة تحقيق لفحص ما اعتبروه «إخفاق الاستخبارات»؛ حيث اتضح بأن أحداث الثورات فاجأت

أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ووجدتها غير مستعدة؛ لأن ما حصل من أخطاء في التقييمات، أمر مقلق وضاغط.<sup>(٢)</sup>

وبات واضحاً أن إسرائيل تخشى من الناحية الأمنية والاستخبارية ما يحصل من تحولات في الدول

العربية، وترى فيها تهديداً وجودياً لكيانها، ولهذا فهي تُكِنُّ العداء لهذه الثورات، ويمكن رصد عاملين جوهرين يتحكمان في التقييم الإسرائيلي لها، وهما: النظرية الأمنية، والثقافة الاستعمارية، فـ«إسرائيل» القائمة على أسس استعمارية احتلالية، لا تؤمن بمنظومة الديمقراطية وحكم الشعوب، مما يجعلها تسعى لتجنيد الإدارة الأمريكية للضغط على القيادات العسكرية في العالم العربي عمومًا؛ لضمان استمرار العلاقات والاتفاقيات والتعاون الأمني.

أكثر من ذلك، فقد تجلّى أن إسرائيل بمختلف أذرعها ومؤسساتها وبالتسيق مع دول غربية، تسعى جاهدة لإفشال التطورات العربية، والتحريض عليها،

(١) آفي بكر، مرحلة مفصلية، صحيفة «إسرائيل اليوم»، ١٧/٣/٢٠١١ م.

(٢) بدا ذلك واضحاً في بعض مداوات تم تسريبها للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ م.

(٣) التلفزيون الإسرائيلي، القناة العاشرة، ٨/٣/٢٠١١ م.

(٤) موقع الجيش الإسرائيلي:

[http://dover.idf.il/IDF/News\\_Channels/today/2011/03/2401.htm](http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/today/2011/03/2401.htm)



المحور الإسرائيلي-الأردني-ال فلسطيني<sup>(١)</sup>.

وقد قادت التطورات في الوطن العربي النخب الأمنية الإسرائيلية إلى الاتجاه نحو ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في بنية جيشها؛ لأن هذه التطورات، وإسقاطاتها المحتملة، تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنية من جديد، والمبادرة لإحداث تغييرات جوهرية في بنية الجيش، وطابع استعداداته، مما يستدعي زيادة موازنة الأمن، وإعادة صياغة مركباتها لتستجيب للتهديدات المتوقعة، بعد أن أدى بقاء تلك الأنظمة المتساقطة إلى

تراجع كبير في حجم الحصّة التي تُشغلها موازنة الأمن في الموازنة العامّة للدولة، أي أنّ «السّلام» والاستقرار ساهما في تمكين صنّاع القرار في تل أبيب، من اتّباع سياسة اقتصادية اجتماعية ضمنت تكريس أسس دولة الرفاه الاجتماعي؛ لتكون إسرائيل بيئةً جاذبة للهجرة اليهودية.

لكن التطورات العربية أثارت المخاوف من أن تمثّل التحوّلات النّاجمة عنها تهديداً لكلّ الإنجازات التي حقّقتها إسرائيل بفعل عوائد التّسوية، فقد اعتبرت النّخب الإسرائيليّة أنّ ما حدث هو تهديد لاتّفاقيّة «كامب ديفيد» التي أتاحت تقليص نفقات الأمن، ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيّة التي تبعد شبح الرّكود الاقتصادي، خاصة وأن ما يقضّ مضاجع النّخب السياسيّة والاقتصاديّة المخاوف من أن تُسفر الثورات عن فرض قيود على تجارة إسرائيل الخارجيّة؛ لأنّ ٩٨٪ منها ينقل عبّر البحار.

ومع ذلك، فلا يوجد إجماع على وجود مسوّغ ملحّ لزيادة موازنة الأمن عقب الثورات العربية؛ لأنه على الرغم من تحفّظات أرباب المرافق الاقتصادية، وبعض

وقد أكدت محافل عسكرية إسرائيلية أن «الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية»؛ باعتبار أن ما شهدته المنطقة من تغييرات كبيرة، تزيد من «سُحْب الضباب المتلبدة في سمائها»، ما يتطلب من الجيش أن يجعل واجبه الأساس الحفاظ على إسرائيل قوية وجاهزة، وهو ما كان يعنيه بعض الجنرالات في الإشارة إلى أن «جبهات المواجهة» اتسعت في الآونة الأخيرة، ما يعني أن التغييرات الحاصلة تتطلب من الجيش أن يكون على أهبة الاستعداد للحرب المقبلة التي ستكون شاملة في عدة جبهات.<sup>(١)</sup>

**أكدت محافل عسكرية إسرائيلية أن «الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية»؛ باعتبار أن ما شهدته المنطقة من تغييرات كبيرة، تزيد من «سُحْب الضباب المتلبدة في سمائها».**

وطبقاً لتقديرات عسكرية إسرائيلية، فإن التغييرات الاستراتيجية الدراماتيكية في المنطقة ستبلغ مرحلة النضوج عشية انتهاء العام الحالي، وهي تقديرات سنوية تقف عادة في صلب خطط العمل التي يعتمدها

الجيش؛ حيث تستلزم قيامه باستعدادات سياسية وعسكرية لمنع هذه التغييرات من التحوّل إلى تهديدات استراتيجية، وهو وضع جديد يلزمه اتخاذ خطوات على المدى القريب في الجانب العسكري بالتحديد، وهي:

- ١- إعادة احتلال محور صلاح الدين، المنطقة الحدودية جنوب قطاع غزة.
- ٢- بناء قوة الجيش بمنأى عن فرضية الـ ٢٠ عاماً، وفحواها أن مصر لم تعد عدواً عسكرياً.
- ٣- تسريع عملية بناء الجدران في المناطق الحدودية.
- ٤- زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من حقول الغاز الموجودة في مياه إسرائيل الإقليمية.
- ٥- تعزيز المحور المعتدل الوحيد المتبقي، وهو:

(١) يارون ديكل، الثورات.. حراك هائل للصفائح الجوفية، مجلة «بحانه» العسكرية، عدد مارس آذار ٢٠١١م.

(٢) القناة العبرية الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/١م.

ويرى الباحثون الاقتصاديون الإسرائيليون أن خروج مصر من دائرة الصراع منذ ١٩٧٧م قلّص الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي من ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ثمانينيات القرن الماضي إلى ٧٪ حالياً، ما يعني أن هذه التطورات قد تغير المناخ السياسي للمنطقة بشكل قد يقود إلى «كارثة اقتصادية»؛ لأن إسرائيل ستعيد توزيع مواردها بين الدفاع والاقتصاد السلمي، وسيؤدي ذلك لـ«إعادة هيكلية الموازنة الإسرائيلية» بشكل كامل، مما سينعكس على مستوى الرفاه العام للمجتمع، وقدرة الدولة على تسوية المشكلات الاجتماعية.<sup>(٢)</sup>

#### خامساً: التحديات الإقليمية والدولية:

وجّهت إسرائيل انتقادات متزايدة للموقف الأمريكي من التطورات العربية، باعتبارها جلبت المأساة للمنطقة، ما يتطلب منها أن تعيد حساباتها بشأن العلاقات معها؛ لأن «أوباما» طعن «مبارك» من الخلف، وأدار ظهره لإسرائيل، وأوصى بوجود النظر للمستقبل. بالإضافة إلى تطوير علاقاتها مع الدول العظمى الصاعدة كإندونيسيا والصين، وتحسين العلاقات مع أوروبا.<sup>(٤)</sup>

وبعد سقوط بعض الأنظمة، خشيت أوساط إسرائيلية من انتقال الأحداث إلى الأردن، وتعرض نظامه للخطر، وحينها سيسود أطول حدود سلمية لإسرائيل واقع جديد تماماً، وستصبح «جزيرة منعزلة في محيط من الكراهية»، وإن شرقاً أوسط جديداً يتشكل الآن، ما يتطلب منها أن تكون جاهزة، في ضوء أن الأجواء تجاهها في البيت الأبيض تختلف عن «الفترة الذهبية» السابقة، مما دفعها لوصف ما

الخبراء على الاتجاه الرسمي العام بشأن زيادة موازنة الأمن، ومع أنه من السابق لأوانه الحكم على مآل الثورات العربية، وتداعياتها على إسرائيل، إلا أنه يمكن القول: إن حالة الضبابية، وانعدام اليقين التي أسفرت عنها التطورات، ستدفع إسرائيل للقيام باحتياطات أمنية كبيرة تُرهق خزينتها، ما سيجعلها تحاول الاعتماد على المساعدات الأمريكية الإضافية؛ لتغطية النفقات العاجلة، حتى لا تتأثر السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي تضمن مستوى عالياً من الرفاهية للإسرائيليين.

#### رابعاً: «الأثمان» الاقتصادية:

سرت مخاوف ومشاعر بالقلق في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية من إمكانية إغلاق قناة السويس أمام حركة حمولاتها، ما يتطلب تفكيراً جديداً، لاسيما وأن ثلث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يوجّه للشرق عن طريق القناة، التي تشكل «أنبوب الأوكسجين» لاقتصادها، كما قدرت أوساط في وزارة البنى التحتية أن مصر قد تلغي اتفاقية تصدير الغاز، مع العلم أن ٤٠٪ من الكهرباء الإسرائيلية يُنتج عبر الغاز المصري، ما دفع بالجيش للإيعاز لنظيره المصري لحراسة المواقع الاستراتيجية، بما فيها خطوط إمداد الغاز والنفط البعيدة عن مناطق الفوضى؛ حيث تجني إسرائيل مليار دولار سنوياً جراء بيع الغاز المصري في المناطق الفلسطينية.<sup>(١)</sup>

وأبدت شركات إسرائيلية مخاوف من تراجع «حزمة كاملة» من الميزات الحسنة التي قدمها النظام المصري السابق؛ حيث تجني أرباحاً سنوية من اتفاقية «الكوميز» عام ٢٠٠٥م تقدر بملياري دولار، وقررت شركة «دلتا» وقف مصنعها القريب من القاهرة بسبب الثورة، ونقلت عدة مصانع إسرائيلية عملها إلى مصر، بسبب رخص الأيدي العاملة هناك.<sup>(٢)</sup>

(٢) مجلة «غلوبس» الإسرائيلية، ٢٢/٣/٢٠١١م، تخرج هذه الدراسة إلى النور، وإسرائيل تعيش أصعب أزمة اجتماعية اقتصادية في تاريخها بسبب ارتفاع الأسعار وأزمة السكن.

(٤) خالد الحروب، إسرائيل والثورات العربية، الأيام الفلسطينية، ١٤/٣/٢٠١١م.

(١) ملحق «كالكلست» الاقتصادي، ٢٢/٣/٢٠١١م.

(٢) نشرة «ذي ماركر» الاقتصادية، ٢٧/٣/٢٠١١م.

الوضع الآن، تجد أن الأردن يلعب دوراً هامشياً؛ ولبنان غارق في فوضى جعلته يحتوي نفسه بنفسه؛ ومصر الأهم، مكبلة ببنود اتفاقات السلام، التي تضمن بقاء سيناء منطقة عازلة، وإذا كانت سوريا لا تزال تشكل خطراً، فهذا غير جدّي في الواقع؛ لأنهم أكثر اهتماماً بالهيمنة على لبنان.<sup>(٣)</sup>

### المحور الثاني: استراتيجيات إسرائيل مع الواقع العربي الجديد:

في ضوء التطورات «الدراماتيكية» الحاصلة في المنطقة العربية، وتعامل إسرائيل معها، فقد بذلت جهوداً كبيرة وحثيثة على صيغة «الثورة المضادة»، أملاً باختراق بعض التيارات العربية، ما يعكس خطورة الموقف السياسي برّمته في المنطقة؛ حيث تتزايد كالتيران، فيما تراقب ألسنة اللهب المتصاعدة.

### الثورات المضادة:

في هذا السياق، رصدت الكثير من الدوائر الإعلامية والبحثية الإسرائيلية أنشطة هذه التيارات المعارضة منذ فترة طويلة، لمعرفة طبيعة نشاطها بالصورة التي أهلتها لإسقاط الحكم في بعض الدول، في ظل حالة الاحتقان الشعبي العربي المتصاعد بصورة «دراماتيكية»، للدرجة التي دفعته للتأكيد على أن عدد هذه القوى المعارضة يزيد عن ٥٠٠، موزعة على دول الخليج العربي والدول الأخرى في المشرق، أو الشمال الإفريقي، وما يميزها سوادها الأعظم من الشباب ممن لا تتعدى أعمارهم الـ٣٥-٤٠، المتميزون بالمهارة في استخدام وسائل الاتصال والتقنيات المتقدمة، سواء «الفيسبوك» أو الإنترنت.<sup>(٤)</sup>

والغريب في الأمر، أن هذه الدوائر كانت على اطلاع

يحدث في الدول العربية بـ«الإنذار الاستراتيجي».<sup>(١)</sup> وقدرت محافل بحثية ودراسية إسرائيلية أن تل أيبب تعيش من الناحيتين الإقليمية والدولية «ضائقة استراتيجية» تتمثل في الجبهات التالية:

أ- الجبهة الشرقية: تعيش مع الأردن أجواءً من الشكوك؛ لاتهامها بالجمود السياسي، ولتحذيرها من الكارثة.

ب- الجبهة الشمالية: في أعقاب سقوط حكومة الحريري في لبنان، وصعود حكومة يسيطر عليها حزب الله، فقد المعسكر المعتدل في الشرق الأوسط محوراً مهماً وأساسياً.

ت- الضفة الغربية وقطاع غزة: طرحت التطورات تخوفاً أن يتلقى الفلسطينيون شهية الخروج للشارع.

ث- إذا لم يكن هذا كافياً، فقد بقيت المنطقة مع إدارة أمريكية ضعيفة، تعطي الانطباع بأنها رفعت أيديها.<sup>(٢)</sup>

وفي حين كانت الجبهتان الشمالية في لبنان وسوريا، والشرقية في إيران، والجنوبية في غزة، ما قبل التطورات العربية، مثلت استحقاقات رئيسية في الاستراتيجية الإسرائيلية، واستهلكت زخم مؤسستها الأمنية، إلا أن ما بعد التطورات جاءت لتتذرها بأن المشهد والمعادلة قد يكونان مقبلين على تغيير جذري وحاسم ومقلق، ما أدخلها في حالة من الضبابية والتشويش، وانعدام التوازن، على مستوى تشخيص التهديدات أولاً، والسبل الكفيلة بمواجهتها ثانياً.

الأهم من كل ما تقدم، أن الأمن القومي الإسرائيلي يعتمد على قدرة إسرائيل على إبقاء جاراتها العربية ضعيفة ومشرذمة ومحيدة، لذلك، إذا نظرت إلى

(٣) تحليل استراتيجي للجنرال «أهارون زئيفي فركش»، رئيس شعبة الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الأسبق، بثت مقتطفات منه القناة العبرية العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/٢ م.  
(٤) موقع تيك ديبكا الأمني الإسرائيلي على الرابط التالي:

<http://www.debka.co.il/article/20738/>

(١) تصريح للجنرال «يعكوب عميدور» رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الجديد، جريدة يديعوت أحرונوت، ٢٠١١/٣/١٧ م.

(٢) موقع الجيش الإسرائيلي، ٢٠١١/٧/١٨ م.  
[http://dover.idf.il/IDF/News\\_Channels/bamahana/default.htm](http://dover.idf.il/IDF/News_Channels/bamahana/default.htm)

استخباراتية، تشمل جمع المعلومات، والتحريض على أعمال شغب، وزرع الفتنة الطائفية بين المصريين، وهو رابع جاسوس إسرائيلي يتم اكتشافه منذ بداية الثورة المصرية، وهو ما ينبئ بأن الحرب الاستخباراتية بين مصر وإسرائيل ستستمر بعد سقوط مبارك، الذي وصفته إسرائيل بـ«كنز استراتيجي»، مما قد يرحِّج إمكانية ظهور أمثال «إيلان» في مستقبل مصر ما بعد الثورة.<sup>(٢)</sup>

### التوازنات الإسرائيلية:

ما إن بدأ غبار الصراع في الميادين العربية ينجلي تدريجياً، حتى بدأ الكُتاب الإسرائيليون يشيرون إلى أن غياب بعض هذه الأنظمة، لاسيما مصر، يعني وفقاً لما أسماه وزير الحرب الأسبق «بنيامين بن اليعازر» فقدان «الرصيد الاستراتيجي» لإسرائيل؛ لأنه شكّل الكابح لحركة حماس، وقوة قادرة على التضييق على الدبلوماسية الإيرانية، ودوره كوسيط مع السلطة الفلسطينية.

**بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لزرع عدد كبير من عناصرها في عدد من الدول العربية الملتهبة سياسياً؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها**

كما ربط المفكرون الإسرائيليون بين زلزال التطورات العربية والخلل الاستراتيجي الذي أصاب المنطقة في العقود الأخيرة لغير صالحهم، وتنامي الحركات الشعبية المسلحة، ثم انتكاس العلاقات الإسرائيلية التركية، وأخيراً التملل الأوروبي من «الرغونة» الإسرائيلية في مجال التسوية السياسية من ناحية، وأثار الأزمة الاقتصادية العالمية على عدد من الدول، أهمها الولايات المتحدة من ناحية ثانية.<sup>(٣)</sup>

ويعود الخوف الإسرائيلي من الأحداث الدائرة في

(٢) حكاية «الجاسوس الإسرائيلي» في مصر، قناة بي بي سي التلفزيونية، ٢٠١١/٦/١٣، على الرابط التالي:

[http://www.bbc.co.uk/arabic/ddleeast/2011/06/110613\\_israeli\\_spy\\_egypt.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/ddleeast/2011/06/110613_israeli_spy_egypt.shtml)

(٣) آفي بريمر، إسرائيل والثورات العربية.. رهان خطير على كسب الوقت، صحيفة زودويتشه تسايتونغ الألمانية، ٢٠١١/٤/١١م.

ودراية بالاتصالات التي قامت بها هذه الجماعات الشبابية بين أعضائها، وأن عدداً من المستخدمين الإسرائيليين يدخلون لغرف ومنتديات الدردشة السياسية التي أقاموها، وتابعوا ما كُتب بها، ورصدوا، ووضعوا الكثير من التعليقات عليها، بل ونجحوا في الانضمام إليها مستخدمين أسماء مستعارة لمراقبة تطورات الموقف، ورصد جميع التعليقات والأنشطة الاحتجاجية التي ينوون القيام بها.<sup>(١)</sup>

وقد بلورت أجهزة المخابرات الإسرائيلية خطة لزرع عدد كبير من عناصرها في عدد من الدول العربية الملتهبة سياسياً؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين رئيسيتين:

١- صحافيون يتابعون ما يجري، وينقلونه إلى صحفهم، أو القنوات الإعلامية التي يعملون بها.

٢- نشطاء دوليون يسافرون إلى هذه الدول، تحت غطاء بعض المنظمات الدولية.

وبالفعل، فقد تدفق هؤلاء على العواصم المشتعلة بالتطورات بداية من تونس، ثم مصر وليبيا، والبحرين واليمن؛ لمتابعة تطورات الموقف السياسي بها، وبات من الطبيعي، ومع متابعة الصحف والقنوات التلفزيونية الإسرائيلية اكتشاف مراسلين ينقلون رسائل حية من داخل الدول العربية، ودخلوها باعتبارهم صحفيين أجنبي مستغلين حالة الارتباك السياسي هناك، مما سهّل لهم دخولها، ونقل ما يجري فيها بالصوت والصورة.

وربما يبدو من المهم الإشارة إلى قضية الجاسوس الإسرائيلي «إيلان تشايم جرابيل» الذي اكتُشف أمره في مصر عقب الثورة؛ حيث تبين أنه كان يقيم ليل نهار في ميدان التحرير، وأُنيطت به مهمة القيام بأعمال

(١) القناة العبرية الأولى في التلفزيون الإسرائيلي، ٢٠١١/٣/٩م.

### المحور الثالث: القضية الفلسطينية وتطورات المنطقة:

سعى بعض الكتاب الإسرائيليين إلى التأكيد على أن «الاضطرابات» في العالم العربي تعزز الفكرة القائلة بأن القضية الفلسطينية ليست هي السبب في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، بل الاستبداد السياسي والفقر، ما يستدعي أن تتوجه الدبلوماسية لتكريس هذه الفكرة، لاسيما أن القضية الفلسطينية من وجهة النظر هذه لم تكن بارزة في شعارات هذه الثورات، كما رأت افتتاحيات بعض الصحف، ومع ذلك يمكن النظر لطبيعة الأثر المتوقع على القضية الفلسطينية على النحو التالي:

#### القضية في خضم التطورات العربية:

نظرًا للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورات العربية، على الوضع الإسرائيلي، فقد بدأت الدوائر السياسية، ومراكز البحث والتفكير بالحديث عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية، تتعلق بالقضية الفلسطينية، ومن أهم ملامحها، كما رسمتها التصريحات الإسرائيلية:

أ- ضرورة التقدم نحو السلام مع العرب، بالتوصل لاتفاق مناسب مع محمود عباس، وتقديم صفقة حقيقية تضع حدًا للصراع مع سوريا، وتتهي علاقتها بإيران وحزب الله مقابل الحصول على الجولان.

ب- العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية على تعزيز ما تبقى من محور الاعتدال في المنطقة، ممثلًا بالأردن والسلطة وإسرائيل؛ لتخفيف عزلتها في المنطقة.

ج- تنفيذ إجراءات تسهل على الفلسطينيين حركتهم في الضفة الغربية، بتخفيف القيود والحواجز العسكرية، والقيام بخطوات جادة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية في الضفة والقطاع.

المنطقة العربية بشكل رئيس إلى إدراك تغير وزن الشارع في القرار السياسي الرسمي العربي، كما قال المؤرخ الإسرائيلي «توم سيغيف»، فإن السلام كان مع «أشخاص وحكام»، وليس مع الشعوب، ولما كانت إسرائيل تدرك أن موقف الرأي العام العربي أبعد كثيرًا عن التطابق مع رأي الأنظمة، فإنها بدأت تتحسس الآثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية الإسرائيلية، بل احتمالات تراجعها، أي أن وتيرة التطبيع ستتراجع، وأي علاقة مع إسرائيل ستكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور.<sup>(1)</sup>

وذهب بعض الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها (شاه إيران، بن علي، مبارك) قد يتكرر مع إسرائيل إذا مُرس ضغطٌ عليها، مما دعا الخبير الاستراتيجي «رون بن يشاي» للقول: «على إسرائيل أن تصبح أكثر اعتمادًا على ذاتها؛ لأن هناك دليلًا متزايدًا على أن بعض الأمريكيين يرونها عبئًا»، فيما يشير «ألوف بن» إلى التداعي السريع وانتقال الثورة من منطقة لأخرى، وبقدر من الإيقاع المتشابه، يؤكد من وجهة نظر بعض الباحثين الإسرائيليين أن فكرة العروبة بالمعنى الثقافي والأيدولوجي ما تزال حية، وأن انتقال نموذج التغيير الناجح لم ينتقل إلا للجوار العربي دون الإفريقي أو الآسيوي.<sup>(2)</sup>

وهناك ثمة قلق إسرائيلي آخر يتمثل في احتمال استفادة الإسلاميين من التغيير؛ لأنهم الأكثر تنظيمًا وخبرة في العلاقة مع المجتمع؛ بفضل ملكيتهم للجمعيات والمستشفيات والنوادي، وأغلب استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر، قياسًا بغيرهم.<sup>(3)</sup>

(1) مركز تراث الاستخبارات والإرهاب، ٢٩/٦/٢٠١١م، على الرابط

التالي: <http://www.terrorism-info.org.il/HebSite//home/default.asp>

(2) وليد عبد الحي، تعامل مراكز الأبحاث والخبراء الإسرائيليين مع الثورات العربية المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات:

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=139519>

(3) إسرائيل تخشى الثورات العربية، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم، صحيفة صوت الحق والحرية، ٢٧/٣/٢٠١١م.

التداعيات السياسية للتطورات العربية المؤثرة في الواقع الإسرائيلي بشكل مباشر:

القلق من احتمال سيطرة الإسلاميين على الحكم.

الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية.

الخوف من قيام انتفاضة فلسطينية ثالثة.

ازدياد عزلة إسرائيل في المنطقة.

فقدان الدور الإقليمي لإسرائيل، وخسارة التوازنات الدقيقة التي قادتها في الشرق الأوسط.

القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية.

بتداعياتها على دوائر صنع القرار في إسرائيل، رغم توجه أنظارها نحو ما يجري في جميع أرجاء المنطقة من انتفاضات شعبية تداعت، وتصفها بأنها زلزال يهز أنظمة الحكم القائمة، ويهدد بنشوء واقع مغاير، وشرق أوسط جديد، لكن التركيز على الثورة المصرية، يأتي لأنها شكّلت على مدار العقود الثلاثة الماضية عنوان الاستقرار الإقليمي بنظر إسرائيل، وأصبحت بين عشية وضحاها أشبه بـ«بركان لا يعرف أحد متى يخمد، أو أين سيلقي حممه»، مما دفع لطرح استنتاجات كثيرة لعل أبرزها أن إسرائيل لا يمكنها سوى الاعتماد على نفسها، وعلى قوتها العسكرية، مما يستلزم زيادة الميزانية الأمنية.

محددات القضية الفلسطينية:

تراوحت السيناريوهات الإسرائيلية المطروحة بين التفاؤل والتشاؤم تجاه أثر هذه التطورات على القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي؛ بحيث غلب على فحوى السيناريو الأكثر تشاؤماً أن

د- الامتناع عن تنفيذ أي إجراءات قد تتسبب في استفزاز الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، خصوصاً فيما يتعلق بالمسجد الأقصى ومدينة القدس.

وقد قدّرت أوساط استراتيجية إسرائيلية أن هذه التطورات تضع نهاية للأنظمة الاستبدادية، وفقاً لما قاله المؤرخ الإسرائيلي والخبير في قضايا الأمن القومي، «د. تشيلو روزنبرغ»، معتبراً ما يحصل في الدول العربية فصلاً آخر في تاريخ المستبدين الذي يصل إلى نهايته، ومن يخدع نفسه بأن الأمر يعتبر نهاية سقوط ديكتاتوريات أخرى في العالم العربي والإسلامي، فهو مخطئ؛ لأن هناك المزيد في الطابور، وبالتالي فقد بات «عامل الوقت» العدو الأكبر لهم<sup>(1)</sup>.

في سياق متصل، ما زالت التطورات العربية تلقي

(1) فراس أبو هلال، الاستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات:

<http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/Pocket-PcDetailedPage.aspx?PrintPage>

لإسرائيل، آخذة بالإنفاذ إلى مستويات صنع القرار؛ بحيث عاشت الساحة الإسرائيلية، وما زالت تعيش، منذ عدة أشهر حالة من الاستتار والقلق المتزايد، في ظل ما يحصل داخل الدول العربية من تغيرات دراماتيكية، وبقي المستويان السياسي والعسكري في تل أبيب يدفنان رأسهما في الرمل.

فيما يُفسّر كبار المحللين العسكريين غياب التقديرات الاستخباراتية عن توقع مثل هذه التطورات، فإنهم في الوقت ذاته يضعون يدهم على مكنم الإخفاق الإسرائيلي، واستتروا ما أسموه ظاهرة «محو المعلومات» التي تجمعت طوال السنين عن الميدان العربي، ويعتبرونها «جريمة لا تُغتفر».

كما أشار «المنتدى الإسرائيلي للمخابرات» إلى أن أحداث التطورات العربية أثبتت خطأ الاعتقاد السائد لدى الاستخبارات العسكرية لسنوات طويلة، وسار عليها اللواء «أيف كوخافي» الرئيس الجديد للجهاز، كسلفه اللواء «عاموس يادلين»، ودار الحديث حينها

عن تصور تبسيطي جداً رسم سيناريو يتمثل في أن إدارة مبارك ستنتقل السلطة بصورة منظمة إلى مسئولين كبار في جهاز الأمن برئاسة عمر سليمان، فينقلها بسلاسة إلى جمال مبارك، أو وريث آخر يُشار إليه، وهما بذلك خالفاً رئيس الشعبة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع، «عاموس غلعاد»، وقائد المنطقة الجنوبية السابق، «يوآف غالانت»<sup>(١)</sup>.

فيما اعتبر الباحث في مركز دراسات الشؤون الاستراتيجية في جامعة بار إيلان « د. هلال باريش» الانعكاس الفوري للتطورات العربية، لاسيما المصرية منها، على القضية الفلسطينية، بأنها «قطار تحت

حالة عدم الاستقرار في الدول العربية ستتيح لعناصر إسلامية إمكانية السيطرة على السلطة، ما من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً باتفاق السلام مع إسرائيل، مع اتفاق ردود الفعل الرسمية السياسية والعسكرية في تل أبيب، على أن التطورات العربية دشنت عهداً جديداً سينعكس على الشرق الأوسط برؤيته، كما أن ملامح هذا العهد لم تتضح بعد، فضلاً عن وجود احتمالات قوية بأن توجج ثورات أخرى في المنطقة تهدف لإحداث تغيير في أنظمة الحكم القائمة<sup>(١)</sup>.

وهناك جملة من الضوابط والمحددات التي تنتهجها إسرائيل إزاء التطورات العربية، وتأثيراتها المحتملة على القضية الفلسطينية، تركز على الجوانب التالية:

١- في حال إتاحة المجال أمام قوى معادية لاستغلال عمليات ديمقراطية للسيطرة على السلطة، كما حدث في إيران ودول أخرى، فإن النتيجة ستكون إلحاق أضرار بعملية السلام.

٢- ستحاول إيران تعزيز نفوذها في الشرق الأوسط؛

حيث تمثل ذلك بقيام سفينتين حربيّتين بعبور قناة السويس نحو البحر المتوسط في طريقيهما إلى سوريا، بعد تجنّب القيام بخطوات من هذا القبيل منذ اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م.

٣- إن حاجات إسرائيل الأمنية ستزداد، مما يقتضي زيادة الميزانية الأمنية، وإجراء تعديلات على جاهزية الجيش الإسرائيلي.

وتواصل الجهات الإسرائيلية المستولة متابعتها عن كثب للتغيرات الحاصلة في المنطقة العربية، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، في ظل شيوع أنباء عن مواقف رسمية «مناهضة»

(١) لوران زيتشيني، كيف تنظر إسرائيل للثورات العربية؟ صحيفة «لوموند» الفرنسية، ٢٢/٣/٢٠١١م.

(٢) هارتس، ٧/٨/٢٠١١م.

في ذات السياق، أعربت محافل أمنية بارزة في تل أبيب أن ما يحصل في المنطقة العربية من ثورات، وإسقاط أنظمة موالية للغرب وإسرائيل، أشبه ما يكون بـ«صدمة تاريخية»؛ بحيث «انهار الجدار مرة واحدة» على حد وصفها، في ضوء ما تحدث عنه رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، «شاؤول موفاز» لافتاً الأنظار إلى أن الشرق الأوسط يشهد «زلالاً وتحولاً» تاريخياً، موضحاً بأن حكومة «بنيامين نتياهو» تنتهج «سياسة النعمة»، وتخفي رأسها في الرمال.

كما توقع أحد كبار رجال «الموساد» السابقين، والباحث في شئون الشرق الأوسط، د. دان ألدان «سنوات كئيبة» لمستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، وليس من المستبعد أن تجد الأنظمة الجديدة نفسها مضطرة لأن تتعامل بشكل أكثر تسامحاً مع التيارات الإسلامية؛ للحفاظ على وضعها محكماً ومستقرّاً، وبالتالي، فإن اندماج «الإخوان المسلمين» في المشهد السياسي القادم من المتوقع أن يسرّع وتيرة تدهور العلاقات مع إسرائيل إلى حد إلغاء اتفاقية السلام، واعتبارها التهديد الرئيس في خطط تدريباتهم.<sup>(٢)</sup>

#### خاتمة:

تخلص الدراسة إلى أن واقع التطورات العربية، وأثرها على إسرائيل، يتعلق بأخذ «كرة الثلج» هذه، ورؤيتها تتعاظم رويداً رويداً، بحيث إذا ما تغيرت الأنظمة العربية المقربة من الغرب، وبالضرورة إسرائيل، فإن الموقف - وفقاً لما تقدّمه محافل إسرائيلية مطلعة- سيغير على نحو جذري، ولن يكون بوسع تلك الأنظمة تجاهل مشاعر جماهيرها فيما يتصل بالعلاقة مع تل أبيب، وحتى الدول التي قد لا تتغير أنظمتها بالكامل؛ لاعتبارات معينة، فإنها ستضطر لتغيير موقفها إيجابياً من القضية

الأرض لتهريب وسائل قتالية»، وعناصر من «القاعدة» لتوسيع قوى المقاومة في غزة، مشيراً إلى أن «الجهة الجنوبية ستتحول إلى نقطة ذات خطورة عالية جداً، أكثر من القطاع اللبناني، ويكفي أن المصريين سينقلون الجيش إلى سيناء بشكل دائم، فيما سيعود الإسرائيليون إلى وطأة أيام الاحتياط كما في السنوات السابقة لحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م.

على الصعيد الاستراتيجي، أعرب رئيس الشاباك الأسبق، «كرمي غيلون» عن خشيته نتيجة تزايد نفوذ «الإخوان المسلمين» في الدول العربية عقب هذه التطورات؛ لأنهم يختلفون عن العلمانيين في النظرة لإسرائيل، وهم قوة منظمة جيداً سياسياً واجتماعياً بشكل أفضل من أي قوة سياسية أخرى، واعتبر أن امتلاء ميادين العواصم بمناصري الإخوان، أعطاهم شرعية لأنشطتهم، وبغض النظر عن إمساكهم بزمام الأمور، لكنهم سيواصلون ضغطهم، مما يجعل حركة حماس تشعر بأريحية؛ لأنها ستلقى مزيداً من الدعم، وهذا أبسط ما يمكن أن يدفعه الجيش المصري ثمناً للإخوان مقابل الحفاظ على الاستقرار.<sup>(١)</sup>

ولذلك تبدو دوائر صنع القرار في تل أبيب على قناعة بأن الحركات الإسلامية ستعمل جاهدة على «إحلال الفراغ» الذي نشأ بعد سقوط عدد من الأنظمة العربية، وهو ما دفع بالبروفيسور «عوزي رابي»، رئيس دائرة دراسات الشرق الأوسط ومركز «ديان» في جامعة تل أبيب، للتأكيد على انشغال إسرائيل حالياً في إعداد ما وصفه بـ«خطة مارشال لوقف المد الإسلامي» في المنطقة العربية، وتتضمن ترسيخ الديمقراطية في المنطقة، وإنشاء صندوق دولي لتشجيع المنغيرات الديمقراطية، والنمو الاقتصادي في الدول العربية، على غرار نموذج الخطة الأمريكية التي جعلت أوروبا تتعافى بعد الحرب العالمية الثانية، ويتم تسويقها الآن لمنع الحركات الإسلامية من «السيطرة» على الشرق الأوسط.

(٢) الإذاعة العسكرية، ٨/٧/٢٠١١م.

(١) إسرائيل اليوم ٢٩/٦/٢٠١١م.



الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي.

وقد قدّمت بعض المحافل القريبة من دوائر صنع القرار الإسرائيلي، أن هناك سيناريوهات يمكن اللجوء إليها للتعامل مع التبعات المتوقعة؛ نتيجة التطورات العربية، في ضوء طرح جهات بحثية ودراسية عدة أسباب وعوامل تجعل من التطورات العربية أحداثاً ليست إيجابية لإسرائيل، وهي على النحو التالي:

١- فعلى صعيد مصر، ما زال ذات السؤال يطرح نفسه في الأوساط والدوائر الإسرائيلية حول حجم الضرر في العلاقات الإسرائيلية المصرية، وشكل النظام القادم، وهل سيكون براغماتياً يحافظ على اتفاق السلام الموقّع بينهما، أو أن العلاقات ستشهد انتكاسة جديدة؟

وعلى مدى ٣٠ عاماً، آمنت إسرائيل بأن أي توتر مع مصر لن يؤدي لاندلاع مواجهة عسكرية حقيقية، مهما كانت الأحداث التي تشهدها ساحات أخرى، ولهذا كان بإمكانها تركيز قواتها باتجاه الجبهات الأخرى، لكن من غير المؤكد أن يستمر هذا الأمر في الفترة القادمة، ما يتطلب ضرورة وأهمية توفير المزيد من الموارد لتمويل احتياجات إسرائيل العسكرية والأمنية، حتى يكون بإمكان الجيش العمل على عدة جبهات في نفس الوقت، ومن المتوقع أن نشهد في المرحلة القادمة تراجعاً لسيطرة الأمن المصري على الحدود، وهذا يعني إمكانية حدوث عمليات فدائية انطلاقاً من الأراضي المصرية.

٢- بالنسبة للأردن، تجزم محافل مقربة من أروقة صنع القرار الإسرائيلي أن قوة النظام الأردني تراجعت بصورة ليست كبيرة، ولكن صار هناك نقاش للمرة الأولى حول صلاحيات الملك، وضرورة توزيعها بين البرلمان والقصر، بالإضافة إلى قوانين الانتخابات القائمة.

٣- الساحة الفلسطينية، على الرغم من الهدوء النسبي، الذي تراه أجهزة الأمن الإسرائيلية، إلا أنها تشير إلى وجود تحركات تحت الأرض تؤكد وجود خطر كبير من انتقال موجة التطورات العربية إلى الساحة الفلسطينية، داعية القيادة السياسية في تل أبيب للقيام بخطوات وقائية لمنع اندلاع انتفاضة جديدة، كما أن الأحداث التي تشهدها المنطقة تؤثر على اعتبارات إسرائيل، ومخططاتها العسكرية تجاه الفلسطينيين.

٤- في حال ما إذا نجحت الثورة في سوريا، فإن القوى السنية ستنتج في إسقاط الأقلية العلوية عن الحكم، والنظام الجديد قد لا يلتزم باتفاقيات سابقة.

ولهذه الأسباب، على إسرائيل التعامل بحذر مع التطورات الحالية في المنطقة، ويجب عدم المبادرة لخطوات خطيرة، والأفضل الانتظار، ومراقبة ما سيحدث؛ لأن الصورة الإقليمية لم تتشكل بصورة نهائية حتى الآن، وسيكون لها تأثيرات كبيرة عند اكتمال تشكلها، ما يعني بصورة أو بأخرى أن إسرائيل تضررت من تطورات العالم العربي.

## معلومات إضافية

### «ثورة الخيام» في الكيان الصهيوني:

شهد الكيان الصهيوني في الآونة الأخيرة حركة احتجاج جماهيرية غير مسبوقة، تطالب بإحداث تغيير جذري في سلم الأولويات الذي يوجه سياسات حكومة نتياهو تجاه الجمهور الإسرائيلي، والمشاركة في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يبرز تحت أعبائها الإسرائيليون، لاسيما ارتفاع الأسعار، وزيادة عبء الضرائب، مقابل تدني قيمة الأجور.

استوتحت هذه الحركة شعاراتها من وحي ثورات التحول الديمقراطي التي تجتاح العالم العربي؛ حيث رفعت شعار: «الشعب يريد تحقيق عدالة اجتماعية».

وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات -التي بات يُطلق عليها «ثورة الخيام»- قد بدت لأول وهلة كاحتجاجات مطلبية ذات خلفية اقتصادية اجتماعية، إلا أن تحليل الجدل الداخلي المحتدم حولها يدل بشكل لا يقبل التأويل على أن هناك احتمالاً أن تؤثر على الواقع السياسي الإسرائيلي الداخلي، وعلى الصراع مع العرب، وتحديدًا مع الفلسطينيين، وذلك في حال توفرت الظروف الداخلية والإقليمية التي تسمح لهذه الاحتجاجات باستنفاد طاقتها.

### جذور «ثورة الخيام» ودلالاتها:

#### ١- اليأس من اقتصاديات السوق:

عندما عاد بنيامين نتياهو -الذي اشتهر بحماسة الشديد لاقتصاديات السوق والخصخصة- للحكم كرئيس للوزراء عام ٢٠٠٩م حرص على نقل الإشراف على الكثير من الخدمات التي يقدمها القطاع العام الحكومي، مثل: الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي إلى إدارة القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى فصل الكثير من العمال من جهة، وإلى تقليص حاد في الأجور، وفي ذات الوقت تم تقليص الضرائب التي تُفرض على شركات القطاع الخاص.

وأسفرت عمليات الخصخصة عن احتكار المرافق الاقتصادية المهمة في الكيان الصهيوني من قبل عدد من الشركات الكبرى، التي سيطرت على بعضها عائلات ثرية، وهكذا لم تفض عملية الخصخصة إلى التنافس، بل إلى تحكم مجموعة محدودة من رؤوس الأموال في المرافق الاقتصادية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، لاسيما أسعار الشقق السكنية، والمواد الغذائية، والوقود.

وكان قطاع العقارات الأكثر تضرراً من سياسات نتياهو الاقتصادية؛ حيث إن أهم الأسباب وراء ذلك كان الارتفاع الشديد في أسعار الأراضي؛ فعلى الرغم من أن معدل دخل الفرد السنوي في الكيان الصهيوني يبلغ ١٩ ألف دولار، إلا أن معظم الشباب الإسرائيلي العامل والحاصل على مؤهلات علمية مرموقة لم يعد قادراً على شراء شقة سكنية؛ حيث بلغ متوسط سعر الشقة السكنية ٣٠٠ ألف دولار.

ومع أن حكومة نتياهو واصلت إغداق التسهيلات على المستثمرين، فإن الحكومة قلّصت دعمها للسلع، وبالتالي قلصت من قدرة الجمهور الإسرائيلي على مواجهة ارتفاع الأسعار؛ حيث إن حكومة نتياهو قلصت الموازنة التي

اعتمدتها الحكومات السابقة لمساعدة الأزواج الشباب على شراء شقق سكنية إلى حوالي ربع قيمتها.

## ٢- تمرد الطبقة الوسطى:

إن الدلالة الأبرز لحركة الاحتجاجات الواسعة التي تجتاح إسرائيل حالياً تتمثل في رفض الطبقة الوسطى تحديداً، مواصلة اللامبالاة تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها حكومة نتياهو؛ حيث إن الأغلبية الساحقة من المشاركين في هذه الاحتجاجات يُصنّفون ضمن المنتمين لهذه الطبقة. وقد رفعت النخب التي نظمت هذه الاحتجاجات جملة من المطالب لحكومة نتياهو، واعتبرت أن وقف هذه الاحتجاجات منوط بالاستجابة لها. وتتمثل المطالب في التالي:

- إعادة النظر في جدول الأولويات الوطنية بشكل كامل، وإعادة بلورته على أسس جديدة.
- إلغاء تدريجي للضرائب غير المباشرة، واستثمار الفائض من جباية الضرائب في توفير الخدمات للجمهور.
- توفير سكن في ظروف معقولة، ومسئولية الدولة عن توفير شقق سكنية في جميع أرجاء إسرائيل.
- رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٥٠٪.
- تشديد الرقابة على تطبيق القوانين المتعلقة بظروف العمل.
- تطبيق سن قانون التعليم المجاني من سن ثلاثة شهور، وتقليص عدد الطلاب في الصف الواحد ليبلغ ٢١، ٤ طالب في الصف الواحد.
- كما طالب قادة الاحتجاجات بمراجعة شاملة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما الخصخصة، والإصلاحات الهيكلية التي تمت خلال العقدين الماضيين؛ حيث إنهم يرون أن الخصخصة والإصلاحات الهيكلية لم تخدم الجمهور الإسرائيلي، بل خدمت بالأساس مجموعة محدودة من رؤوس الأموال فقط.
- وقد حاولت النُخب التي أشرفت على تنظيم الاحتجاجات إيصال رسالة للنخب السياسية الحاكمة، مفادها أن عدم الاستجابة لهذه المطالب قد يدفع المحتجين للشروع في عصيان مدني تدريجي. وهناك من قادة الاحتجاجات من حذّر القيادة الإسرائيلية بأنه في حال لم يتم الاستجابة لهذه المطالب، فإنه ستتم دعوة أبناء الطبقة الوسطى لمغادرة إسرائيل.

## ٣- الاحتجاجات وأزمة اليمين الإسرائيلي:

إن أحد أهم تداعيات الحركة الاحتجاجية غير المسبوقة التي تجتاح إسرائيل تتمثل في أنها دفعت بالمشروع الاستيطاني الذي أقامه الكيان الصهيوني فوق الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م إلى قلب الجدل الجماهيري الإسرائيلي؛ حيث إن قادة الاحتجاجات ومناصريهم من النخب قد شددوا على حقيقة أن حكومة نتياهو اليمينية تتخلى عن أبناء الطبقة الوسطى، ولا تسارع لم يد العون لهم؛ لكي يتمكنوا من الحصول على سكن ملائم، وفي الوقت الذي تتوسع هذه الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عليهم، فإنها -وبدوافع أيديولوجية صرفة- تغدق الموازنات الضخمة على المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية،

والقدس، والجولان المحتل.

فقد بلغت الكلفة المدنية والعسكرية الإجمالية للاحتفاظ بالمستوطنات ١,٥ مليار دولار سنوياً، وهناك من يشير إلى حقيقة أن وجود المستوطنات يطيل أمد الصراع مع العرب؛ مما يعني زيادة نفقات الأمن على حساب الموازنات التي كان يتوجب أن تخصص للخدمات المدنية، مثل التعليم، والصحة، والرفاه الاجتماعي؛ فمِنذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠٠م، بلغت قيمة المبالغ التي أُضيفت إلى موازنة الأمن فقط لتأمين المستوطنات ١٣,٥ مليار دولار.

ومن الواضح أن اليمين الإسرائيلي بشقيه: المتدين والعلماني، هو أكبر الخاسرين من حركة الاحتجاج، على اعتبار أنه التيار السياسي الأكثر التصاقاً بالمشروع الاستيطاني، والأشدّ تحمساً له، وهو بالتالي بات في حالة دفاع عن النفس، خشية أن تؤثر الاحتجاجات على نتائج الانتخابات التشريعية العامة المقبلة.

وقد فاقمت حركة الاحتجاج الجماهير أزمة الخطاب السياسي لليمين الإسرائيلي الذي يبدي حماساً شديداً للاحتفاظ بالمستوطنات والأراضي المحتلة، وباتت تهدد شرعية المشروع الاستيطاني في نظر قطاعات واسعة من الرأي العام الإسرائيلي.

في نفس الوقت، فإن هذه الحركة قد تسهم في تآكل مكانة الكيان الصهيوني الدولية؛ حيث إنها أظهرت زيف ادعاء ننتياهو بأن مواقف حكومته من الاستيطان تمثل الإجماع الصهيوني. وعلاوة على ذلك فإن حركة الاحتجاجات تحرج القوى المتواطئة مع حكومة اليمين، لاسيما الإدارة الأميركية؛ حيث إنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة تفسير تصديها لأي محاولة لإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة بسبب البناء في المستوطنات، في الوقت الذي تبين فيه بشكل قاطع أن قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي تعترض على مواصلة الاستثمار في البناء في المستوطنات، وإن كان لدواع اقتصادية واجتماعية، وليس لدواع أخلاقية.

#### المصدر:

صالح النعامي، «ثورة الخيام» في إسرائيل: جذور ودلالات وتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/201181571151421993.htm>

# الثورات العربية والمواقف الأوروبية

## قراءة تحليلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

### ملخص الدراسة

يكمن جوهر حدث الثورات العربية في أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، وقع رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالمياً، وهذا ما انعكس في مفعول عنصر المفاجأة أثناء الثورتين في تونس ومصر، مما أدى إلى تفسيرهما بصيغ بدائية تعتمد على خلل سابق في النظر إلى شعوب المنطقة، ومن ذلك:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه، ولهذا انطلقت ثورته مطالباً بالديمقراطية.
  - هذه الثورة هي ثورة «الفييس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تتدلع.
  - التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس، فالثورة دوافعها مادية.
- ثم بدأت مع بلوغ الثورة في مصر هدفها الأول، محاولة صياغة وسائل جديدة للتعامل مع المنطقة دون التخلي عن الأهداف الثابتة.

تدور محاور هذه الوسائل على محاولة احتواء ما يسمّى «الإسلام السياسي» بدلاً من معاداته، والسعي للتأثير على رؤية جيل الشببية صانع الثورات، وعرقلة مسار انتشار الثورات وفق الإرادة الشعبية المحضة، عسكرياً كما في ليبيا، وسياسياً كما في اليمن.

وظهر استهداف «شباب الثورة» بحملة جديدة للعيان، انطلاقاً من واشنطن، وصولاً لمجموعة الثمانية بمشاركة أوروبية، كما ظهرت مشاريع الدعم المالي لصالح الفئات والقوى الأقرب إلى الفكر الغربي، على أمل أن تكون لها كلمة الفصل في صناعة المستقبل السياسي بعد الثورات، علاوة على تعزيز المشاريع الاستثمارية والاقتصادية على المستوى الثنائي، مقابل ظهور معالم أولى لقابلية مزيد من التقارب بين الدول العربية بعد الثورات الجارية.

ولا يزال من الأسئلة التي لا تجد جواباً حتى الآن، وبالتالي لا يوجد تغيير للسياسات السابقة على صعيدها، ما يدور محوره حول أمرين:

- النتائج المتوقعة من الربيع العربي بصدد مستقبل المشروع الصهيوني/ الغربي في المنطقة.
  - ما تمثله الثورات من تحدّ حضاري للغرب عموماً، بما فيه المنطقة الأوروبية.
- والأرجح أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها «صناعة الفكر وصناعة التصورات» عبر الوسائل التقليدية المتوافرة، وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

# الثورات العربية والمواقف الأوروبية

## قراءة تحليلية



نبيل شبيب

محلل سياسي سوري مقيم بألمانيا

ينبغي التنويه في البداية أن منطلق كاتب هذه السطور هو الاعتقاد الجازم بأن رؤية حدث الثورات العربية، أو ما اشتهر تسميته بالربيع العربي، لا تتنزل عن الإطار الأشمل، بعنوانه الإسلامي، جغرافياً وسياسياً في العالم المعاصر، عالم التكتلات العملاقة والقوى الكبرى (دول وشركات ومراكز قوى)، وحضارياً شاملاً للدائرة الحضارية الإسلامية المتميزة، بجميع مكوناتها من مسلمين وغير مسلمين. إنَّما يستدعي الحديث عن الثورات العربية، وأثرها على العلاقات الأوروبية-العربية، التركيز على البعد العربي، وموقع الثورات القطرية على الخارطة العربية مقابل الخارطة الأوروبية.

### أولاً: مقدمة:

مع تداعيات الثورة الشعبية الليبية بتدخل عسكري أطلسي بعد تغطيته عربياً ودولياً، ومع اندلاع الثورة الشعبية في سورية، نشب نزاع فكري، أثاره فريق محدود العدد من القوميين العرب، طرح ما يمكن وصفه بفكر المؤامرة<sup>(١)</sup>، الذي ركّز حججه على ما عُرف أثناء حروب حكومة بوش الابن في المنطقة العربية والإسلامية بمشروع «الشرق الأوسط الكبير»، وتضمحل قيمة هذه الحجج عند ملاحظة سقوط هذا المشروع في الغرب نفسه، وتراجع الحملة «الكلامية» لزعمائه بشأن نشر الديمقراطية في البلدان المستهدفة بالحروب ثم فيما حولها؛ إذ ظهر للعيان استحالة تحقيق مثل هذا الهدف عبر التقتيل والتدمير، على افتراض صدق النوايا، وظهر للعيان أكثر أن هذه «النوايا» غير صادقة، فالارتباط الوثيق بين الهيمنة الغربية الدولية وبين الهيمنة الاستبدادية القطرية أشدّ رسوخاً من قابلية التخلي عنه لصالح تحكيم الإرادة الشعبية في البلدان العربية والإسلامية، وهي التي أثبتت من خلال ما لا يحصى من الأدلة والبراهين أنها ترفض الهيمنة الأجنبية، وترفض معها تيار التغريب المرتبط بها.

هنا يكمن جوهر حدث الثورات العربية، أنه حدث تغيير تاريخي مستقبلي، رغم القوى الغربية المهيمنة في المنطقة العربية وعالمياً.

لم تكن الدول الأوروبية خارج إطار هذه الصورة، وهذا بالذات ما جعلها تقف موقف «عدم التصديق» أن ما

(١) يلفت النظر امتناع «المؤتمر الإسلامي-القومي» عن اتخاذ موقف رسمي إزاء ما يجري في سورية حتى ساعة كتابة هذه السطور (منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١١م)، بينما يعتبر د. إبراهيم علوش من الأردن وسوسن البرغوثي من الإمارات أبرز من يمارس حملة «شبكة» ضد الثورة الشعبية في سورية، إنما تتبين نوعية الحملة وحجمها عند الرجوع إلى ما سُمّي (اتحاد الجيوش العربية الإلكترونية) بهدف توجيه الضربات لمن يستهدف (سورية الأسد) انظر:

<http://www.arabianawareness.com/news.php?action=view&id=14905>

<http://www.facebook.com/groups/ARAB.ARMIES>

حدث ابتداءً من تونس يمكن أن يحدث، فقد كان من أعمدة سياساتها ضمن إطار المعسكر الغربي:

١- دعم استقرار قائم على استبداد محلي، جنباً إلى جنب مع الحملات الكلامية حول الحريات وحقوق الإنسان.

٢- تكوين شبكة علاقات مالية واقتصادية تصنع القرار السياسي والأمني في الأقطار المستهدفة.

٣- التركيز على عنصر الحقوق المادية وفق الرؤية الغربية، واعتبارها كافية لضمان الاستقرار بالصيغة المذكورة.

هذه الأعمدة الثلاثة هي التي بدأ انهيارها عبر مسلسل الثورات العربية، فقد تبين على أرض الواقع:

١- الوعي الشعبي الواسع النطاق بما تعنيه ازدواجية الجمع بين متناقضات الاستبداد ودعوات حقوق الإنسان.

٢- استهداف الثورات للارتباط الوثيق بين الاستبداد والفساد والهيمنة الأجنبية، وظهور حتمية سقوطهما معاً.

٣- ثبات محور الثورات على المطالبة بالكرامة والحريات والحقوق جميعاً، وليس على الصعيد المادي فقط.

مهما كان مفعول الثورات العربية على السياسات الأوروبية لا يمكن إهمال العناصر الثابتة فيها، وبالتالي في صناعة القرار المستقبلي، وفي مقدمتها:

١- لا يوجد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، بمعنى أن التخلي الفعلي عنها يعني التخلي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلي لا يصدر طواعية، بل لا بد من انتزاعه انتزاعاً، ويترتب على

ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

٢- في مقدمة معالم الجولة التالية محاولة إيجاد ضوابط جديدة لفاعلية الإرادة الشعبية للتحرر؛ بحيث تمسك بها قوى محلية أقرب إلى التفاعل التبعي أو الاندماجي مع المصالح والمطامع التي تحكم سياسات الهيمنة الأجنبية، مع

انطلاقها من صبغة ديمقراطية، يمكن وصفها بالديمقراطية المشروطة، أو حتى الاستبدادية، فهي تستثني مما يسمّى للعبة الديمقراطية (تحكيم إرادة الشعب والتداول على السلطة) استثناء إقصائياً كل من لا يقبل الالتزام «بشروط اللعبة»، وفي مقدمتها الانطلاق من ذلك

لا يوجد أمام القوى الدولية بديل عن الأعمدة المنهارة لسياساتها، فالتخلي الفعلي عنها يعني التخلي عن هيمنتها الدولية، فقرار التخلي لا يصدر طواعية، بل لا بد من انتزاعه انتزاعاً، ويترتب على ذلك أن المرحلة القادمة ستأخذ صيغة جولة جديدة، وليس صيغة القبول بأمر واقع جديد صنعه -ويصنعه- مسلسل الثورات العربية الحالية واللاحقة.

التفاعل التبعي أو الاندماجي.

٣- العنصر الحاسم بين عناصر الضعف في تلك الجولة، أن حقة الاعتماد على الأنظمة الاستبدادية الصريحة -وإن تفاوتت مستويات القمع بينها- كانت مقترنة بعنصر استخدام القوة العسكرية المحلية التابعة أو الأجنبية العدوانية، أو التلويح باستخدامها، ولم يعد يمكن تنفيذ ذلك بعد ظهور الثمن الباهظ -المالي خاصة- كما تشهد الحروب العدوانية، لا سيما في أفغانستان والعراق<sup>(١)</sup>.

(١) لا تتقطع المقالات والتحليلات الإعلامية حول أخطاء السياسة الغربية، وكيفية الخروج منها الآن، وهي السياسات التي تصنفها أسبوعية «دي تساييت» الألمانية (١٧/٩/٢٠١١م) مثلاً بالحلقة الشيطانية التي ربطت بين الحكومات الغربية والأنظمة الاستبدادية، وأصدر اتحاد «هيئة التوعية السياسية الاتحادية وهيئات التوعية السياسية في الولايات» بألمانيا سلسلة مطوّلة من البحوث، بدءاً بثورتي تونس ومصر، وهي حافلة باستعراض أخطاء الماضي واستشراف ما يمكن صنعه مستقبلاً، يجمعها الموقع الشبكي الرسمي للاتحاد:

[http://www.politische-bildung.de/tunesien\\_aegypten.html](http://www.politische-bildung.de/tunesien_aegypten.html)

المفاجأة» هو العامل الرئيس المؤثر على محاولات تفسير الأحداث، سواء على ألسنة من يحملون وصف خبراء «الشرق الأوسط والشمال الإفريقي» - وهو التعبير المتداول لوصف المنطقة العربية على خلفية المقاصد السياسية من ورائه- أو على ألسنة المسؤولين السياسيين، وتارجحت صيغ التفسير هذه بين<sup>(٢)</sup>:

- الشباب التونسي مثقف بثقافات غربية أكثر من سواه، ولهذا انطلقت ثورته مطالبًا بالديمقراطية.

- هذه الثورة هي ثورة «الفييس بوك» الأولى، فلولا التقنيات الغربية ما كان لها أن تتدلع.

- التقدم الاقتصادي لم يصل بآثاره إلى قطاعات واسعة من شعب تونس، فالثورة دوافعها مادية.

وتكشف هذه التفسيرات عن أنّ الثورة العربية الأولى في تونس أسقطت «بدهيات» موهومة في التصورات الفكرية والسياسية الغربية عن البلدان العربية، منها أن مطالب الحرية لا يمكن أن تصدر إلا عن فكر وتربية غربيين، وأن معادلة الاستبداد مع تأمين مستوى معيشي مادي معقول كافية للاستقرار، رغم تغيب الحريات العامة، وعندما ظهر للعيان أنّ القيادات الشبابية للثورة (لاسيما في مصر لاحقاً) لا تشكو من مستوى معيشي منخفض، وإن استقطبت الجماهير الشعبية المحرومة مادياً، أصبح تفسير «ثورة الفييس بوك» أقرب إلى محاولة العزاء، بأن الثورة يصنعها -واقعيًا- الإنسان الغربي، سواء عبر أفكاره وقيمه، أو عبر تقنياته!

وكان عنصر المفاجأة أكبر وقعًا عندما انتقلت الثورة إلى مصر قبل سواها من البلدان العربية، فأضيف إلى الخشية من «العواقب» أمران: أولهما مصير ما

ثانيًا: المواقف الأوروبية الأولية وتطورها زمنيًا:

خلال أكثر من أسبوعين من الأسابيع الثلاثة للثورة الشعبية الأولى في تونس (مع تأكيد أن مسار الثورة لا يكتمل إلا بعد تحقيق سائر أهدافها)، لم يصدر أي موقف أوروبي يتبنّى رسمياً، أو يدعو مباشرة إلى دعم التحرك الشعبي في تونس ضد الحكم الاستبدادي القائم، وعلى النقيض من ذلك تفاوتت مواقف الدول الأوروبية ما بين الصمت والتأييد، وكان بعدها مدى الموقف الرسمي الفرنسي الذي عبّرت عنه مرارًا وزيرة الخارجية الفرنسية آنذاك، ميشال اليو ماري، ووصل إلى درجة عرض المساعدة لتمكين زين العابدين من قمع الاحتجاجات<sup>(١)</sup>.

ورغم أن الرئيس الفرنسي نيقولا ساركوزي أقالها يوم ٢٧/٢/٢٠١١م، أي بعد فرار بن علي من تونس يوم ١٨/١/٢٠١١م بخمسة أسابيع، وبعد اندلاع الثورة الشعبية في مصر وسقوط مبارك يوم ١١/٢/٢٠١١م بأسبوع، إلا أنه ينبغي التويه بأنّ تصريحات الوزيرة الفرنسية لم تمثل موقفها فقط؛ إذ لم يصدر داخل فرنسا اعتراضات ما، علاوة على أنّ السياسة الخارجية الفرنسية تتبع رسمياً لرئيس الدولة مع وزارة الخارجية، ولا يمكن لموقف من هذا القبيل أن يكون انفرادياً. ويسري شبيه ذلك على الدول الأوروبية الأخرى، وكانت جميعاً تؤكّد طوال الأسابيع الأولى للثورتين على ضرورة الحوار و«الحل الديمقراطي»، ولا تجد صيغة أخرى للتعامل مع الثورات العربية.

وحتى سقوط الرئيس المصري بقي «عنصر

(١) موقف وزيرة الخارجية الفرنسية بشأن التعاون الأمني مع زين العابدين أثناء الثورة موقف معروف، وانظر حوله وحول خلفيته الأوروبية والغربية على سبيل المثال، علام منصور: «أربع قراءات للمشهد التونسي»، ٢٣/١/٢٠١١م، في «الصوت»:

<http://alsawt.net/%d8%a3%d8%b1%d8%a8%d8%b9-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%84%d9%85%d8%b4%d9%87%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%88%d9%86%d8%b3%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d8%a7%d9%85-%d9%85%d9%86%d8%b5%d9%88%d8%b1/>

(٢) شارك كاتب هذه السطور لمدة ١٢ يوماً أثناء الثورة الشعبية في مصر في «تغطية مستمرة» أقدمت عليها لأول مرة فضائية ألمانية «Phoenix»، وينقل في الفقرات التالية ما ورد على ألسنة المشاركين فيها على الشاشة وأثناء حوارات جانبية، من محاولات لتفسير الثورات العربية، وهي محاولات ترددت في الإعلام الغربي على نطاق واسع.



الحائر مسيطراً في البداية: أين ستكون المحطة التالية؟.. وعند الرجوع إلى أقوال الموصوفين بالخبراء من معاهد البحوث والدراسات وأقوال المسئولين السياسيين على السواء، يمكن التأكيد أنهم فوجئوا مجدداً باندلاع الثورات الثلاث التالية، في ليبيا واليمن وسورية (بالإضافة إلى محاولة الثورة في كل من عُمان والبحرين)، أي في الدول التي كانت -باستثناء دول الخليج الأخرى- تُصنّف في آخر القائمة التي تردّد ذكرها في محاولة الجدولة الزمنية لما يتوقع من أحداث. وفي هذا الإطار أصبح العاملان الأهم -والمتناقضان من حيث تأثيرهما- في تحديد السياسات الأوروبية في التعامل مع الثورات الثلاث، هما:

١- استمرار مفعول عنصر المفاجأة، وبالتالي الاضطرار للتعامل مع أمر واقع يفرض نفسه في بلد بعد آخر.

٢- قرار الانتقال من ردود الفعل على ما يقع، إلى محاولة التأثير المباشر عليه كما سبقت الإشارة.

هذا ما يفسر التناقض الكبير في طريقة التعامل:

١- مع ثورة شعب ليبيا.. عبر استعجال التدخل العسكري المباشر، ربما مع تصوّر تثبيت وضع جديد يسمح بأن يصبح قاعدة انطلاق للتأثير على الأوضاع القادمة في مصر وتونس، وشرق ليبيا وغربها.

٢- ومع ثورة شعب اليمن.. والحرص على عرقلة استقلالية مسارها، وربطه بالجهود الإقليمية من جهة، وبالمعارضة التقليدية اليمينية من جهة أخرى، ربما مع تصوّر تثبيت وضع يمنع تحرير القرار السياسي وفق الإرادة الشعبية بصورة كاملة، ممّا يمكن أن يؤثر على مجموع المنطقة في مضيق باب المندب باتجاه الشمال، وفي القرن الإفريقي باتجاه وادي النيل، وفي البحر العربي على ضوء ما يجري تحت عنوان «مكافحة القرصنة»، ناهيك عن الخشية من تأثير اليمن مستقبلاً على شبه الجزيرة العربية.

سبق تنفيذه على صعيد قضية فلسطين في اتجاه تصفيتها النهائية، وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية، وبالتالي الغربية في المنطقة، وهذا ممّا ورد علناً على لسان المستشار الألمانية ميركل في الأسبوع الأول من الثورة. والأمر الثاني ظهور العامل الإسلامي الفعّال في تحريك الجماهير الثائرة بمختلف انتماءاتها، وعلى أوسع نطاق، وهنا بالذات بدأت نقطة التحول في المواقف الغربية على أكثر من محور:

١- إسقاط عامل التخويف مما يسمّى «الإسلام السياسي» بعد سيطرته على صناعة القرار السياسي الغربي طويلاً، والانتقال إلى البحث عن قابلية «احتوائه» بدلاً من معاداته<sup>(١)</sup>.

٢- ظهور البُعد الحضاري، وتأثير الثورات العربية على المدى البعيد، والانتقال إلى البحث عن سبل جديدة للتأثير على المستقبل عبر التأثير على رؤى جيل الشبيبة الذي صنع ويصنع الثورة<sup>(٢)</sup>.

٣- إنهاء مرحلة التردّد تحت تأثير المفاجأة خلال الثورتين الشعبيتين في تونس ومصر، والانتقال إلى مرحلة العمل على ممارسة الفعل السياسي وحتى العسكري، للتأثير على ثورات شعبية أخرى<sup>(٣)</sup>.

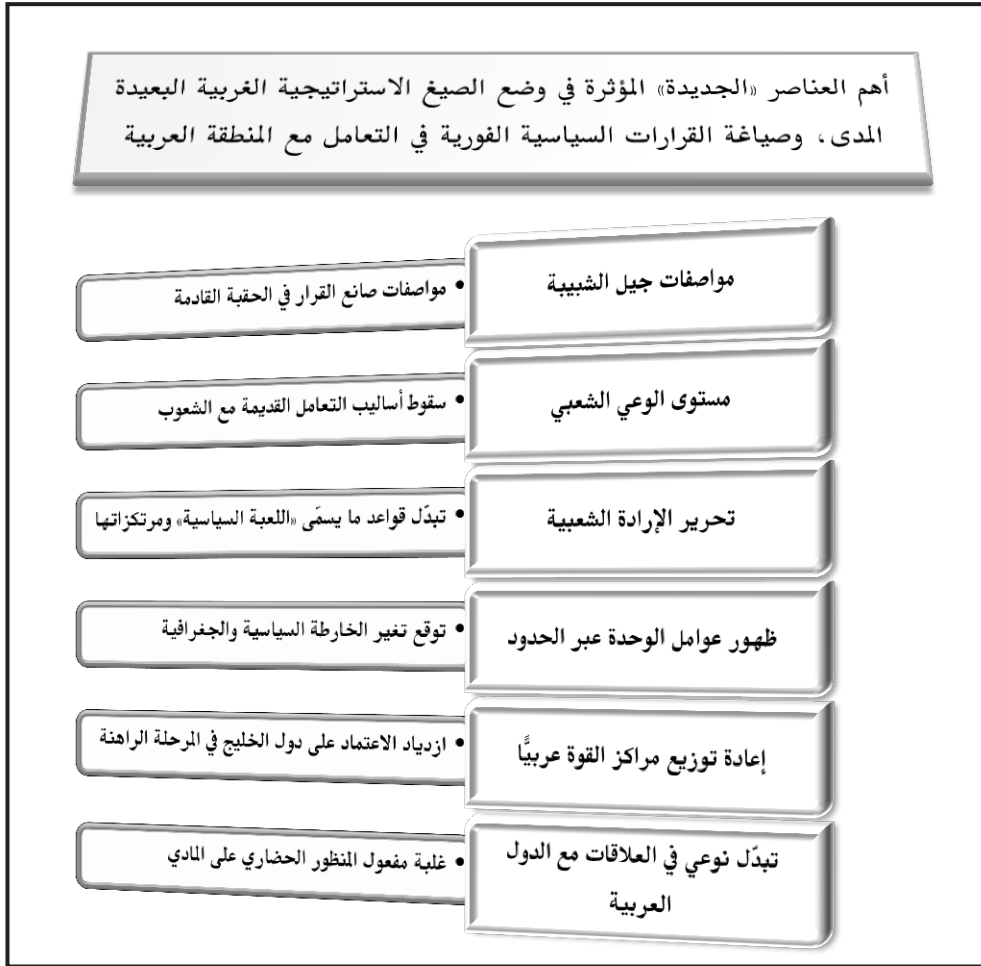
لم تكن فترة الانتظار طويلة، وإن بقي السؤال

(١) انظر مثلاً، نيروز غانم ساتيك: «هل نشهد تغير الموقف الأمريكي من الإسلاميين في المرحلة القادمة؟»، يوم ١٠/٣/٢٠١١م في «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة:

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details/5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4/f98690ee-1e34-4c4d-bb41-dc1753076e5d>

(٢) انظر كلمة الرئيس الأمريكي أوباما حول الثورات العربية والشباب العربي يوم ١٩/٥/٢٠١١م، وتبني دعوته للتركيز على جيل الشبيبة، في قمة الثمانية يوم ٢٥/٥/٢٠١١م، وهو ما اتخذ بلغة الأرقام تخصيص مئات الملايين من الدولارات واليورو من جانب الدول الغربية بما فيها الأوروبية، بصورة مباشرة عبر مجموعة الثمانية وعبر الاتحاد الأوروبي، وبصورة غير مباشرة عبر منظمات المجتمع المدني الغربي والدعم المالي لأنشطتها، لاسيما في مصر وتونس.

(٣) اتخذ ذلك صيغة التدخل العسكري السريع في ليبيا كما هو معروف، وصيغة التدخل الغربي السياسي عبر ما سُمّي المبادرة الخليجية، بصورة غير مباشرة ثم بصورة مباشرة، في اليمن.



السفن الأوروبية والغربية؟<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: تطور المواقف الأوروبية مضموناً:

كشفت الثورات العربية عن عدد من العناصر «الجديدة» وفق المنظور الغربي، لم يعد من الممكن تجاهلها في وضع الصيغ الاستراتيجية البعيدة المدى، وصياغة القرارات السياسية الفورية في التعامل مع المنطقة العربية، وأهمها ما يدور حول المحاور التالية:

٣- ومع ثورة شعب سورية.. والحرص على اتخاذ مواقف سياسية وإجراءات مضادة للحكم القائم، لا تكفي لدعم هدف الثورة المتمثل في إسقاطه، ولا تمكنه من البقاء كما هو، وعلى وجه التحديد تحالفه مع إيران ومنظمة «حزب الله»، مع عدم إغفال الخشية الكبيرة من أن تلاقي حصيلة الثورتين في مصر وسورية، يعني تحويل مسار قضية فلسطين بصورة نهائية عن طريق التصفية، وترسيخ الهيمنة الإسرائيلية/ الغربية من خلال ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد هذا الاستعراض الموجز للمعالم المرئية من السياسات الأوروبية، المتكاملة مع السياسات الأمريكية، هو: هل يمكن أن تجري رياح ثورات «الربيع العربي» وفق ما تشتهى

(١) انظر مثلاً، المؤرخ والباحث البلجيكي لوكاس كاترين: «الغرب والإسلام

والثورات العربية»، يوم ٢٠١١/٣/٢م، في شبكة الجزيرة:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D34A68FE-2688-43A8-9BD2-680F2E4B6D4F.htm>

ونصر الدين الدجبي: «علاقة الغرب بالثورات العربية بين التأثير والتأثر» يوم ٢٠١١/٣/٢٥م، في شبكة الحوار نت الإعلامية:

<http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=16199>

١- مواصفات جيل الشبيبة.. وبالتالي مواصفات صانع القرار

في الحقبة القادمة:

- قبل الثورات:

لم ينقطع استهداف جيل الشبيبة، ذكوراً وإناثاً، بجهود خارجية ومرتكزات داخلية في البلدان العربية، شاع وصفها بكلمة «التغريب»، وذلك على امتداد القرن الميلادي العشرين، وإن تفاوتت النتائج زمنياً، فسبق ظهورها في بعض البلدان كتونس وسورية ومصر، وبدأ مفعولها بالظهور حديثاً في دول الخليج، وليس مجهولاً أن ردة الفعل لاحقاً تحت عنوان «صحوة إسلامية» اتسع نطاقها في البلدان الأولى، بينما لم يمنع تأثير ما يمكن وصفه بالتدوين التقليدي في البلدان الأخرى، الخليجية، من انتشار مفعول التغريب الآن على غرار انتشاره في مجموعة البلدان الأولى خلال سبعينيات القرن الميلادي العشرين.

- مفعول الثورات:

قضت الثورات العربية على خطوط هذه الصورة العامة التي صنفت واقع «الشباب العربي» في خانة الانشغال عن أي شأن سياسي (بما في ذلك جوانب التقدم الفكري والتقني) بنتائج تطوّر اجتماعي سلبي عمومًا (اللهو والمتعة). وبتعبير آخر: إن جيل الشبيبة الذي أثبت قدرته على صناعة ثورات تغيير جذري تاريخي واسع النطاق، يمكن أن يثبت قدرته على تنفيذ عملية البناء المطلوبة في الحقبة التالية.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لم يعد ممكناً الاطمئنان إلى سيطرة الأفكار والتصوّرات المستمدة من الغرب على مفعول القيم في مجرى عملية البناء، ونتائجها في مختلف الميادين، مع ما يعنيه ذلك على صعيد العلاقات الأوروبية-العربية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

استهداف «شباب الثورة» بحملة جديدة، أعلن عنها الرئيس الأمريكي بصورة مباشرة، وتبنتها «قمة الثمانية» التالية لهذا الإعلان، بينما بدأ التنفيذ من قبل ذلك بصورة مباشرة، ورُصدت لهذه الغاية مبالغ ضخمة، وبدأ التحرك عن طريق «منظمات المجتمع المدني» الأوروبية والأمريكية على أوسع نطاق، في تونس ومصر، ويمكن أن تتبع ذلك خطوة مماثلة في ليبيا.

٢- مستوى الوعي الشعبي.. وبالتالي سقوط أساليب التعامل

القديمة مع الشعوب:

- قبل الثورات:

من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد: «عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قوية»، ولم يقتصر ذلك على نخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصوّر إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام.

**من أوسع المقولات التي انتشرت لتعليل الاستبداد: «عدم نضوج الشعوب العربية لحياة دستورية قوية»، ولم يقتصر ذلك على نخب لصيقة بالأنظمة الاستبدادية، بل سرى الاقتناع بهذا التصوّر إلى أوساط النخب الفكرية والسياسية الغربية، وبالتالي إلى انتشاره على مستوى الرأي العام**

ويمكن القول: إن ظاهرة التخويف

مما سُمّي «الإسلام السياسي» ترتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً، من خلال تعميم المقولة المزعومة: (إن سقوط نظام استبدادي مرتبط بالغرب يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام استبدادي «إسلامي» يعادي الغرب)، فالتخويف هو بين استبداد واستبداد، وليس بين استبداد وتحرّر، وأصبحت هذه المقولات في مقدمة ما يسوغ للرأي العام الدعم الغربي عمومًا، وليس الأوروبي فقط، للأنظمة الاستبدادية الموالية للغرب<sup>(١)</sup>.

(١) يقول المستشار الألماني الأسبق هلموت شميدت في كتابه «سياسي خارج الخدمة» (لا يمكن في غالبية البلدان النامية في إفريقيا وآسيا -بما في ذلك الشرق الأوسط- وأمريكا اللاتينية، أن يستقر في =

أقطار أخرى<sup>(1)</sup> لا يزال ارتباط الأنظمة الشمولية فيها بالغرب مستمرًا، بغض النظر عن عدم مقارنة شدة العنف الأمني/ القمعي فيها مع الأنظمة التي تتساقط الآن تبعًا.

وهنا أصبح على السياسات الغربية أن تتحدث بعدة أسلحة بدلاً من لسانين، أي بقيت الازدواجية تجاه الرأي العام الداخلي، لتسويف اختلاف التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، كما بدأ الحديث عن عدم إمكانية التحرك في كل مكان في وقت واحد لدعم «الديمقراطية»، وتجدد التركيز على عنصر تفاوت الأهمية «الاستراتيجية» بين قطر وأخر بالمنظور الأوروبي، علاوة على تأكيد أن بعض البلدان لا تحتاج إلى أكثر من الإصلاح السياسي (المغرب والأردن مثلاً)، وبعضها الآخر إلى إصلاحات مالية على صعيد الفئات الفقيرة (السعودية ودول خليجية أخرى مثلاً). إنَّما يمكن القول: إنَّ الدول الأوروبية ستجد نفسها أمام معضلة بعد أخرى، إذا ما اتسع نطاق الثورات العربية لتشمل بعض هذه الأقطار.

٣- تحرير الإرادة الشعبية.. وبالتالي تبدل قواعد ما يسمّى «اللعبة السياسية» ومركزاتها:

- قبل الثورات:

كان واضحًا أن أهم عنصر في حقبة حكم الأنظمة الاستبدادية هو عنصر صناعة القرار خارج نطاق إرادة الشعوب، وهو ما أوصل إلى نتائج واسعة النطاق في جميع الميادين: السياسية والأمنية والاقتصادية، إضافة إلى الميادين الاجتماعية، والفكرية، والثقافية، وغيرها. وهي نتائج تمثل أسس نوعية العلاقات الأوروبية-العربية، كما هو معروف في مسار التعامل مع قضية فلسطين المحورية، ومعروف في الهيمنة المادية الغربية

(1) تشير إلى ذلك مثلاً المحادثة الهاتفية التي أجراها العاهل السعودي مع الرئيس الأمريكي يوم ٢٩/١/٢٠١١م بشأن عدم اتخاذ مواقف تطوي على إهانة الرئيس المصري أثناء أحداث ميدان التحرير، وهو ما تداولته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام مستفيضة فيه يوم ٢٠١١/٢/١١م نقلاً عن التاييمز البريطانية.

- مفعول الثورات:

أسقطت الثورات الشعبية هذه المقولات وأمثالها، فاتضح أولاً أن وعي الشعوب بما تريد، وكيف تحقق ما تريد أعلى بكثير ممَّا أشيع عنه، بل إنَّ نضوج هذا الوعي تجلّى بقوة من خلال الحرص على سلمية الثورة، وعدم الانزلاق إلى ما سعت الأنظمة إليه من فتن بين الفئات الشعبية في كل قطر على حدة، هذا إضافة إلى أن التيار الإسلامي التقليدي وجد مزيداً من التأييد، لاسيما بعد أن ساهمت سلمية الثورات طريقاً إلى التغيير، في إضعاف حجج الدعوات تحت عناوين إسلامية إلى التغيير بالقوة.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

سقط مفعول القسط الأعظم من الركائز التي استندت إليها ازدواجية السياسات الغربية، ما بين دعم الاستبداد، والحديث عن نشر حقوق الإنسان وحرياته، وسقطت معها إمكانات الاعتماد على ترسيخ وضع استبدادي بديل، فإسقاط الاستبداد عبر الثورة الشعبية، يعني قابلية إسقاطه مرة أخرى، وهنا لا يمكن للغرب أن يربط نفسه بوضع استبدادي جديد علناً، وهذا ما ضاعف محاولات المراوغة، إلى درجة الاعتذار عمّا سلف، في التصريحات الرسمية الموكبة للثورات الجارية، وللمساعي المبذولة من أجل عدم الخروج من ساحة التأثير على صناعة القرار في الأقطار المعنية.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لم يكن سهلاً تفاعل السياسات الغربية مع هذه الحصيلة، فقد كانت أولى المشكلات التي واجهتها، أنَّ التخلّي عن الاستبداد في بعض الأقطار العربية يؤدي إلى نشر المخاوف، وبالتالي انعدام الثقة في

= الوقت الحاضر سوى أصناف الحكم المسيطرة عليها، أو في أبعاد الأحوال رئيس استبدادي يأتي عبر الانتخاب، وهي نظرة عامة ترددت طوال الحقبة السابقة بأقلام السياسيين والمفكرين الغربيين، انظر ترجمة الكتاب الصادر تحت عنوان «مذكرات هلموت شميدت» عن دار السيد في الرياض، عام ٢٠١٠م.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

يترتب على ما سبق أن ما تغير هو المنطلقات التي يمكن أن توصل إلى معطيات جديدة، بينما لم تتغير الأهداف، ويؤدي تبدل المنطلقات إلى تعديل الوسائل، مع السعي لتوجيه نشأة المعطيات الجديدة المتوقعة؛ بحيث لا تمنع من تحقيق الأهداف الأوروبية الثابتة، ولا ريب أن الدول الأوروبية تدرك حاجتها إلى بذل جهود مضاعفة وسريعة ومكثفة لهذا الغرض، وبالتالي لن يكون حجم مساعي التدخل الأوروبي أقل مما سبق، ولكن سيسعى الغرب لتبديل وسائله فحسب.

٤- ظهور عوامل الوحدة عبر الحدود.. وبالتالي توقع تغير الخارطة السياسية والجغرافية:

- قبل الثورات:

من أبرز ما رسخ في الواقع العربي قبل الثورات واقع التجزئة، سياسياً واقتصادياً، مما لم يقتصر على الكيانات السياسية القائمة، وما يتفرع عنها، بل امتد إلى العلاقات بين الشعوب، وازدياد أثر العنصر القطري بالمقارنة مع العنصر العربي، في الميادين الثقافية، والاجتماعية، والأدبية، والفكرية، وغيرها. وبعد انتشار مقولة: إن «الوحدة الإسلامية وهم» خلال حقبة ما سُمي العصر الذهبي للقومية العربية والاشتراكية، انتشرت في الآونة الأخيرة مقولات من قبيل «موت العروبة» أو «استحالة الوحدة العربية» أو «القطر الفلاني أو الفلاني أولاً» وما شابه ذلك، فوصلت التجزئة إلى أقصى مداها على كل صعيد، بما فيها مواطن تأثير «النخب» على الجماهير.

- مفعول الثورات:

لقد أوجدت حقبة الاستبداد، مع ما أفرزته من هزائم ونكبات عسكرية، وسياسية وأمنية، ومن ضغوط على النسبة الأعظم من الفئات الشعبية، إلى صناعة أرضية جديدة ليس لولادة الثورات القطرية فحسب، بل لبيان العناصر المشتركة عبر الحدود الرسمية القائمة.

في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، ومعروف أيضاً في نشر مختلف ألوان الثقافات الغربية.

- مفعول الثورات:

بدأت المرحلة الثانية من الثورات العربية بعد مرحلة إسقاط النظام، وتلاقت على قاسم مشترك هو البحث عن سبل تحرير إرادة الشعوب من الاستبداد المحلي، وبالتالي تحكيمها في صياغة الهياكل الجديدة للدولة، مما يعني تحكيمها في صياغة السياسات المستقبلية، وإذا ما تحقق تحرير الإرادة الشعبية، فمن المؤكد أن الأولوية ستكون للمصالح العليا الذاتية، وبالتالي نشوء العلاقات الخارجية، بما يشمل أوروبا على أسس جديدة مختلفة عما كان في حقبة الاستبداد المحلي اختلافاً جذرياً.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

تدرك الدول الأوروبية أن هذه المرحلة الثانية من الثورات هي المرحلة الحاسمة للوضع العربي الجديد على المدى المتوسط، كما تدرك أن حدث «الربيع العربي» هو أول حدث كبير يصنع التغيير، دون أن تكون لها مشاركة في صنعه، وأن المرحلة الثانية إذا تحققت نتائجها خارج نطاق تأثيرها أيضاً، فلن تكون هذه النتائج متوافقة مع أهدافها، وهي أهداف لم تتغير بتأثير الثورات، وتدور حول محورين: الهيمنة السياسية/ الأمنية، والعلاقات الاقتصادية القائمة على خلل الاستغلال، مع ملاحظة أن المشروع الصهيوني جزء من ذلك<sup>(١)</sup>.

(١) كان من ألوان «طمأنة النفس» الإشارة المتكررة في التعليق على الثورات الشعبية أنها «لا تحرق الأعلام الأمريكية والإسرائيلية».. وكان من ألوان «التحذير» ما صدر عن المستشار الألمانية ميركل أثناء محادثاتها مع المسؤولين الإسرائيليين، تعليقاً على الثورة الشعبية الجارية في مصر، وهي تعتبر أن المهم هو التزام مصر بمعاهدتها مع الإسرائيليين بغض النظر عن أي تغيير فيها، بينما ظهر القلق على الطرف الإسرائيلي من خلال سؤال أحد الصحفيين في ختام الزيارة: «متى سيخلى الغرب عن إسرائيل كما تخلى عن الرئيس المصري؟».. انظر أسبوعية دي تسايت الألمانية يوم ٢٠١١/٢/٢م.

الثقافية، فمجرّد تطوير المواصلات المباشرة بين أقطار عربية عدّة، يعني تنشيط التجارة البينية، وتنشيط الاستثمارات المتبادلة، وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي والصناعي، ومن خلال ذلك الاكتفاء الذاتي في ميادين عديدة، طالما جرى الحديث عن وجود مخططات ودراسات لها في أدرج جامعة الدول العربية دون أن تجد طريقها إلى التطبيق.

إن كلّ خطوة تعاون، أو تكامل، أو توحيد بين البلدان العربية، تعتبر بالمنظور الأوروبي إلى المصالح الذاتية سبب خسارة، هي بالموازين المادية في مقدمة مصادر القلق الأوروبي الذي تثيره مسيرة «ربيع الثورات العربية».

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

لا يمكن الجزم الآن بما يمكن أن يؤدي إليه التخوّف من توجّه الأقطار العربية نحو الوحدة في المدى المتوسط، إنّما المؤكّد أن الدول الأوروبية بدأت على الفور بمحاولات تعزيز ما كانت عليه العلاقات الثنائية حتى الآن، أو بتعبير أصح، العلاقات الجماعية أوروبياً أو المتناسقة مع بعضها على الأقل، مع الأقطار العربية كلّ على انفراد، باستثناء محدود في التعامل مع منطقة مجلس التعاون الخليجي.

هـ- إعادة توزيع مراكز القوة عربياً.. وبالتالي ازدياد الاعتماد على دول الخليج في المرحلة الراهنة:

- قبل الثورات:

لم ينقطع الحديث قبل الثورات عن وجود مثلث عربي، من مصر والسعودية وسورية، يترك تأثيره سلبيًا وإيجابيًا على السياسات العربية، وهذا ما انعكس مرارًا، وشمل -سلبيًا وإيجابيًا- التعامل العربي مع أحداث كبرى، كما كان في الحرب الخليجية الثانية

ولم تعد عوامل الوحدة العربية من لغة، وتاريخ، وأهداف، ومصير في مقدمة ما يُطرح في الأدبيات الفكرية والسياسية، بل ظهرت عوامل القهر والفقير، وما يتصل بهما كعناصر توحد الشعوب في واقعها الآن..

ومع اندلاع الثورات القطرية ظهر عنصر «الوسيلة» كقاسم مشترك آخر لوحدة الشعوب في مصيرها المستقبلي.

تبدّلت معالم الخارطة العربية، من دول قائمة رسمياً، وتزداد تباعدًا عن بعضها البعض، إلى شعوب عربية في أقطار متعددة، تدرك عمومًا أن التجزئة مفروضة

عليها، وأن التخلص منها شرط من شروط وصول الثورات نفسها إلى تحقيق أهدافها البعيدة: الحياة الحرة الكريمة الآمنة داخليًا وخارجيًا، في منطقة تحمل رسالة حضارية واحدة هي المنطلق إلى تثبيت مكانة دولية، وبالتالي نشأة علاقات قومية مع القوى الدولية والدوائر الحضارية الأخرى في عالمنا المعاصر.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

لا يوجد كالتجزئة (سياسة فرّق تسد) مستندًا اعتمد عليه الاستعمار القديم والاستعمار الحديث، الأوروبي فالغربي عمومًا، في علاقاته مع الأقطار العربية، ولا يزال ترسيخ التجزئة على مستوى أقطار، والعمل على تفتيت تلك الأقطار (السودان.. والعراق.. كمثال) في صميم السياسات المتبعة بمختلف السبل والوسائل.

ومن هنا يعتبر استشراق مستقبل الأقطار العربية بتأثير الثورات الجارية، وعبر تحرير إرادة الشعوب، أنه مستقبل الوحدة بعد التجزئة، بغض النظر عن شكلها ومستواها، أشبه بالكابوس على أيّ مخطط للتعامل مع الأقطار العربية. لا يقتصر ذلك على الجانب الأمني الأظهر من سواه للعيان، بل يشمل إلى حدّ كبير جميع الميادين التجارية والاستثمارية وحتى

لاسيما وأنها لا تقتصر فقط على اتخاذ قرارات عربية مشتركة في قضايا محورية كقضية فلسطين، أو أحداث متشعبة الجوانب كالعلاقات مع إيران وملفها النووي، هذا إضافة إلى أن المنطقة العربية تشهد تحركاً تركيا باعتبارها قوة إقليمية أخرى، بات لها تأثير مباشر وفعال، ولها وضع متميز عن سواها من حيث تاريخ علاقاتها بالغرب عمومًا والاتحاد الأوروبي خصوصًا.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيلة:

أول ما بدأ يرشح من تفاعل أوروبي مع المعطيات الجديدة يتمثل في ازدياد أهمية تركيا أوروبيًا، جنبًا إلى جنب مع استمرار معضلة الرفض الأوروبي (في صيغة عرقلة ومماثلة) لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ولا يوجد ما يشير بعدً إلى إمكانية الجمع بين هذا وذاك، أي الاستفادة

أوروبيًا من الدور التركي في المنطقة العربية، وعلى صعيد العلاقات مع إيران، والتخلي عن السياسات المضادة لتركيا في مثل قضية قبرص التي جرى تصعيدها لتكون عقبة كئودًا في طريق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بينما أصبح هذا الهدف لا يحظى بتأييد شعبي واسع في تركيا كما كان من قبل.

من جهة أخرى تدرك الدول الأوروبية أن لتأثيرها على السياسات السعودية/ الخليجية حدودًا مصدرها التقليدي الأول التنافس الأوروبي- الأمريكي على هذا الصعيد، وبدأ يضاف إليها تدريجيًا أن دول الخليج تسعى لموازنة سياساتها الخارجية من خلال الانفتاح على قوى دولية أخرى كالصين.

٦- تبدل نوعي في العلاقات مع الدول العربية.. وبالتالي غلبة مفعول المنظور الحضاري على المادي:

(ضدّ العراق بعد احتلال الكويت)، وفي تثبيت ما عُرف بمبادرة بيروت على صعيد قضية فلسطين، وفي التعامل إلى درجة النزاعات العلنية مع الحربيين الإسرائيليتين ضدّ قطاع غزة وضدّ جنوب لبنان.

- مفعول الثورات:

أسفرت الثورة الشعبية في مصر عن تغييب الضلع الأول في هذا المثلث، خلال الفترة الانتقالية التالية للأحداث الأولى في مسار الثورة على الأقل، كما أسفر اندلاع الثورة الشعبية في سورية من قبل أن تبلغ هدفها الأول إلى غياب الضلع الثاني، بينما تعاضم موقع السعودية على خارطة السياسة العربية تلقائيًا، لاسيما وأنه قائم على سند إضافي ثابت عبر مجلس التعاون الخليجي، وتبدلت مراكز الثقل في صناعة القرار العربي المشترك (على ندرته)، وهو ما تبين في

التعامل مع الثورة الشعبية في ليبيا، وفي التعامل مع الثورة الشعبية في اليمن، ثم في الخطوات الأولى لتطور التعامل العربي الرسمي مع الثورة الشعبية في سورية، وسيان ما سيؤول إليه نظام الحكم في كل من اليمن وسورية، بعد ليبيا، فالثابت

أن المرحلة الانتقالية التالية لجميع الثورات الخمس في الوقت الحاضر، ستحافظ على التبدل الطارئ على مراكز الثقل فترة من الزمن، تطول أو تقصر على حسب سرعة استقرار الأوضاع في الأقطار المعنية، واحتمالات اندلاع ثورات شعبية في أقطار أخرى.

- الحصيلة بالمنظور الأوروبي:

رغم العلاقات الجيدة نسبيًا بين الدول الأوروبية والدول الخليجية، فإنّ الوضع الجديد لا يكفي لتغطية السياسات الأوروبية في مجموع المنطقة العربية،

- قبل الثورات:

الإنساني الحضاري للفرد في بلد عربي/ إسلامي، مع الإشارة إلى ثبوت القاعدة القائلة: إن عنصر الإنسان هو العنصر الحاسم في بناء الحضارات.

- الحصيطة بالمنظور الأوروبي:

فور انتقال مسار الثورات بقوة إلى محطته الثانية في مصر، أصبح واضحًا لكثير من صانعي الفكر والرأي العام في الغرب الأوروبي أنّ الحدث الجديد في المنطقة العربية، لا يقتصر على «تبديل سلطات»، ولا ينحصر في «قطر بعينه أو بضعة أقطار»، بل يزرع بذور تغيير جذري واسع النطاق، ويشمل المنطقة العربية بأسرها -على الأقل-، ويرقى من حيث طبيعة ما سينشأ عنه إلى مستوى «حقبة تاريخية حضارية» جديدة.

هذا مع فارق جوهري عند المقارنة بتحوّلات تاريخية سابقة، وهو أنّ القوّة الدافعة للتغيير تنطلق من جيل الشبيبة، الذي لا يمثل -بغض النظر عن المستويات الثقافية- نخبة فكرية قائمة بذاتها كما كان في عصر التنوير الأوروبي، أو ما عُرف بحركة الإصلاح الإسلامي في القرن الميلادي التاسع عشر، ولكنه يمثل «حاضنة» لا بدّ أن تنشأ فيها «نخب» جديدة، ستكون توجهاتها عنصرًا حاسمًا في التوجّه الحضاري الشامل للمنطقة، ربما بأثار عالمية واسعة النطاق، مستقبلاً.

- التفاعل الأوروبي مع هذه الحصيطة:

لم يعد يمكن تغييب «عنصر الإسلام» -سلبًا أو إيجابًا- من بين عناصر صناعة الحدث، إنّما انتقلت العلاقات الأوروبية/ الغربية مع المنطقة العربية/ الإسلامية من صيغة «الاستعمار والاستقلال»، وما ينبثق عن هاتين الكلمتين، إلى صيغة «التدافع الثقافي والفكري والحضاري» من وراء الحدث السياسي والأمني والاقتصادي، وذلك في فترة ما عُرف بالصحوّة الإسلامية بدءًا بمطلع سبعينيات القرن الميلادي العشرين، ثم في فترة ما بعد الحرب الباردة،

لم تقطع في السنوات الماضية قبل الثورة مناقشة أطروحات صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وبغض النظر عن رفض كثير ممّا اعتمدت عليه من فرضيات ووضعت من تنبّؤات، وتفنيدتها بالبحوث والدراسات، يبقى من الملاحظ أنّ من يرفض ومن يقبل بتلك الأطروحات ينطلق من موقع «التعالي حضاريًا» على الآخر، لاسيما في المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما يرتبط بصورة المسلم أو صورة العربي في الغرب، التي تعرضت للتشويه زمنًا طويلًا، ممّا ساهمت فيه وسائل الفكر والأدب والإعلام على السواء، وأصبح التسليم بذلك أقرب إلى البدهيات الراسخة في التكوين المعرفي والذهني للعامة، والمتوارثة لقرون، ممّا جعل هدف تغييرها يتطلّب حملة ضخمة مشابهة في الاتجاه الصحيح ولزمن طويل، وهو أمر عسير التحقيق إن لم يكن مستحيلًا.

- مفعول الثورات<sup>(1)</sup>:

يمكن القول: إن الاهتمام الإعلامي الكبير بالثورة الشعبية في مصر خصيصًا، جعل مشاهد يومية متقابلة لممارسات السلطة الاستبدادية، وممارسات المعتصمين في ميدان التحرير، أشبه بحملة مكثفة من هذا القبيل، اختزلت في ١٨ يومًا، وكشفت عن سلوك حضاري للإنسان العادي، فنشرت بشكل غير مسبوق صورًا أخرى اعتُبرت «اكتشافات» ممّا ترمز إليه عناوين معدودة كأمثلة: سلمية الثورة، سرعة تنظيم لجان حماية المدنيين في المناطق السكنية، مظاهر النظافة والأمانة (مركز استعادة المفقودات في ميدان التحرير)، والانضباط أثناء مظاهرات مليونية، دور المرأة المحجبة «الثائرة»، تجاوز المصلين من مسلمين وأقباط، وغير ذلك ممّا أكّد بدهية مغيبّة: الوجه

(١) انظر حول البعد الحضاري لثورة شعب مصر (نموذجًا لسواها): د. نادية مصطفى، «نحو تحليل حضاري لكل مشاهد الثورة المصرية»، ٢٠١١م، في موقع أون إسلام: <http://www.onislam.net/arabic/madarik/special-folders/129765-egyptian-revolution.html>



دون حرج، أو العناصر المباشرة التي تجعل التعامل مع ثورة شعب ليبيا عبر قرار تدخل عسكري سريع، ومع ثورة شعب اليمن عبر قرار تدخل سياسي معيق.. لا داعي لتناول ذلك في هذه الفقرة؛ إذ لا تقطع محاولات التحليل والتفسير المتزامنة مع اتخاذ كل قرار أو الشروع في أي خطوة من هذا القبيل، إنَّما المراد هنا وضع الحدث اليومي والقرار اليومي في نطاق البعد الزمني التاريخي، على أرضية ما سبق الحديث عنه، لاسيما ما يتعلَّق بالبعد الحضاري من وراء الحدث التاريخي.

وتؤكِّد النظرة التحليلية المباشرة أن صناعة القرار السياسي في الغرب الأوروبي تقتصر على التعامل مع عناصر الحدث الظاهرة للعيان، ومن ذلك في مثال الثورات الشعبية العربية جيل الشبيبة، الفئات الشعبية، الأحزاب والجماعات التي سبقتها الأحداث، الأوضاع والمصالح السياسية والاقتصادية، وما شابه ذلك.. إنَّما لا تخلو أي عملية جارية لصناعة القرار من تأثير البعد الحضاري الحاضن للبنية الهيكلية السياسية والاقتصادية في الغرب الأوروبي، بما في ذلك أجهزة صناعة القرار وتنفيذه.

وتشير إلى ذلك عبارات كثيرًا ما تتردَّد في البيانات والمواقف والتصريحات السياسية، وترتبط مباشرة برؤى معينة سارية في الغرب، وقد أصبحت -تحت مفعول ما يسمَّى «المركزية الأوروبية» في الفكر والتطبيق- لا تُذكر بصيغة «هذا منطلقنا الأوروبي/الغربي الذي ندعو إليه..»، بل بصيغة التسليم بصحَّتتها دون جدال، لسائر المجتمعات، وفي سائر الأمكنة والظروف.

هذا في مقدِّمة ما يحدِّد صياغة السؤَال المحوري عن نوعية التعامل الغربي، الحالية والمتوقعة، مع حدث الثورات العربية وحصيلته، على كل صعيد سياسي وأمني واقتصادي إلى آخره، وكذلك من زاوية شموله الجغرافي أو مواقفه القطرية المحلية.

بدءًا بسقوط الشيوعية وأخر ثمانينيات القرن نفسه، وبغض النظر عن التفاصيل، أصبح واضحًا للعيان أنَّ حدث الثورات العربية مفصل تاريخي آخر على صعيد هذه الخلفية من العلاقات الثقافية/ الحضارية، سلبيًا وإيجابًا، من وراء العلاقات السياسية والاقتصادية وسواها.

حتى الآن لا يمكن القول: إن انتشار هذا الاقتناع -كما يتردَّد بمختلف الصيغ على ألسنة صانعي التوجهات الفكرية والقرارات السياسية على السواء- لم ينعكس حتى الآن في صيغة التأثير المباشر على صيغ التعامل السياسية والاقتصادية فيما يُوصف بالسياسة اليومية، ولئن تردَّد كثيرًا أن ما يسمَّى «المعارضة التقليدية المحلية» الموكبة لثورة شعبية عربية كالثورة في سورية، ما زالت عاجزة عن اللحاق بركب التغيير التاريخي الشامل للمنطلقات الفكرية والوسائل التطبيقية، فإن شبيه ذلك يمكن القول به عن مراكز صنع القرار في الغرب الأوروبي، فهي -حتى الآن- أسيرة «الجانب التقليدي» الذي اعتادت عليه من قبل، بينما بدأت مراكز البحوث والدراسات في متابعة «ظاهرة الربيع العربي» متابعة أعمق، بما يشمل البعد الحضاري التاريخي فيما يُتوقع أن يترتَّب عليها<sup>(1)</sup>.

#### رابعًا: تحليل الموقف الأوروبي:

لا تتناول هذه الفقرة تفاصيل صناعة القرار فيما يسمَّى «السياسة اليومية»، كالنقلة الفرنسية عبر قرار إقالة وزيرة الخارجية السابقة، من موقف تأييد الاستبداد الحاكم عند سقوط قيادته العليا، إلى موقف تأييد الثورة الشعبية لحظة انتصارها الأول، أو النقلة الأمريكية من التخويف مما يسمَّى «الإسلام السياسي» إلى الحديث عن تقبُّل وجوده في السلطة

(1) تعرضت وسائل الإعلام الأوروبية لهذا الجانب بصورة متواصلة، ومن ذلك مثلاً ما ورد في صحيفة «نويه تسورنر تسايونج»، أعرق الصحف اليومية السويسرية، تحت عنوان: «جذور الثورة العربية» يوم ٢٠١١/١٢/٦م، و«إلى أين تمضي الثورة العربية؟» يوم ٢٠١١/٤/٨م.

والاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع.

الجانب الثاني: النهج المطلوب اتباعه في عملية البناء، وهو ما يدور محوره حول الجانب المالي والاقتصادي في الدرجة الأولى، والسؤال المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو: ما مواصفات النهج الاقتصادي والمالي المناسب للمعطيات الذاتية من ثروات وطاقت وغيرها، لتحقيق التقدم المادي والتقني والحياة المعيشية الكريمة مادياً في نطاق ما سبق ذكره من مبادئ وقواعد.

وينقلب السؤال من منظور أوروبي/ غربي لينطلق من واقع قائم في الغرب، يعتمد «الليبرالية» (بمعناها الأصلي في الغرب، أي الرأسمالية القائمة على الحرية الشخصية شبه المطلقة في تحصيل المال وتوظيفه) مع ملاحظة ما وصل تطبيقها إليه من نشوب أزمة

متفاقمة حالياً على محور العلاقة بين مواقع السلطة السياسية ومواقع القوى المالية.. فتتحول صيغة السؤال أوروبياً/ غربياً فيما يخص حصيلة الثورات العربية إلى:

ما المعوقات المحلية التي يجب إزالتها والمعطيات التي يجب إيجادها محلياً، كي تتحقق شروط تطبيق «الليبرالية الغربية» -مع بُعد العولمة الذي وصلت إليه- في المنطقة العربية المعنية.

ولا تخفى هنا العلاقة الوثيقة بين هذا السؤال عن النهج أو وسيلة البناء، وما يترتب عليه، وبين السؤال الأول حول الأسس والمنطلقات.

#### خامساً: نظرة استشرافية:

الثورات حدث مفصلي تاريخي يصنع التغيير، ولا تقاس زمنياً بأيامها الأولى، وقد استغرقت الثورة البريطانية من القرن الميلادي السابع عشر عدة

ونصف هنا عند جانين أساسيين في تكوين «الأرضية»، أو تثبيت «الجدور» الأساسية لحقبة بناء حضارية جديدة:

الجانب الأول: المبادئ والقواعد الحاكمة لتفاصيل البنية الهيكلية للأجهزة ولللاقات في أي دولة من الدول، ونجد أن السؤال المحوري المطروح من منظور ثورات شعبية على أنظمة استبدادية هو عن كيفية تحقيق التغيير الجذري المطلوب عمومًا، أو:

ما هي صيغ التغيير المطلوبة وفق المعطيات الذاتية للمنطقة (عقديًا، ثقافيًا، حضاريًا، اجتماعيًا.. سيان، فالعنصر الأهم يكمن في كلمة «الذاتية» توصيفًا لهذه المعطيات): ليتحقق الهدف: الحياة الكريمة بجميع تجلياتها وجوانبها، المعنوية من حقوق وواجبات وحرريات، وفكر وأدب، وإبداع، وما يتصل بذلك.

هذا الهدف بحد ذاته ثابت ومشترك بين البشرية، وعبر التاريخ، لا يتغير وإن تبدلت صياغته التفصيلية.. إنما تتبدل وسائل التغيير لتحقيقه، وهذه الوسائل هي محور السؤال المطروح، ونجد هنا دون استرسال في الأسباب أو تقويمها، أن هذا السؤال المحوري بصدد مستقبل المنطقة عبر ثورات شعوبها، ينقلب في المنظور الأوروبي/ الغربي رأسًا على عقب:

هل / أو كيف يتحقق تغيير «المعطيات الحضارية والذاتية القائمة في المنطقة العربية»، كي تصبح ملائمة لتطبيق الوسائل الموضوعية في مرتبة مسلمت بدهية، في نطاق الرؤية الحضارية والتاريخية الغربية لها؟

هذا ما ينعكس في الدرجة الأولى في الحديث عن آليات الحكم: التعددية والديمقراطية، وما شابها عندما تُربط بالمرجعية العلمانية في البنية السياسية

٣- الخلل المتزايد في البنية الهيكلية المالية، وبالتالي المحور الأول في الموقع الحضاري الغربي، محلياً وعالمياً .

٤- تبدل مراكز الثقل في العلاقات الدولية، على حساب الصيغة السابقة لانفراد الزعامة دولياً في الغرب، وانفرادها غربياً في الدولة الأمريكية.

٥- ارتباط المشروع الصهيوني المحلي في المنطقة العربية بحاضنته الغربية، وتقهره الحتمي بتأثير العوامل السابقة وسواها المؤثرة سلبيًا على حاضنته الغربية.

على خلفية هذه العوامل الإضافية، وتلخيصاً لما سبق يمكن القول استشرافاً لمعالم رئيسة للتعامل الأوروبي الغربي مع مسار الثورات العربية في المرحلة المقبلة:

أولاً: لن يتبدل جوهر الهدف الأوروبي/ الغربي للعمل على تجديد موقعه في صناعة القرار والحدث في المنطقة العربية عبر ركائز بديلة عن الركائز

الاستبدادية المتهوية تبعاً .

ثانياً: تكثيف الجهود للحيلولة دون انتقال الثورات العربية إلى أقطار أخرى، وإن انتقلت لمنع وصولها إلى مثل ما وصلت إليه في تونس ومصر وليبيا؛ نتيجة نجاح الثوار في تحقيق هدفهم، رغم معيقات التدخل الأطلسي.

ثالثاً: تكثيف التركيز على مشاريع واسعة النطاق للتأثير على جيل الشبيبة صانع الثورات العربية، في اتجاه تبني المنطلقات الغربية (الأسس السالف ذكرها) والوسائل (المنهج) في عملية تكوين الدولة وعملية البناء المنبثقة عن الثورة.

قرون حتى بلغت مداها، واستغرقت الفرنسية أجيالاً، واستغرقت البلشفية الروسية عقوداً.. وتميزت جميعاً بوجود قوة «توجيه وتخطيط وتنفيذ» من ورائها، وشهدت مع مرور الزمن انحرافات، وتتميز الثورات العربية بأنها شعبية منطلقاً، وقد تكون «الرقابة الشعبية» ضماناً للحيلولة دون انحرافات محتملة، وإنما يعني ذلك أيضاً الحاجة إلى نشأة قوة «توجيه وتخطيط وتنفيذ» من الحاضنة الشعبية، ورغم ذلك لا يتوقع أن تحتاج إلى قرون أو أجيال لتستقر نتائجها، لاسيما على ضوء تبدل المقاييس الزمنية للتغيير تاريخياً مع تبدل المعطيات التقنية والاجتماعية وغيرها، إنما لا يعني ذلك أن الحصيلة ستستقر قبل وصول جيل الثورة وصولاً طبيعياً إلى مفاصل صناعة القرار في مختلف الميادين.

هذه المرحلة الزمنية بالذات لن تشهد في تعامل الموقع الأوروبي/ الغربي تغييراً يُذكر على صعيد الأهداف، وربما على صعيد الوسائل، وإن شهدت بعض التطوير، إنما توجد عوامل أخرى ذات تأثير على طبيعة هذا التعامل، لم يتطرق إليها الحديث طلباً للإيجاز، ويمكن تعداد عناوينها:

١- عوامل ذاتية مؤثرة على القوة الذاتية لمسيرة الغرب الأوروبي، من الأمثلة عليها تبدل الهرم السكاني في اتجاه انخفاض نسبة القوى المنتجة العاملة والمتخصصة، وارتفاع نسبة القوى المستهلكة من المتقاعدين.

٢- تأثير الضغوط المتزايدة على فئات متضررة داخل المجتمعات الأوروبية من العولة الليبرالية/ الرأسمالية، وظهور بدايات أولى لتأثير الثورات الشعبية العربية عليها، كما هو الحال في إسبانيا قبل سواها .

دراسة المعطيات والمتغيرات لتستخرج منها «صيغاً استراتيجية» ومرحلية للتعامل معها، وهذا مقابل افتقاد ذلك في مرحلة الثورة، والحاجة الماسة إلى تطوير ما يتوافر في الساحة العربية من مراكز للبحوث وآليات لصناعة القرار، وإلى تطوير العلاقات فيما بينها في اتجاه التكامل والتعاون، وإلى مراعاة التحامها بما صنعت الثورات العربية، ووضع جيل الشبيبة في الصدارة.

ويعني ذلك أن تعامل الثورات العربية مع القوى الخارجية، بما في ذلك الأوروبية/ الغربية، لن يكون نتيجة طرح فكري نظري، بل نتيجة تفاعل مباشر بين التطورات الميدانية التي تصنعها الثورات، وبين التطورات الضرورية التي تحتاج إليها «صناعة الفكر وصناعة التصورات» عبر الوسائل التقليدية المتوافرة، وعبر نشأة الوسائل الجديدة المنبثقة عن الثورات نفسها.

رابعاً: دعم القوى المعارضة التقليدية الأقرب إلى الفكر والتطبيق الأوروبيين، والتي ما تزال موجودة بدرجة محدودة نسبياً في الأقطار العربية عموماً، رغم إدراك أن دورها لن يتجاوز حدود إعاقه استقلالية الثورات العربية واستقلالية ما ينبثق عنها.

خامساً: مضاعفة المعونات المالية تحت عناوين الدعم الاقتصادي التنموي، للتأثير من خلالها على صناعة القرار في الميادين السياسية والأمنية، وغيرها.

سادساً: التركيز على التنظيمات والجماعات ومراكز التوجيه ذات المنطلقات الإسلامية، في إطار ما يُطرح تحت عنوان «النموذج التركي» لتطعيم التوجه الإسلامي بعناصر «التوجهات الغربية» في مختلف الميادين.

لا نزال في المرحلة الراهنة في «خضم» صناعة الحدث، وهو ما يعني عدم وجود «وصفة» تفصيلية مسبقة للتعامل مع عوامل التأثير الخارجية، كالتأثير الأوروبي/ الغربي على حدث التغيير الجاري عبر الثورات العربية، لاسيما وأننا نجد في هذه المرحلة الانتقالية، أن من يصنع ذلك التأثير، ويحدد أهدافه ووسائله، يعتمد على شبكات متوافرة ومستقرة نسبياً من مراكز البحوث وآليات صناعة القرار، تعمل عبر

## معلومات إضافية

### مجموعة الثماني:

مجموعة الثماني، أو مجموعة الدول الصناعية الثماني، هي تجمع لكبرى الدول الصناعية في العالم يعقد قمة سنوية. ومجموعة الثماني ليست مؤسسة ولا هي منظمة دولية، ولا تمتلك قاعدة شرعية، بل هي تأخذ على الأكثر صبغة «النادي» للبحث في عدد من القضايا الدولية الحينية.

ويتم تداول رئاسة المجموعة سنويًا بين الدول الأعضاء، وتبدأ فترة الرئاسة من ١ يناير/ كانون الثاني من كل سنة.

### التركيبة والأعضاء:

تضم المجموعة الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وروسيا الاتحادية وإيطاليا، والمملكة المتحدة، وفرنسا وكندا. ويعتبر الاتحاد الأوروبي عضوًا بالمجموعة، ويمثله في اجتماعات القمة السنوية رئيس المفوضية الأوروبية.

### القوة الاقتصادية:

يمثل مجموع اقتصادات الدول الأعضاء نحو ٦٥٪ من اقتصاد العالم، وأغلبية القوة العسكرية بما في ذلك الأسلحة النووية، في حين يمثل عدد سكان الدول الأعضاء ١٤٪ من سكان العالم.

### التأسيس:

عقد أول اجتماع لمجموعة الثماني سنة ١٩٧٥م برامبويه الفرنسية بدعوة من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان، ودعي إليه زعماء حكومات ألمانيا الغربية، وإيطاليا واليابان، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية. واتفق الزعماء الستة عقب القمة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، مشكلين بذلك مجموعة الست.

وفي سنة ١٩٧٦م انضمت كندا إلى المجموعة بناء على توصية من الرئيس الأميركي آنذاك جيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبع. وفي سنة ١٩٧٧م دعي الاتحاد الأوروبي ممثلًا في شخص رئيسه -وهو رئيس الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية- لحضور الاجتماعات.

وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٩١م، أصبحت روسيا تحضر اجتماعات المجموعة التي صارت تعرف بمجموعة السبع زائد واحد. وبمبادرة من الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام ١٩٩٧م لتتحول إلى مجموعة الثماني.

### القمة السنوية:

يحضر القمة السنوية التي تعقد في منتصف السنة لمدة ثلاثة أيام زعماء الدول الثماني الأعضاء، وتتحمل الدولة الحائزة على الرئاسة مسؤولية التخطيط، واستضافة مجموعة من الاجتماعات الوزارية التحضيرية التي تسبق القمة.

## قمة الثماني وثورات الربيع العربي:

فرضت الثورات العربية نفسها على رأس جدول أعمال قمة الدول الصناعية الكبرى الثماني (الولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا، وإيطاليا وألمانيا، وكندا واليابان وروسيا) التي عقدت في شهر مايو ٢٠١١م في مدينة دوفيل الفرنسية.

ركزت القمة في اجتماعاتها، على التطورات المتسارعة في العالم العربي بعد الثورتين التونسية والمصرية، وأكدت المجموعة على دعمها للربيع العربي وخاصة للانتقال الديمقراطي في مصر وتونس، وأعلن قادة المجموعة عن دعم مالي بقيمة أربعين مليار دولار، «للمساهمة في عملية التحول الديمقراطي بالدول العربية التي تتطلع شعوبها إلى الحرية».

وبحسب تصريحات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ستقدم بنوك التنمية الدولية - باستثناء صندوق النقد الدولي - حوالي عشرين ملياراً وأكثر من عشرة مليارات من التعهدات الثنائية وعشرة مليارات من دول الخليج العربي.

ومن بين العشرة مليارات دولار من التعهدات الثنائية ستبلغ حصة فرنسا المقدمة إلى مصر وتونس مليار يورو.

كما تقدمت وزارت الخارجية والخزانة الأميركية بطلب إلى مجموعة الثماني، لتحويل الديون المصرية إلى استثمارات في المستقبل، مع التزام الولايات المتحدة الأميركية بمبادلة هذه الديون.

ووفق نموذج المساعدة التي قدمت إلى أوروبا الشرقية بعد سقوط جدار برلين، سيضع المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية خبرته ومهاراته تحت تصرف الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. وحددت كل من مصر وتونس اللتين تشهدان موسمًا سياحيًا كارثيًا، احتياجاتهما وتبلغ ١٠ مليارات دولار للقاهرة حتى منتصف ٢٠١٢م، و٢٥ ملياراً لتونس على ٥ سنوات.

وقال جوناثان شارل من البنك الأوروبي للإعمار والتنمية: «نحن نعمل لتحديد أين هي الاحتياجات، لكن ما هو مؤكد هو أن الاحتياجات كبيرة. قبل عملية الاستثمار على هذه البلدان أن تثبت أنها ستواصل طريقها نحو الديمقراطية، يجب علينا أن نلمس التقدم الاقتصادي قبل تقديمنا المال».

وصرح مسؤول ملف قروض الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي «مسعود أحمد» قائلاً: «البلدان (مصر وتونس) يواجهان الآن جملة من المصاعب، أسعار الغذاء والوقود ارتفعت، إنهم يدفعون الكثير من أجل الاقتراض، السياحة قلت، لذلك فهم بحاجة إلى تمويل لتحقيق التوازن الفوري في احتياجات الدفع، وهنا يتدخل البنك الدولي».

وخلال القمة صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الربيع العربي يجب أن يؤدي إلى إصلاح سياسي بالموازاة مع تطور اقتصادي قائلاً: «سنناقش بعمق الطريقة التي تمكننا من تقديم الدعم الكامل لدول مثل مصر وتونس، ولا يقتصر ذلك على ضمان انتقال ديمقراطي، بل يجب أن ترافقه تنمية اقتصادية».

كما اعتبر رئيس المفوضية الأوروبية «جوزيه مانويل باروسو» أن المهم في هذه المرحلة «ليس فقط الدعم الاقتصادي، بل تحقيق الانخراط الأكبر مع هذه المجتمعات المدنية، وأعتقد أنهم جاهزون، دعونا الآن نفعل كل

ما في وسعنا من أجل دعم الربيع العربي».

ودعا المشاركون في القمة النظامين الليبي والسوري إلى الكف عن استخدام العنف والقمع، والاستجابة إلى تطلمات شعوبهما، وأكد على أن النظامين فقدوا شرعيتهم.

وحذر المشاركون الرئيس بشار الأسد من أن استمرار القمع وعدم الاستجابة لمطالب شعبه سيدفع أمريكا وأوروبا إلى النظر في خطوة «تصعيدية» جديدة، وهي اعتبار الرئيس السوري «فاقدًا للشرعية»، مما يفتح الباب لمطالبته بعد ذلك بـ«الرحيل».

وندّد ساركوزي في مؤتمره الصحفي عقب انتهاء القمة باستخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين في سوريا، قائلاً: «بالنسبة لسوريا كما قلت بالأمس: إن الوضع غير مقبول، وإنني صدمت من سلوك الحكومة السورية، وبنود الإعلان النهائي لقمة الثماني واضحة بالتدريج والاستتكار في استخدام القوة ضد الاحتجاجات السلمية».

وفي الشأن اليمني أدان البيان الختامي للقمة «اللجوء إلى العنف ردًا على التظاهرات السلمية في كل أنحاء اليمن»، وقال: «نطالب بإلحاح الرئيس صالح باحترام تعهداته في الحال، والعمل على مراعاة المطالب المشروعة للشعب اليمني».

#### المصدر:

الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DF9B11C5-9488-44C5-983A-EB51CF9B9D36.htm>

وكالة يورو نيوز، انظر الروابط:

<http://arabic.euronews.net/2011/05/27/g8-deauville-partnership-for-arab-spring-nations>

<http://arabic.euronews.net/2011/05/27/sarkozy-condemns-syrian-leaders>

<http://arabic.euronews.net/2011/05/27/g8-throws-its-weight-behind-arab-spring>

<http://arabic.euronews.net/2011/05/28/g8-announce-aid-package-for-egypt-and-tunisia>

موقع الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، أنظر الرابط:

[http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category\\_ID=1762](http://www.sis.gov.eg/Ar/LastPage.aspx?Category_ID=1762)

# المشروع الإيراني في المنطقة

## «واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية»



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) - أنقرة .

### ملخص الدراسة

أعدت الثورات التي تشهدها بعض الدول العربية خلط الأوراق الجيو-بوليتيكية في المنطقة العربية بشكل كبير، وعلى الرغم من أنّ الشكل النهائي لما سينتج عن هذه الثورات لم يظهر بعد، إلا أنّ معظم الفاعلين الإقليميين يعتقدون أنّ الفرصة سانحة لاستغلال، وتوجيه هذا التحول لصالحهم، قبل أن يرسو باتجاه مضاد لنفوذهم الإقليمي.

اللاعب الإيراني هو واحد من بين هؤلاء اللاعبين الذين كانوا يعتقدون أن الثورات تصبّ في مصلحتهم؛ لأنها تقتصر حصراً على الدول الحليفة للولايات المتحدة، إلا أنّ الأمور سرعان ما انقلبت مهددة المشروع الإيراني الإقليمي برُمته مع وصول الثورات إلى سوريا؛ حيث النظام السوري الحليف.

يتناول البحث المشروع الإقليمي الإيراني وأدوات تنفيذه ومستقبله بعد التطورات في المنطقة العربية. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يركّز على المشروع الإقليمي الإيراني في مرحلة مفصلية في ظل التطورات الداخلية التي تشهد نزاعاً بين رئيس الجمهورية الإيرانية ومعسكره وحلفائه، وبين الولي الفقيه المرشد الأعلى وتابعيه ومريديه، والتطورات الخارجية الإقليمية وعلى رأسها الثورات العربية.

ويقوم البحث بنقل الثورات العربية من خلال العدسة الإيرانية؛ ليربط من خلالها انعكاسات الثورات على إيران، ومستقبل المشروع الإيراني في ظل هذه الانعكاسات.

ورغم أنّ الجزم بربح أو خسارة إيران، وتقدّم أو تراجع المشروع الإيراني بشكل قاطع وبأثر غير ممكن حالياً، بانتظار وضوح الأحداث كلياً، إلا أنّ ذلك لا يلغي إمكانية تقديم تصوّر مستقبلي لانعكاسات الثورات العربية على مصالح إيران والمشروع الإيراني في الدوائر العربية المختلفة، بما في الانعكاسات العامة المحتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من خلال المعطيات المتوافرة.

وإذا كانت إيران قد تحقّق بعض المكاسب على المدى القريب، فإنه من المنتظر أن تعاني إيران على المدى المتوسط والبعيد من خسائر فادحة، قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدّت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءاً من فلسطين، ومروراً ببلدان العراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران.



# المشروع الإيراني في المنطقة

## «واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية»



علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية (USAK) <sup>(1)</sup> - أنقرة

مقدمت:

أعادت الثورات التي تشهدها بعض الدول العربية خلط الأوراق الجيو-بوليتيكية في المنطقة العربية بشكل كبير، وعلى الرغم من أنّ الشكل النهائي لما سينتج عن هذه الثورات لم يظهر بعد، إلا أنّ معظم الفاعلين الإقليميين يعتقدون أنّ الفرصة سانحة لاستغلال، وتوجيه هذا التحول لصالحهم، قبل أن يرسو باتجاه مضاد لنفوذهم الإقليمي.

اللاعب الإيراني هو واحد من بين هؤلاء اللاعبين الذين كانوا يعتقدون أن الثورات تصبّ في مصلحتهم؛ لأنها تقتصر حصراً على الدول الحليفة للولايات المتحدة، إلا أنّ الأمور سرعان ما انقلبت مهددة المشروع الإيراني الإقليمي برؤيته مع وصول الثورات إلى سوريا؛ حيث النظام السوري الحليف.

وفي هذا الإطار يتناول البحث مستقبل المشروع الإيراني بعد التطورات في المنطقة العربية. وتكمن أهمية الموضوع في كونه يركّز على المشروع الإقليمي الإيراني في مرحلة مفصلية في ظل:

1- التطورات الداخلية التي تشهد نزاعاً بين رئيس الجمهورية الإيرانية ومعسكره وحلفائه، وبين الولي الفقيه المرشد الأعلى وتابعيه ومريديه <sup>(2)</sup> ناهيك عن الشكوك التي تثار حول مستقبل المرشد الأعلى وولاية الفقيه <sup>(3)</sup>.

2- التطورات الخارجية الإقليمية التي تشهد ثورات شعبية عربية في عدد من الدول العربية، سواء الحليفة لها، أو تلك التي لا تتوافق مع إيران على السياسة الإقليمية.

وينظر البحث إلى الثورات العربية من خلال العدسة الإيرانية؛ ليربط من خلالها انعكاسات الثورات على إيران،

(1) البحث قد لا يعبر بالضرورة عن رأي (USAK) وإنما يعبر عن رأي الباحث.

(2) للتفاصيل حول هذا الموضوع يمكن مراجعة المقالات التالية للباحث:

- النجادية في مواجهة الولي الفقيه: معارك تحديد النفوذ بين المرشد والرئيس، إسلام أون لاين نت، ٢٠١١/٥/٢، على الرابط التالي:

[http://www.islamonline.net/ar/IOLArticle\\_C/1278407837266/1278406720653/IOLArticle\\_C](http://www.islamonline.net/ar/IOLArticle_C/1278407837266/1278406720653/IOLArticle_C)

- محددات فهم الصراع على السلطة في إيران: تحالف النجادية مع «العقيدة المشائية» ضد ولاية الفقيه، مجلة البيان، عدد ٢٨٧ - رجب ١٤٣٢ هـ/

<http://www.albayan.co.uk/text.aspx?id=951>

حزيران ٢٠١١م، على الرابط التالي:

(3) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع وعملية استخلاف المرشد الحالي، انظر:

- المرشد الأعلى القادم في إيران، تقرير راند، قراءة علي حسين باكير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١١/٣/٢٠، على الرابط التالي:

[www.aljazeera.net/NR/exeres/1B752347-3B93-4AEF-B8E2-202CC7A2877E.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1B752347-3B93-4AEF-B8E2-202CC7A2877E.htm)

## المشروع الإقليمي الإيراني وأدواته

### أولاً: ماهية المشروع الإقليمي الإيراني:

يعتقد كثيرون أنّ مجرد الحديث عن مشروع إيراني في المنطقة العربية مسألة تتعلق بموقف عدائي مسبق من إيران، وأنّ الباعث لهذا تصورات غير موضوعية عن دور وسياسة إيران في المنطقة، في الوقت الذي تهدف فيه إلى الدفاع عن القضية الفلسطينية والمقدسات الإسلامية في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل.

**من الطبيعي أن لا ننتظر أن يطرح الإيرانيون مشروعهم الإقليمي القائم في المنطقة العربية بشكل علني أو واضح، صريح أو شفاف؛ لكونه يقوم على مبررات غير مشروعة، وأطماع تاريخية تقوم على متلازمة الهيمنة والسيطرة الفارسية، لكن يمكن تلمس معالمه من خلال المواقف والتصريحات وحتى الأطروحات الإيرانية الحديثة.**

مثل جهات النظر هذه، كانت منتشرة بشكل كبير في العالم العربي حتى وقت قصير، لكنّ تطور الأحداث في المنطقة كشف حقيقة أنّ المشروع الإيراني ليس وهمًا نختلقه من عندنا، ولا تضخيماً نستجلبه، وإنما هو حقيقة واقعة.

من الطبيعي أن لا ننتظر أن يطرح الإيرانيون مشروعهم الإقليمي القائم في المنطقة العربية بشكل علني أو واضح، صريح أو شفاف؛ لكونه يقوم على مبررات غير مشروعة، وأطماع تاريخية تقوم على متلازمة الهيمنة والسيطرة الفارسية.<sup>(1)</sup>

لكن يمكن تلمس معالمه من خلال المواقف والتصريحات وحتى الأطروحات الإيرانية الحديثة، وكلها تدور حول رؤية الإمام الخميني التي تجسّد جوهر المشروع الإيراني الطموح الذي عبّر عنه بنفسه، وفق ما نقله عنه الرئيس الإيراني السابق أبو الحسن

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، انظر: علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة «ما الفرق بين إيران وإسرائيل؟»، دورية مدارات استراتيجية - مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢، مارس/يونيو ٢٠١٠م،

على: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599639>

ومستقبل المشروع الإيراني في ظل هذه الانعكاسات. ويحاول في هذا الإطار الإجابة على عدد من الأسئلة التي تشكّل جوهر الموضوع، **والإشكالية الأساسية:** ما هي رؤية طهران لواقع التغيير في المنطقة؟ ما هي الانعكاسات التي تركتها الثورات العربية على

النفوذ الإيراني في المنطقة؟ ما هو مستقبل المشروع الإقليمي الإيراني في ظل هذه الانعكاسات؟

ويتألف البحث من ثلاثة محاور، وخاتمة تتضمن خلاصة واستشرافاً مستقبلياً، ويتوزع على الشكل التالي:

### - المشروع الإقليمي الإيراني وأدواته:

- ماهية المشروع الإقليمي الإيراني.
- أدوات تنفيذه.

### - رؤية إيران لواقع التغيير الثوري في المنطقة العربية:

- الموقف الإيراني من الثورات العربية.
- منطلقات وأهداف التنظير الإيراني لهذه الرؤية.
- انعكاسات الثورات العربية على المشروع الإيراني في المنطقة:

- دائرة الخليج العربي واليمن.
- دائرة مصر.
- دائرة فلسطين ولبنان.
- دائرة سوريا.

خاتمة: خلاصة ومستقبل المشروع الإيراني.

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المنهج المستخدم في البحث استند في مجمله على المزج بين أدوات المنهج الوصفي فيما يتعلق برؤية الدولة الإيرانية لواقع التغيير في المنطقة العربية، وبين أدوات المنهج التحليلي الاستنباطي والاستقرائي في المحاور الأخرى.

## ٢- مشروع «الاستراتيجية الوطنية - نظرية أم القرى»: (٤)

وصاغها محمد جواد لاريجاني، وكان من كبار صنّاع السياسة الخارجية الإيرانية، وكبير مستشاري الرئيس الإيراني آنذاك هاشمي رفسنجاني. وضع لاريجاني أفكار هذه الاستراتيجية في الثمانينات، وتم استئنافها في التسعينيات، ويقوم من خلالها بإعطاء هالة من القدسية لموقع إيران في العالم الإسلامي (يعتبرها أم القرى وأن واجب الدفاع عنها يعلو أي مصلحة أخرى) (٥)، كما في إعطاء أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية للتمدد الإقليمي وفرض الهيمنة (٦).

### تؤكد هذه الاستراتيجية في خطوطها العريضة على

#### ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لإيران: (٧)

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني، وعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع عن أمن إيران.
- التوسع إقليمياً.

ويفسّر لاريجاني النقطة الأخيرة بقوله: هذه الاستراتيجية تحتم على إيران أن لا تحد حدودها

(٤) للمزيد من التفاصيل، انظر:

Mohammad Mohaddessin, Islamic Fundamentalism - The new Global Threat -: chapter IV, «Mother of All Islamic Lands»-The Mullahs> Foreign Policy, 1993, at this link <http://islamic-fundamentalism.info/chIV.htm>

(٥) للمزيد من التفاصيل حول نظرية أم القرى في الاستراتيجية الوطنية

الإيرانية، راجع: إيران أم القرى كما صاغها محمد جواد لاريجاني في كتابه «مقولات في الاستراتيجية الوطنية»، مجلة الراصد، العدد الثامن والستون، صفر ١٤٣٠ هـ، على الرابط التالي:

<http://alrased.net/site/topics/view/1221>

(٦) للمزيد حول الاستراتيجيات الإيرانية في السياسة الخارجية، ومنها نظرية أم القرى، انظر:

Abdolamir Nabavi, The Range in Iran's Idealistic Foreign Policy: Ebbs and Tides, International Politics bi journal, Winter-Spring 2009 , at this link:

[www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf](http://www.int-politics.com/Articles/No3/ablolamir%20nabavi.pdf)  
(٧) انظر:

Mohammad Mohaddessin, Islamic Fundamentalism - The new Global Threat : chapter IV, Op. Cit.

بني صدر الذي قال: «أخبرني -أي الخميني- أنه كان يريد إقامة حزام شيعي؛ للسيطرة على ضفتي العالم الإسلامي، كان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح سيدياً لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج «الفارسي» للسيطرة على بقية العالم الإسلامي» (١).

وما يدعم صحة هذا التصور الأطروحات الإيرانية اللاحقة التي أخذت أشكالاً متنوعة على مختلف المستويات: السياسية، والدينية، والأكاديمية، والإعلامية، وتعبّر في جوهرها عن هذا المشروع؛ لأنها تصبّ في خدمة نفس الفكرة، لعل أبرزها:

#### ١- مشروع الشرق الأوسط الإسلامي: (٢)

وطُرح سياسياً بعد احتلال العراق، وبالتزامن مع مشروع الشرق الأوسط الكبير، علماً بأنّه يتضمن تقاطعات في المنطقة العربية مع المشروع الأمريكي، وهو ما انعكس تفاهماً بين طهران وواشنطن في عدد من المراحل في أفغانستان والعراق تحديداً، وغيرها من المناطق العربية. وتقوم إيران الآن بإعادة الترويج للمشروع حالياً في ظل تفجر الثورات العربية تحت مسمى أنها ثورات صحوة إسلامية مستمدة من ثورة الخميني. (٣)

(١) مقابلة مع الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، برنامج «زيارة خاصة» الذي يقدمه سامي كليب على قناة الجزيرة، حلقة بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٠م، مجاوباً على سؤال «هل كان الإمام الخميني يحدّثك عن علاقته بالجوار العربي، مع دول الخليج؟ وهل كانت لديه أطماع للتقدّم عسكرياً تجاه هذه الدول من أجل تصدير الثورة مثلاً؟».

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال: إيران تسوق لـ«شرق أوسط إسلامي»، إسلام أون لاين، نت، ٩/٦/٢٠٠٥م، متوافر على الرابط التالي:

[www.alwihdah.com/news/news/2010-04-26-667.htm](http://www.alwihdah.com/news/news/2010-04-26-667.htm)

(٣) انظر على سبيل المثال: نبوءة إيرانية، ثورة مصر تؤسس لشرق أوسط إسلامي، ميدل إيست أون لاين، ١/٢/٢٠١١م، على:

[www.middle-east-online.com/?id=104295](http://www.middle-east-online.com/?id=104295)

دول المنطقة في إطار التعاون الإقليمي، ونظرًا إلى مكانتها الأفضل، فإنها لن تسمح للأخريين بأن يهددوا مصالحها القومية الوطنية، وقيمها الحيوية.

وبناءً على ما جاء في الوثيقة، فإن إيران بصدد التحول إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)، وهو ما يعني: (١)

أن إيران ستكون بؤرة ومركز منطقة جنوب غرب آسيا، تكرر الوثيقة استخدام هذا المصطلح؛ كي تتجنب ذكر العرب مباشرة، بالنظر إلى قوتها وقدراتها الوطنية، ومكانتها الجغرافية السياسية، والجغرافية الاستراتيجية الاقتصادية، ودورها الاتصالي.

ستلعب إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

وباستثناء أفغانستان التي تسبب عادة لوسط آسيا وتركيا لأوروبا، فإن باقي الدول عربية.

#### ثانياً: أدوات تنفيذ المشروع الإيراني (٧):

في سعيها لتنفيذ هذه الاستراتيجيات التي تدور حول مشروع واحد، تسخر إيران كل قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، (٨) ويتم توظيف هذه القدرات في إطار ٤ آليات أساسية على الصعيد الإقليمي:

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) انظر: علي حسين باكير، السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة «ما الفرق بين إيران وإسرائيل»، مرجع سابق.

(٨) للاستزادة حول كيفية توظيف هذه القدرات في خدمة المشروع الإيراني، يرجى مراجعة: المشروع الإيراني الإقليمي والدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، تاريخ ١/٦/٢٠٠٩م.

الجغرافية من دورها؛ إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي، وهذه لحظة تاريخية. (١)

#### ٣- مشروع الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (٢٠٠٥ - ٢٠٢٥م): (٢)

وهي وثيقة رسمية (٣) تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين سنة وفقاً للاستراتيجية، (٤) فمن المفترض أن تحظى إيران بخصوصية على المستوى الدولي، وتتحول إلى قوة دولية (سياسية، واقتصادية، وعسكرية، وتكنولوجية) ومصدر إلهام للعالم الإسلامي؛ اعتماداً على الإرادة الوطنية، والاجتهاد الجماعي، والتعاطي البناء والمؤثر في العلاقات الدولية، على أن ينعكس ذلك إقليمياً في تحقيق عدد من الأهداف: (٥)

- أن تكون إيران باعتبارها مركز قوة عاملاً للاستقرار والنظام.
- تستطيع إيران عن طريق ازدهار مكانتها أن تُحدث توازناً استراتيجياً في المنطقة.
- مع وصول إيران إلى مكانة أفضل يصبح بإمكانها معاقبة اللاعبين الذين يضررون بالتعاون الإقليمي.
- تستطيع إيران أن تحافظ على أمنها وسائر

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) أعطى الدكتور عباس ملكي لمحة شاملة ومقتضبة عنها في مؤتمر خاص، لمزيد من التفاصيل انظر العرض:

Iran>s 20-Year Perspective Document & Iran>s Foreign Relations, Abbas Maleki, 18/5/2005, at:

<http://www.caspianstudies.com/Foreignpolicy/my%20new%20article/Iran's%2020-Year%20Perspective%20Document%20&%20Iran's%20Foreign%20Relations.ppt>

(٣) أتت بعد التصور الذي طرحه أكاديميون حول مشروع «حوزة إيران الحضارية» التي تشمل المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقاً والمحيط الهندي جنوباً والخليج (الفارسي) غرباً، والقوقاز والبحر الأسود والبحر المتوسط شمالاً.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: محسن رضائي بازتاب، إيران والفكر الإقليمي، (الصدى) ٢٦/٣/٢٠٠٥م، نقلته: مختارات إيرانية العدد ٥٨ - مايو ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:

[www.altanweer.net/articles.aspx?id=20047&page\\_id=0&page\\_size=15&links=false](http://www.altanweer.net/articles.aspx?id=20047&page_id=0&page_size=15&links=false)

(٥) نفس المرجع السابق.

## ١- في إيران (٣)

أمّا في البلدان التي لا يتواجد فيها الشيعة، فيتم التعويل على حركات إسلامية ذات توجه قريب، أو حتى امتطاء موجتها تحت شعار المقاومة؛ لاستخدامها ك (Proxy)، فيما الهدف الحقيقي استغلالها للأجندة الإيرانية القوميّة الخاصة. ولم يعد ذلك خافياً على أحد خلال السنوات القليلة الماضية، ولا يحتاج إلى أي جهد في ظل الشواهد على الأرض، سواء في لبنان، أو فلسطين، أو اليمن أو البحرين، أو غيرها من الدول.

### ٣- زيادة القوّة العسكرية: (٤)

وهدفها فرض إيران كقوّة إقليمية ذات ردع استراتيجي، ولهذا نرى أنّ النظام الإيراني يعتمد تطوير قدراته الصاروخية، وهي قدرات ذات طابع هجومي، إضافة إلى نيته تطوير قدرات نووية كضامن رادع لبقاء النظام، ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة. وهو على الرغم من ذلك يسعى إلى التمدد في داخل الدول العربية عبر السفارات (٥)، أو البعثات، أو المؤسسات،

(٣) للمزيد من التفاصيل حول علاقة حزب الله العضوية بإيران ودوره في المشروع الإيراني، راجع: كتاب حزب الله تحت المجهر رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل، علي حسين باكير، إصدارات الراصد، ٢٠٠٦م.

(٤) حول قدرات إيران العسكرية، راجع:

Unclassified Report on Military Power of Iran, Congressional Directed Action, April 2010, at: [www.foxnews.com/projects/pdf/IranReportUnclassified.pdf](http://www.foxnews.com/projects/pdf/IranReportUnclassified.pdf)

الترجمة العربية للترتيب قام بها الباحث ومتوافرة في ثلاثة أجزاء على

هذه الروابط: <http://alibakeer.maktoobblog.com/1599675>

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599705>

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599749>

(٥) حتى الدول الإسلامية غير العربية تعاني من استخدام إيران لسفاراتها كوكبر، انظر مثلاً: التشيع يثير قلق الماليزيين، الجزيرة نت، ٢٠١٠/١٢/٣١، على الرابط التالي:

<http://aljazeera.net/NR/exeres/40BB4377-1E2F-4A12-95-DD-C9C351687A53.htm>

## ١- الخطاب الأيديولوجي - الديماغوجي (١):

وهو خطاب شعبي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل، وتعظيم شأن فلسطين، دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر (٢)؛ ذلك أنّ الغاية من هذا الخطاب هي تحريك الشارع العربي، واستقطابه؛ لخلق بيئة مهية لتقبّل النفوذ الإيراني في العالم العربي تحت شعار مقاومة إسرائيل من جهة، ولزعزعة الأنظمة القائمة عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها من جهة أخرى.

### ٢- خلق أذرع وحركات

موالية لها: ويأتي ذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الإيراني، وترجمته واقعاً عملياً.

ولذلك نلاحظ أنّه في البلدان والأماكن التي يتواجد فيها نفوذ إيراني، هناك حركات وأحزاب تمثل هذا النفوذ بشكل رسمي وعلني، وبتبعية عضوية، وخاصّة عندما تكون شيعة كحزب الله اللبناني الذي أعلن أمينه علناً بأنّه يفتخر أن يكون فرداً تابعاً للولي الفقيه

(١) مصطلح الديماغوجية: كلمة يونانية الأصل مشتقة من (ديموس)

أي الشعب (وجوجية) لها عدّة معاني، لكن الغالب أنها تعني العمل، ويصبح المقطع بمعنى «العمل الشعبي». أمّا الديماغوجية اليوم، فهي تدل على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية التي يلجأ إليها السياسيون لإغراء الشعب، وتملق الجماهير، واكتساب رضاها، والتسلط عليها بأن تُزين لها أهواءها، وأن تُفتتن بحيل البيان وممسول الألفاظ؛ لاستثارة حماسها ولعلها أكثر مما هو في إرشادها إلى مصالحها الحقيقية. ويقال: «الديماغوجي هو القائد الذي يبشّر بمبادئ يعلم هو أنها باطلة لجموع يعلم أنها مغفلة».

(٢) يقول أحد الكتاب الإيرانيين من القومية الأذرية: «أنا مسلم شيعي، لا أستطيع أن أفهم كيف يحاول أن يبرر النظام دفاعه عن فلسطين من منطلق إسلامي، في حين أنّه يساند أرمينيا المسيحية التي تحتل ٢٠٪ من أراضي أذربيجان (المسلمة)... في هذا نفاق وتعارض مع الإسلام والطائفة.. وهو دليل على التلاعب بالقضية الفلسطينية»، ولا شك أنّ ما عبر عنه هذا الكاتب لا ينطبق على الحالة الأذرية فقط، بل وكذلك بالنسبة للشيشان في روسيا، بل وفي أفغانستان والعراق، فالمحتل الأمريكي والإسرائيلي يبعد أمتار قليلة فقط عن الحدود، ونرى صفقات وتفاهات هناك، بينما تكافات في أماكن أخرى!!

وقد شهدنا قديماً مثل هذه الصفقات بين إيران وإسرائيل، وبين إيران وأمريكا، والتي تتجدد في الاستحقاقات الإقليمية المصرية، ما يعني أنها ليست استثناءً، أو حالة شاذة خارجة عن السياق، وإنما نهج متبع يأتي دومًا على حساب دول المنطقة.<sup>(٥)</sup> في هذا الإطار، يعتقد رئيس المجلس الوطني الإيراني- الأمريكي، وأستاذ العلاقات

**تلجأ إيران إلى الصفقات مع من تصفهم بأعدائها؛ طالما أن ذلك يصب في مصلحتها، وخدمة تحقيق مشروعها في المنطقة العربية ولسياساتها الخارجية دور كبير في تحديد هذا الإطار**

الدولية المولود في إيران «تريتا بارسى» أن العلاقة بين المثلث الإسرائيلي- الإيراني - الأمريكي تقوم على المصالح، والتنافس الإقليمي والحيو-استراتيجي، وليس على الأيديولوجيا، والخطابات، والشعارات التعبوية الحماسية، فالمحرك الأساسي للأحداث يكمن في العامل «الحيو-استراتيجي»، وليس «الأيديولوجي» الذي يعتبر مجرد وسيلة أو رافعة.<sup>(٦)</sup> لقد استطاعت إيران عبر هذه الأدوات التوسع في مشروعها في المنطقة، وقد وصل المشروع ذروته في السنوات الأخيرة.

هذه المعطيات يعلمها الإيرانيون جيداً؛ فعلى سبيل المثال يقول الباحث الإيراني والخبير في السياسة الخارجية الإيرانية في طهران «فرزاد بيزيشكبور» في

وخاصة جهازها الاستخباراتي عبر فيلق القدس، والحرس الثوري الذي يحرص على تعيين ضباط له في البعثات الدبلوماسية،<sup>(١)</sup> دون أن ننسى الخلايا النائمة والمنتشرة في كل الدول العربية، وآخرها ما كشفت عنه السلطات الكويتية، ومثلها البحرينية.<sup>(٢)</sup>

#### ٤- البراغمية والصفقات:<sup>(٣)</sup>

وتلجأ إيران إلى الصفقات مع من تصفهم بأعدائها؛ «طالما أن ذلك يصب في مصلحتها، وخدمة تحقيق مشروعها في المنطقة العربية. ولسياساتها الخارجية دور كبير في تحديد هذا الإطار»<sup>(٤)</sup>.

(١) كالمسفير الإيراني السابق للعراق «حسن كاظم قمي» والسفير اللاحق أيضاً «حسن داناهاار» وهم ضباط في فيلق القدس. المرجع السابق.

(٢) للتفاصيل حول شبكة التجسس الإيرانية في الكويت، انظر:

[www.alarabiya.net/articles/2010/05/01/107370.html](http://www.alarabiya.net/articles/2010/05/01/107370.html)

[http://arabic.cnn.com/2011/middle\\_east/3/29/kuwait.iran/index.html](http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/3/29/kuwait.iran/index.html)

[www.alkhaleej.ae/portal/58bc7e28-ba5b-43af-95a2-eb7d3b6d9e41.aspx](http://www.alkhaleej.ae/portal/58bc7e28-ba5b-43af-95a2-eb7d3b6d9e41.aspx)

(٣) ننصح مثلاً بقراءة تفاصيل العرض السري الإيراني المعروف باسم «الصفقة الكبرى»، وكنا أول من تناوله في العالم العربي بالتفصيل الدقيق: انظر مثلاً: الصفقة الكبرى: إيران تفجر المنطقة طائفياً بين لبنان والعراق، علي حسين باكير، الإسلام اليوم، ٢٤/١٢/٢٠٠٦م، على الرابط التالي:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/183818>

- أمّا البي بي سي فقد نشرت خبرها حول الصفقة في ٨/١/٢٠٠٧م، على الرابط التالي:

<http://www.middle-east-online.com/?id=44396>

- لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع: - القصة الكاملة للعرض الإيراني السري لعام ٢٠٠٢م، المساومات الأمريكية- الإيرانية... «إيران غيت» ثانية أم حرب خليج رابعة، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، الجزء ١ و٢، تاريخ: ٦ و٧ و٨/٣/٢٠٠٧م، ويمكن قراءة التقرير على مدونتي على الروابط التالية:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/235068>

<http://alibakeer.maktoobblog.com/237089>

<http://alibakeer.maktoobblog.com/239430>

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل عن السياسة الخارجية الإيرانية: علي حسين باكير، المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩، التقرير الارتيادي الاستراتيجي السنوي للبيان، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، الإصدار السابع، ١٤٣١هـ، ص ٣٠٢-٣٢٤.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول الصفقات والعلاقات الإيرانية الإسرائيلية والإيرانية الأمريكية، يرجى مراجعة:

- عوفر غيت: إيران تسبب إسرائيل علناً وتتعاون معها في السر، ميدل إيست أون لاين، ٢/٥/٢٠١١م، متوافر على:

[www.middle-east-online.com/?id=111418](http://www.middle-east-online.com/?id=111418)

- شلومو بن عامي، إسرائيل وإيران وإعادة إحياء مشروع الصفقة الكبرى، ترجمة علي حسين باكير، مجلة الراصد العدد ٥٦، على:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/842479>

- علي حسين باكير، «محور المصالح» الإسرائيلي الإيراني الأمريكي، صحيفة الغد الأردنية، ١٠/٧/٢٠٠٨م، متوافر على:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1166371>

(٦) للمزيد حول تريتا بارسى أو كتاب حلف المصالح المشتركة (التحالف الغادر التعاملات السرية بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة)، راجع العرض الذي قدّمته حتى قبل صدور الطبعة العربية للكتاب:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/981017>

## رؤية إيران لواقع التغيير الثوري في المنطقة العربية:

### (أ) الموقف الإيراني من الثورات العربية:

#### أولاً: الحالة التونسية:

يعتبر حزب الله في لبنان السبّاق إلى إصدار بيان يربط بين الثورة التونسية والثورة الإيرانية، ويصوّر الموضوع على أنه في إطار المواجهة الأمريكية-الإسرائيلية البحتة،<sup>(٣)</sup> إلا أنّ الموقف الرسمي الإيراني لم يتأخر في التعبير عن هذا التوجه العام، خاصة عبر المرشد الأعلى ورجال الحوزة كالمراجع الديني الكبير آية الله نوري همداني،<sup>(٤)</sup> وآية الله صافي كلبايكاني الأستاذ بالحوزة العلمية وأحد المراجع الكبار في مدينة قم،<sup>(٥)</sup> والمراجع الديني الكبير آية الله مكارم الشيرازي.<sup>(٦)</sup>

وإذا كان من الملاحظ أنّ الشق السياسي أو التسييسي الإيراني للحدث التونسي<sup>(٧)</sup> قد بقي في حدّه الأدنى؛ نظراً لمحدودية حجم ودور وموقع تونس في الخارطة الإقليمية، وفي المشروع الإيراني من جهة، ولسرعة تطور الأحداث وسقوط بن علي من جهة أخرى، فإن الموضوع اختلف تماماً مع وصول الثورة لمصر.

(٣) انظر: حزب الله يعبر عن افتخاره واعتزازه بانتفاضة الشعب التونسي، وكالة أنباء التقريب (تسا)، ٢٠١١/١/١٤م، على الرابط:

www.taghribnews.com/vdchz6nx.23n-6dt4t2.html

(٤) يقول: «إن الشعب التونسي قد استوحى نضاله من الثورة الإسلامية في إيران»، واصفاً الحكومة السابقة في تونس بأنها كانت عميلة للولايات المتحدة وحلفائها.

(٥) يقول: «الثورة التونسية انتصار للدين، الشعب التونسي قدوة لباقي الشعوب المضطهدة كما فعل الشعب الإيراني قبل ثلاثين عاماً».

(٦) يقول: «حدثت في تونس ثورة عظيمة تشبه إلى حد بعيد الثورة الإسلامية في إيران، فبعد أن اعتمدت الحكومة هناك على الأجانب اعتماداً تاماً ثار الشعب عليها، وأجبرها على الفرار من هذا البلد».

(٧) انظر للتفاصيل مواقف العلماء الإيرانيين ونموذج صحافي مقارن بين الشاه وبين علي، عن وكالة أنباء التقريب ووكالة أهل البيت للأنباء:

- إشادة المرجعية الدينية في إيران بالثورة التونسية:

www.taghribnews.com/vdcb90bf.rhbzspukur.html

- وجه الشبه بين ثورة إيران الإسلامية وثورة تونس الشعبية:

http://alorwa.org/article.php?id=176

مقال له بعنوان «إيران وميزان القوى الإقليمي»: (١) «إن النظام العراقي بقيادة صدام حسين لم يعد موجوداً اليوم، أمّا النظام الثاني المعادي لإيران والمتمثل بنظام طالبان الأفغاني، فقد تمّ التخلص منه.

واليوم فإن القادة الجدد للعراق وأفغانستان أكثر قرباً لإيران من أي طرف آخر، وبدلاً من صدام، لدينا الآن رئيس عراقي غير عربي، وفخور بمعرفته وإتقانه للغة الفارسية، وعدد كبير من أعضاء الحكومة العراقية والبرلمان العراقي كانوا قد أمضوا سنوات طويلة في إيران، وأنجبوا أولاداً لهم هنا، ودخلوا مدارس طهران، وتعلموا بها.

كذلك يحتل الشيعة اليوم في العراق ولبنان والبحرين مواقع مهمة داخل الأنظمة السياسية لبلدانهم؛ مما يعطي إيران كنتيجة لذلك اليد العليا في المنطقة».

وزاد عليه أن خرجت مطالبات داخل إيران بإقامة «إيران الكبرى» التي دعا على سبيل المثال الأمين العام لحزب الله الإيراني وعضو مجلس صيانة الدستور السيد محمد باقر خرازي إلى تشكيلها في كلام له منتصف آيار/ مايو ٢٠١٠م؛ لتمتد من أفغانستان إلى فلسطين، وتحكم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ بما يؤدي إلى تدمير إسرائيل والدول المنافسة المجاورة لإيران (الدول العربية)، وظهور المهدي المنتظر.<sup>(٢)</sup>

لكن مع اندلاع الثورات العربية نهاية ٢٠١٠م وبداية عام ٢٠١١م، سرعان ما تعرّض المشروع الإيراني لهزّة حاول القائمون عليه أن يقولوا بداية: إن الثورات تأتي لتصبّ في مصلحتهم، لكن سرعان ما تغيّر التقييم فيما بعد مع تطور الأحداث من بلد عربي إلى آخر.

(١) انظر:

Farzad Pezeshkpor, Iran and the Regional Balance of Power, 5/3/2007, at:

http://mianeh.net/article/iran-and-regional-balance-power

(٢) رجل دين إيراني يدعو لإقامة «إيران العظمى» تمهيداً لعودة المهدي

الغائب، المختصر للأخبار، ٢٠١١/٥/١٦م:

www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=129789

www.elaph.com/Web/NewsPapers/2010/5/563089.html

### ثانياً: الحالة المصرية:

في الحالة المصرية بدأ الربط المباشر بين الثورة المصرية والثورة الإيرانية ١٩٧٩م في الدعاية الرسمية لطهران واضحاً وقوياً ومركزاً وهادفاً، وهو ما ينطبق على تخريجها للحدث أيضاً؛ لكونه يأتي في إطار ثورة هذه الشعوب على أمريكا وإسرائيل؛ إذ تطرق المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي للموضوع شخصياً؛ لتأكيد هذا الربط، مشيراً إلى أن نضال الإخوان المسلمين ضد النظام هو «كصيحة الأمة الإيرانية التي أُطلقت ضد أمريكا، وضد الفطرسة والاستكبار العالمي». ومن ثم قام بتخصيص خطبة له باللغة العربية؛ لتكون بمثابة الخط الرسمي للموقف الإيراني في رسالة للخارج وتوجيهه للداخل (١).

ومثله أدلى عدد من المسؤولين الرسميين بسلسلة تصريحات، وبيانات مركزة في هذا السياق، ومنهم الجنرال يحيى رحيم صفوي المستشار العسكري لخامنئي، الذي قال في تصريح لوكالة فارس شبه الرسمية: «إن مصير مبارك سيكون كمصير الشاه، تطيح به قوى الثورة الإسلامية» (٢).

وكذلك فعل المتشدد الراديكالي آية الله أحمد خاتمي، الذي قال: «إن ثورة مصر ستساعد على قيام شرق أوسط إسلامي، يركز على نموذج الحكم الإسلامي الإيراني». وهو ما يتطابق مع ما صرح به وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى الذي أعرب عن ثقته بأن ثورة الشعب في مصر ستساهم في قيام شرق أوسط إسلامي، معلناً دعم طهران للتظاهرات المطالبة بسقوط نظام الرئيس حسني مبارك، ومضيفاً أن الشعبين المصري والتونسي أثبتا بأن عهد الهيمنة الاستكبارية على المنطقة قد ولى (٣).

(١) انظر: علي حسين باكير، صدى الثورة المصرية يصل طهران والنظام الإيراني يحاول أسلمتها، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١١/٢/٨م، على الرابط:

www.middle-east-online.com/?id=104676

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

### ثالثاً: الحالة الليبية:

في الحالة الليبية بدأ يبرز نوع آخر من التكتيكات في الموقف الإيراني، وقد حصل ما يشبه توزيع الأدوار بين من يركز على استغلال أمريكا للثورة الليبية للحصول على النفط، وبين من يهاجم نظام القذافي دون أن يوافق على تدخل عسكري، كما تم استغلال تدخل الناتو لحماية المدنيين للترويج لنظرية المؤامرة الغربية، وربط ذلك بالثورات العربية (٤).

### رابعاً: الحالة البحرينية:

بلغ الاستثمار السياسي الإيراني ذروته في الحالة البحرينية؛ إذ ركزت إيران على أن الموضوع يتعلق بالمطالبة بالحقوق المشروعة، ثم سرعان ما دخلت من هذا الباب إلى التحريض العلني والعملي على قلب النظام (٥)، وتحويله إلى جمهورية إسلامية، وإن من خلال التحركات السياسية (٦)، أو الدينية (٧)، أو

(٤) انظر:

SEMIRA N. NIKOU, (Iran Backs Libyan Rebels, Chastises West Over Oil, Bahrain), Tehran Bureau, 6/4/2011: www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/tehranbureau/2011/04/iran-backs-libyan-rebels-chastises-west-over-oil-bahrain.html

(٥) انظر: خامنئي نادى بالمظاهرات في البحرين وتونس ومصر.. وحرّمها في العراق! إيران توفد نار الخارج لتطفئ «الداخل»، الاقتصادية، ٢٠١١/٣/١٨، على:

www.aleqt.com/2011/03/18/article\_516065.html

(٦) على الصعيد الداخلي: سواء في البرلمان الإيراني أو القنوات الرسمية الأخرى التي أصدرت تعليقاتها حول البحرين:

- على الصعيد البحريني: أعلنت ثلاث جماعات شيعية متشددة في البحرين أنها شكلت تحالفاً يستهدف الإطاحة بالنظام الملكي الحاكم، وإقامة جمهورية شيعية، وعلى رأس هذه الجماعات الشيعي المتطرف والأكثر قرباً من إيران: حسن مشيمع. للمزيد، انظر: المعارضة البحرينية تطالب بـ «جمهورية شيعية»، ميديل إيست أون لاين، ٢٠١١/٣/٨م: www.middle-east-online.com/?id=106486

(٧) على الصعيد الإيراني: صدرت العديد من الفتاوى الإيرانية التي تكفر نظام آل خليفة في البحرين، وترى مشروعية الإطاحة بهم.

وعلى الصعيد البحريني: يعد عيسى القاسم الممثل الشرعي للمرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية في البحرين، والنزيم الروحي لحركة الوفاق البحرينية المعارضة التي شاركت ودعت للمظاهرات، ورفضت الحوار الذي طرحته الحكومة، ومن أبرز المحرضين على الثورة على الحكم. للمزيد من التفاصيل، راجع: خامنئي يقف على رأس هرم ولاية الفقيه، قاسم أصغر على التصعيد وحرّك الأدوات =



«حسين شريعتمداري» مستشار المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومدير تحرير صحيفة «كيهان» شبه الرسمية، الذي اعتبر «أن البحرين جزء من الأراضي الإيرانية، وأن المطلب الأساس للشعب البحريني حالياً هو إعادة هذه المحافظة إلى الوطن الأم والأصل»، أي إيران الإسلامية! ومثله «علي أكبر ناطق نوري» عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام والرئيس السابق لمجلس الشورى الذي يرى «أن مملكة البحرين تابعة تاريخياً لبلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران».(٤)

والغريب أن عدداً من البحرينيين المعارضين يرددون هذا الكلام أيضاً(٥)، وهو ما يشير إلى ارتباط بينهم وبين إيران التي هددت دول مجلس التعاون الخليجي أنها لن تقف مكتوفة الأيدي

إزاء ما أسمته «إبادة الشيعة»، واحتلال البحرين عبر إرسال قوات درع الجزيرة.(٦)

#### خامساً: الحالة السورية:

في المقابل، وعكس كل الحالات السابقة، عندما وصلت الثورة إلى سوريا، انقلب الموقف الإيراني بشكل كامل، وانقلبت معه مواقف أذرعه الإقليمية، فأصبحوا يدافعون عن النظام السوري بشراسة؛ بحجة أن هناك مؤامرة تحيكتها القوى الغربية للنظام السوري، وأن ما يحدث هو فتنة على طريقة الفتنة الإيرانية ٢٠٠٩م

(٤) انظر: السياسات الجيوبوليتيكية الإقليمية لإيران: تفسير نزعة الهيمنة والسيطرة، مرجع سابق.

(٥) كالمعارض البحريني سعيد الشهابي الذي يقول: إن العرب احتلوا البحرين! في مقابلة له على البي بي سي. للمزيد:  
- نص حديث سعيد الشهابي في ندوة الانقلاب:

[www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=451](http://www.fajrbh.com/vb/showthread.php?t=451)

- مقابلة مع محطة بي بي سي العربية: انظر الجزء الأول والثاني:

[www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY](http://www.youtube.com/watch?v=yUykjafMWqY)

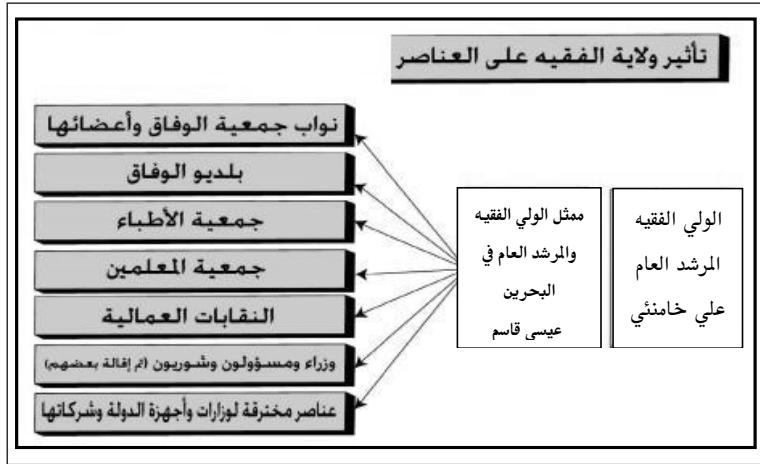
[www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?p=155200](http://www.bahrainvoice.net/vb/showthread.php?p=155200)

(٦) انظر: إيران تدق طبول الحرب في الخليج، اليوم السابع، ٢٠١١/٣/١٤، على الرابط التالي:

[www.youm7.com/News.asp?NewsID=369723&SecID=88](http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=369723&SecID=88)

الإعلامية(١) الصادرة مباشرة من إيران، أو بطريقة غير مباشرة عن أذرعه في البحرين ولبنان(٢) والعراق والكويت.(٣)

#### رسم يوضح علاقة رجل الدين عيسى القاسم بالمرشد الأعلى وتأثيره في البحرين



ولم يكن ذلك بمفاجئ على اعتبار أن إيران، عبر قيادات رسمية، كانت قد أعلنت مراراً وتكراراً وبوضوح تام أن البحرين جزء من إيران، ومن هؤلاء

=التنفيذية الداخلية للمخطط الفاشل، جريدة إن إن، ٢٠١١/٥/١٠، على الرابط التالي:

[www.nnarabic.com/index.php/archives/29188](http://www.nnarabic.com/index.php/archives/29188)

(١) على الصعيد الداخلي: قامت وسائل الإعلام الإيرانية بالتحريض المذهبي والطائفي، وقامت بشكل حصري ببث بيانات بحرينية مفبركة، وباختلاق قصص أو تحريف قصص، والتلاعب بأشرطة الفيديو، وبث مقاطع على أنها من عمل الشرطة البحرينية في الوقت الذي كانت فيه وسائل الإعلام تبث نفس الشريط بمضمون مختلف. - على الصعيد البحريني: قامت وسائل إعلام المعارضة بنفس الأمر. انظر تقرير مقاضاة صحيفة الوسط:

[www.bna.bh/portal/sites/default/files/alwasat.pdf](http://www.bna.bh/portal/sites/default/files/alwasat.pdf)

(٢) انظر موقف أمين عام حزب الله من الثورات العربية في مهرجان دعم الثورات (باستثناء سوريا)، أيضاً تحريضه على البحرين:

[www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=252053](http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArchiveDetails.aspx?ID=252053)

[www.alwatannews.net/news.aspx?id=cjiVNcYIXvb3jzLuaMHhPw==](http://www.alwatannews.net/news.aspx?id=cjiVNcYIXvb3jzLuaMHhPw==)

(3) Bahrain: Government Accuses Hezbollah of Aiding Opposition in UN Report, 25/4/2011:

<http://pomed.org/blog/2011/04/bahrain-government-accuses-hezbollah-of-aiding-opposition-in-un-report.html/>

ومكمن التخوف من هذا التوجّه، أنّ هذه الشعارات قد تعيد إحياء الحركة الخضراء الإيرانية التي كان النظام قد خاض معها معركة كسر عظم عبر الحرس الثوري، وميليشيا الباسيج، والأجهزة الأمنية بُعيد الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠٠٩م، التي أوصل النظام من خلالها أحمددي نجاد إلى الرئاسة مرة أخرى بالتزوير، ورغماً عن إرادة الناس الذي طالبوا بمعرفة أين ذهبت أصواتهم.<sup>(٥)</sup>

**قام الإعلام الرسمي الإيراني بحملة إعلامية دعائية قوية غير مسبوقة في الداخل الإيراني؛ لإيهام الإيرانيين بأنّ الذي يحصل عند العرب هو «ثورة إسلامية» على أمريكا وإسرائيل على طريقة الثورة الخمينية؛ للتورية عن أنها ثورة ضد ديكتاتورية السلطة السياسية**

ولهذا السبب قام الإعلام الرسمي الإيراني بحملة إعلامية دعائية قوية غير مسبوقة في الداخل الإيراني؛ لإيهام الإيرانيين بأنّ الذي يحصل عند العرب هو «ثورة إسلامية» على أمريكا وإسرائيل على طريقة الثورة الخمينية<sup>(٦)</sup>؛ للتورية عن أنها ثورة ضد ديكتاتورية السلطة السياسية.<sup>(٧)</sup>

(في إشارة إلى الحركة الخضراء)<sup>(١)</sup>، وأنّ المتظاهرين عملاء للخارج، ويتلقون أوامرهم من الأعداء والصهاينة؛ للإطاحة بالنظام المانع، والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة،<sup>(٢)</sup> وهو ما يوجب على الشعب الحفاظ عليه، وعدم الاشتراك بالمؤامرة للإطاحة به، مع ثقة طهران بأن النظام قادر على تجاوز المشكلة، وإنهاء الفتنة.<sup>(٣)</sup>

### منطلقات وأهداف التنظير الإيراني لهذه الرؤية:

وفي تحليل المواقف الإيرانية من الثورات العربية في عدد من البلدان، من الممكن أن نستنتج أنّ للحسابات الإيرانية ثلاثة أوجه مما يجري على الساحة العربية اليوم:

#### أولاً: على صعيد السياسة الداخلية:

الوجه الأول هو وجه الخائف داخلياً من أشكال هذه الثورات والشعارات التي تحملها، والسبب الذي انفجرت من أجله، والمتمثل في المطالبة بالعدالة الاجتماعية، والحرية في التعبير، والمشاركة السياسية، وتداول السلطة، والأهم من هذا مقاومة الديكتاتورية، والتسلط والنظام الأمني والقمعي، والتزوير في إرادة الشعب وأصواته.<sup>(٤)</sup>

=العربية، مجلة البيان، عدد مارس ٢٠١١م، على الرابط التالي:  
www.albayan.co.uk/MGZarticle.aspx?ID=757

(٥) نفس المرجع السابق.

(٦) نفس المرجع السابق.

(٧) وتعليقاً على هذا التوجه، تشير الصحفية الإيرانية «أزادة معاوني» إلى أنّ النظام الإيراني يريد تحويل الرسالة المصرية إلى الشعب الإيراني من خلال أسلمة الانتفاضة، لهدفين:

– الأول: استغلال إحباط الشعوب العربية من قياداتها، والعمل على توظيفها في إطار العداء مع الغرب كمؤشر على ازدياد شعبية إيران، وأحمددي نجاد تحديداً بين العرب، دون التطرق إلى موضوع أنّ العرب ينتفضون أصلاً ضد الديكتاتورية.

– الثاني: خوف النظام من أن يقوم الداخل الإيراني بالتركيز على الشعارات الأساسية للثورة المصرية، لذلك يعتمد الإعلام الرسمي الذي يبيت باللغة الفارسية على وصف الحدث المصري بمفردات إسلامية على أمل أن تصل رسالة مفادها أنّ المصريين متأثرون بالثورة الإسلامية الإيرانية. انظر:

Azadeh Moaveni , Nervous Tehran Sees Benefit — Maybe, Time, 30/1/2011:  
www.time.com/time/world/article/0,8599,2045154,00.html

(١) لمزيد من التفاصيل حول الحركة الخضراء وصراعها مع النظام، انظر، علي حسين باكير وآخرون، إيران: المحافظون- الحركة الخضراء والثورات العربية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الكتاب ٥٢، مايو ٢٠١١م.

(٢) انظر تصريح سفير إيران في دمشق السيد أحمد الموسوي، وكالة فارس للأخبار، ٤/٤/٢٠١١م، على:

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9001150102

(٣) انظر: الرئيس الإيراني: سورية قادرة على تجاوز الأزمة، صحيفة الثورة السورية، ٨/٦/٢٠١١م، على الرابط:

http://thawra.alwehda.gov.sy/\_print\_veiw.asp?FileName=28167642920110608020414

(٤) علي حسين باكير، حسابات القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات=

## ثانياً: على صعيد السياسة الخارجية:

أمّا الوجه الثاني فهو يسعى إلى توظيف الحدث، وما قد ينجم عنه بما يخدم المشروع الإيراني الإقليمي، وقد بدا ذلك واضحاً في حالة مصر والبحرين خصوصاً (١).

فمن مصلحة إيران نشوء أنظمة في المنطقة العربية على شاكلتها، وتدور في فلكها، وتكون ذات توجه ثوري أيديولوجي مماثل، وإن لم يكن ذلك ممكناً، فأقله أن لا يكون مناقضاً لها؛ لأن من شأن نشوء مثل هذه الأنظمة أن تشكل حزاماً حامياً للنظام الإيراني من جهة، وأن تسهل اختراقه للرقعة العربية بمساحتها الأوسع من جهة أخرى، فيصبح عملياً هو القائد الحقيقي والفعلي إقليمياً، لاسيما إذا جاء التحول المصري لصالحه (٢).

ولعل بعض الحسابات الإيرانية تشير إلى أنه حتى وإذا لم يأت نظام أيديولوجي قريب من إيران، فيكفي أن يكون النظام الوليد ثورياً حتى يصطدم بإسرائيل مباشرة، أو بأمريكا، فتكون الفرصة الإيرانية سانحة للتخلص من جميع الخصوم دفعة واحدة، لاسيما وأن هزيمة عربية أخرى نتيجة لعدم الاستعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي بشكل جيد قد تقضي نهائياً على العالم العربي في الواقع الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي الإقليمي (٣).

## ثالثاً: على الصعيد الإقليمي:

الوجه الثالث للموقف الإيراني هو وجه الخائف من انهيار مشروعه الإقليمي بأكمله، وبالتالي ضياع جهد أكثر من ثلاثة عقود من الاستثمار السياسي والمالي، والأيدولوجي، والطائفي في المنطقة العربية، هذا الخوف الذي تم التعبير عنه برد فعل دائم ومؤيد للأنظمة (كالنظام العراقي)، والأذرع الحليفة له (كحزب الله في لبنان)، وقد بلغ الموقف ذروته في الدفاع المستميت عن النظام السوري، وتخوين الانتفاضة السورية، والثوار، ووصفهم بالعملاء والخونة والعصابات، والتكفيريين من قبل المحور الإيراني وأدواته.

## انعكاسات الثورات العربية على المشروع الإيراني في المنطقة:

### أولاً: دائرة الخليج العربي واليمن:

لا شك أن دائرة الخليج العربي تقع في سلم أولويات إيران الجيوبوليتيكية، فتعزيز النفوذ الإيراني في هذه المنطقة، وتسيدها، والاعتراف بها القوة الإقليمية الأولى هو هدف كل التحركات الإيرانية في المنطقة العربية. بالنسبة لإيران تعتبر البحرين الخاصة الرخوة للخليج تليها الكويت، لذلك فإن الاستثمار الإيراني في اختراق هاتين الدولتين واضح جداً، لاسيما في السنوات القليلة الماضية.

المشكلة التي أظهرتها الأحداث في الحالة البحرينية أن الإيراني ليس فقط جاهزاً لاستغلال التحول، وإنما يضغط مستغلاً الأوضاع الإقليمية لصالح تحقيق خرق في دول مجلس التعاون، لقد كانت الحالة البحرينية بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، بعدما كان كثيرون يتجاهلون المخاطر الإيرانية، وجاءت إدانة شبكة التجسس في الكويت لتزيد الوضع خطورة.

إلا أن تدخل درع الجزيرة بقيادة المملكة العربية السعودية في وضع حد للانقلاب الطائفي الذي

(١) ويعلق الخبير في مركز كارنيجي «كريم صادق بور» على استغلال النظام الإيراني للمشهد العام قائلاً: «إذا لم يفعل النظام ذلك، فإن التركيز حينها لن يكون على موضوع أن العرب يستلمون الراديكالية الإيرانية، لكن على موضوع أن الإيرانيين يستلمون الديمقراطية العربية»، وهو ما يشكل خطراً عليه. ويضيف: «إذا حصل فراغ في السلطة والقيادة في مصر، فإن النظام الإيراني لن يقف في موقف المتفرج على الإطلاق؛ إذ سيحاول استغلال الوضع من أجل دعم الجهات التي تتماشى مع عقليته، خاصة أنه أتبع هذه الاستراتيجية من قبل في العراق ولبنان وأفغانستان». انظر: نفس المرجع السابق.

(٢) علي حسين باكير، حسابات القوى الإقليمية في ضوء المتغيرات العربية، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

أو كونه فيدرالية)، فإن إيران ستبقى تحاول الاختراق والهيمنة في الخليج. (٤)

## ٢- العامل الأمريكي: (٥)

أما المشكلة الأخرى التي أكدت أحداثها، فهي أن الأمريكي حليف غير موثوق، وقد يتخلى عنك في أية لحظة، وحتى لو تجاهلنا هذا المعطى، فهناك معطى آخر يشير إلى أن الأمريكي لم يعد قادراً على مواجهة التحديات الأمنية الإقليمية بفاعلية، فضلاً عن تأمين الحلفاء، وحالة كوريا الجنوبية التي تعرضت لقصف كوريا الشمالية خير مثال على ذلك، في وقت يتراجع فيه النفوذ الأمريكي العالمي في العديد من المناطق من أمريكا اللاتينية إلى شرق آسيا، ووسط آسيا، والشرق الأوسط، وإفريقيا.

وهذا الوضع لا شك إذا استمر سيفري إيران باستمرار المحاولات للهيمنة على الخليج، خاصة إذا ما استغلت طهران انشغال العالم الآن بالثورات العربية من أجل تسريع برنامجها النووي؛ لامتلاك القدرات العسكرية النووية.

أما الحالة اليمنية، فلا شك أن أهميتها بالنسبة لإيران إنما تتبع من كونها الفناء الخلفي للمملكة العربية السعودية، أكثر من أي شيء آخر. ورغم مطالبة إيران الحكومة اليمنية بالإحجام عن استخدام العنف، واحترام مطالب شعبها؛ لضمان وحدة البلاد، فقد ذهب بعض المراقبين إلى أن الموقف الإيراني إزاء الثورة اليمنية جاء متخبطاً؛ نظراً لعدم تمكن إيران من قراءة البديل المحتمل لعلي عبد الله صالح، وعمّا إذا كان النظام القادم سيصبّ في مصلحتها أم لا؛

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، انظر مثلاً للباحث، ورقة بحثية حول الثورات الخليجية في السياسة تجاه إيران ومخاطر تنامي القدرات الهجومية الإيرانية والتوازن الاستراتيجي في الخليج، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد ٦٢، ديسمبر ٢٠٠٩، متوافرة على الرابط التالي:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1599426>

(٥) انظر: دول «التعاون» دعوت الأردن والمغرب خوفاً من الثورات والتهديدات، مرجع السابق.

اخترق مطالب المتظاهرين في البحرين، وهو الأمر الذي كان له كبير الأثر في وقف الزحف الإيراني على الخليج، ووضع خطأ أحمر لمن يعنيه الأمر بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي ترددت، بل تجاهلت العامل الإيراني. (١)

صحيح أن التدخل العربي والسعودي تحديداً في البحرين؛ جاء ليضع حداً للطموحات الإيرانية في الخليج، ويعرقل الطموحات الإيرانية في مناطق أخرى؛ من خلال الإضاعة على السلوك والنهج الإيراني الانتهازي الغادر للتمدد، وليجبر طهران على إعادة النظر في حساباتها (على الأقل ظاهرياً) (٢)، إلا أن ذلك لا يعني تخلي إيران مستقبلاً عن مشروعها للهيمنة على الخليج تحديداً، لاسيما في ظل عاملين أساسيين:

## ١- الضعف البنيوي لدول مجلس التعاون: (٣)

إذ تبدو دول المجلس (باستثناء المملكة نسيبياً) ضعيفة (ديمغرافياً، عسكرياً، سياسياً)، وهي غير قادرة على تأمين محيطها الإقليمي بما يصون أمنها، واستقرارها، كما أنها غير قادرة على مواجهة المخاطر والتحديات خارج حدودها، ولا تمتلك الأدوات اللازمة لذلك، ولهذا فهي تعوّل بشكل مطلق على الحماية الأمريكية للخليج. وإذا لم يتم إيجاد حلول عملية لهذا الخلل البنيوي (البعض يطرح إقامة اتحاد خليجي،

(١) انظر مقاربة نواف عبيد المهمة للموقف السعودي حول الولايات المتحدة وإيران والمنطقة:

Nawaf Obaid, Amid the Arab Spring, a U.S.-Saudi split, The Washington Post, 16/5/2011:

[www.washingtonpost.com/opinions/amid-the-arab-spring-a-us-saudi-split/2011/05/13/AFMy8Q4G\\_story.html](http://www.washingtonpost.com/opinions/amid-the-arab-spring-a-us-saudi-split/2011/05/13/AFMy8Q4G_story.html)

(٢) انظر: خير الله خير الله، الخليج فاجأ إيران في البحرين... ولكن ماذا عن لبنان؟ ميدل إيست أون لاين، ٢٨/٧/٢٠١١م، على الرابط التالي:

[www.middle-east-online.com/?id=114939](http://www.middle-east-online.com/?id=114939)

(٣) انظر: الباحث في العلاقات الدولية علي باكير لـ «العرب» دول «التعاون» دعت الأردن والمغرب خوفاً من الثورات والتهديدات، صحيفة العرب القطرية، العدد ٨٢٨٨ - ٣١ مايو ٢٠١١م، متوافر على الرابط التالي:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1600099>

مختلف الظروف، وهي لا تسعى لاستغلال العامة فقط في هذا المجال، بل تستهدف أيضًا النخب المصرية، وليس أدل على ذلك من قيام طهران باستضافة وفد مصري بعد الثورة مباشرة يضم رجال دين، وأكاديميين، ورجال أعمال، وصحفيين، وألقت على مسامعه التجربة الإيرانية في مقاومة الغطرسة والاستكبار، ونصرة المستضعفين،

وكيف أنّ الثورة الإيرانية كانت مصدر إلهام للشعب المصري<sup>(٢)</sup>.

## ٢- الإسلاميون:

وتأمل إيران أن يسود مصر نموذج إسلامي يكون متأثرًا بها، أو على الأقل يتيح لها التأثير فيه، أو الدخول عليه؛ للتكامل معه. وهي في هذا المجال تراهن على ورقة الإخوان المسلمين<sup>(٤)</sup> خاصة وأنّ لها نجاحات تاريخية في التفاهم معهم منذ ثورة الخميني، وفي استغلالهم أيضًا في كثير من المواضع، سواء في مواجهة شرائح أخرى من الإسلاميين كالسلفيين في مرحلة من المراحل، أو في تأمين الغطاء لشرائح أخرى كالشيعة (حزب الله، والصدر، وغيرهم) في مواجهة السنة في هذه البلدان في مرحلة أخرى<sup>(٥)</sup>.

(٢) راجع:

- الإيرانيون يرون «٢٥ يناير» وليد ثورتهم الإسلامية، المصري اليوم، ٢٠١١/٦/٣م، على الرابط التالي:

www.almasryalyoum.com/node/462614

- العائدون من إيران وشرعية الديكتاتورية المقدسة، إيلاف، ٢٠١١/٦/١٢م، على الرابط التالي:

www.elaph.com/Web/opinion/2011/6/661382.html

(٤) رغم أن العلاقة ساءت جدًا مؤخرًا بين إيران وأتباعها وبين الإخوان المسلمين في عدد من البلدان لاسيما في سوريا ولبنان والخليج، وبعض الأجنحة الإخوانية المصرية، وذلك على خلفية الثورات العربية والتهم على القرضاوي.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول طبيعة العلاقة بين إيران والإخوان المسلمين، راجع:

=

نظرًا لمراهنتها السابقة على الحوثيين، غير أن تطور الأحداث جعلها تدرك أن هذه الثورة ثورة شعبية لا تستلهم الثورة الإيرانية، ناهيك عن الانشغال الإيراني في وضع البحرين سابقًا، وفي سوريا لاحقًا<sup>(١)</sup>.

## ثانيًا: دائرة مصر:

لا شك أنه مع سقوط نظام مبارك أصبحت قدرة إيران على التأثير في

الداخل المصري أكبر. صحيح أن نموذجها ليس جذابًا في هذه الظروف، ولا سيما بعد الحملة القمعية التي خاضتها السلطات الإيرانية إثر الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩م ضد الحركة الخضراء، إلا أنّها لا تزال ترى أنّه من الممكن تسويقه. ونستطيع أن نقول: إنّ طهران تراهن على ثلاث بوابات لإعادة الدخول إلى الساحة المصرية بقوة، هي:

## ١- بروجندا العداء لأمريكا وإسرائيل:

فإيران تدرك جيدًا مدى الحساسية التي يحملها الشعب المصري لأمريكا والكراهية لإسرائيل<sup>(٢)</sup>، ولذلك فإن هذه البوابة تظل خيارًا جيدًا لإيران في

(١) للمزيد، انظر: إيران والثورة السورية.. نموذج للنفاق السياسي،

صحيفة القدس، ٢٠١١/٦/١٤م، على الرابط التالي:

www.alquds.com/news/article/view/id/273118

(٢) انظر مثلًا:

- محمد صادق الحسيني، جيو استراتيجيا العلاقات الإيرانية المصرية،

وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٨/٨م، على الرابط التالي:

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9005170911

- زيارة بروجردي للقاهرة تكتسب أهمية كبيرة (فهو أول مسئول رسمي

إيراني يزور القاهرة بعد الثورة المصرية)، قناة العالم، ٢٠١١/٨/١٠م،

على الرابط

www.alalam.ir/boroujerdi39s-visit-to-cairo-is-of-great-significance

بروجردي من القاهرة: لن نسمح بأن تكون سوريا لقمة سائغة لأمريكا،

وكالة أنباء فارس، ٢٠١١/٨/١٠م، على الرابط التالي:

http://arabic.farsnews.com/newstext.aspx?nn=9005190087

## ٢- المرشحون للرئاسة:

ويعد هؤلاء مدخلاً ممتازاً لظهور إيران إلى قلب مصر مباشرة. فإذا استطاع أحد المرشحين المتعاطفين مع إيران الوصول إلى سدة الرئاسة، فإن هذا يعني تغيير الكثير من المعطيات التي كانت تبدو وكأنها مُسلّمات في الماضي، وحصول انقلاب في السياسة

الخارجية تجاهها، خاصة أنّ هناك من بين المرشحين من هم معروفون بقربهم الشديد من إيران، سواء في الخط الديني<sup>(١)</sup> أو في الخط السياسي<sup>(٢)</sup> وآخرون متعاطفون معها.

والجدير ذكره أن معظمهم

صرح بضرورة استئناف العلاقات مع إيران، لكن

= - عرض كتاب «إيران والإخوان المسلمين» للباحث الإيراني عباس خامه يار، مجلة الراصد، العدد الثالث والثلاثون - ربيع الأول ١٤٢٧هـ، على الرابط التالي:

www.alrased.net/site/topics/view/54

- أسامة شحادة، موقف الشيعة وإيران من جماعة الإخوان المسلمين، مجلة الراصد، العدد الخمسون - شعبان ١٤٢٨هـ، على الرابط التالي:

www.alrased.net/site/topics/view/741

- Mehdi Khalaji, Egypt's Muslim Brotherhood and Iran, The Washington Institute for Near East Policy, PolicyWatch #1476, 12/2/2009, at:

www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3014

- Mehdi Khalaji, Iran on Egypt's Muslim Brotherhood, "The Iran Primer", USIP, 25/2/2011, at:

http://iranprimer.usip.org/blog/2011/feb/25/iran-

egypt%E2%80%99s-muslim-brotherhood

(١) ك «محمد سليم العوا» وهو من أبرز أصدقاء إيران على الإطلاق في الساحة المصرية، ومن أبرز المرشحين المحتملين للرئاسة.

(٢) ك السفير السابق عبد الله الأشعل: «أول خطوة لإعادة مصر قرارها المستقل هو إعادة العلاقات مع إيران.. لأن مصر حسني مبارك كانت تتأمر عليها مع غيرها بتعليمات أمريكية.. تتبعت الصحف التي تنشر ادعاءات ومزاعم عن وجود خطر إيراني على الأمة العربية فوجدتها إما في الخليج وإما مصرية ممولّة من الخليج. انظر: الأشعل: إعادة العلاقات مع إيران برهان على استقلالية مصر، قناة الغدير الفضائية، ٢/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:

www.alghadeertv.com/newsdetails.php?id=7527

دون أن يتطرقوا إلى المقابل الذي يجب على إيران أن تدفعه، أو البنود التي يجب أن تلتزم بها، وهو ما يعني خللاً في طريقة التفكير تجاه إيران يعيدنا إلى مبدأ «المجانبة» الساذجة الموجود لدى بعض هؤلاء المرشحين.<sup>(٣)</sup>

## ثالثاً: دائرة فلسطين ولبنان:

مع الإطاحة بمبارك في مصر، وبدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، بدأ الافتراق بين حماس وما يسمى «محمور الممانعة»، الذي يضم النظام السوري والإيراني وحزب الله. فقد

حرصت حركة حماس رغم الضغوط الهائلة التي مورست عليها من النظام السوري وحلفائه على أن تتأى بنفسها عن المآزق الذي يريد أن يزجها به؛ حيث لجأ هذا المحور إلى الاستعانة بالمخزون الوهمي - «للممانعة» من أجل تبرير قتله للناس، وبدأ واضحاً أن الحركة تريد أن تقف في الوسط بين الطرفين؛ بحجة عدم التدخل بالشئون الداخلية للدول العربية، تاركة مهمة تأويل بيانها الذي أصدرته بخصوص ما سمته «الأحداث

مع الإطاحة بمبارك في مصر، وبدء الانتفاضة الشعبية في سوريا، بدأ الافتراق بين حماس وما يسمى «محمور الممانعة»، الذي يضم النظام السوري والإيراني وحزب الله. فقد حرصت حركة حماس رغم الضغوط الهائلة التي مورست عليها من النظام السوري وحلفائه على أن تتأى بنفسها عن المآزق الذي يريد أن يزجها به.

(٣) آراء مختلفة لبعض المرشحين للرئاسة في مصر حول العلاقة مع إيران مع إجماع على وصلها:

www.islamonline.net/cs/ContentServer?packedargs=locale%3Dar&c=IOLArticle\_C&childpagename=IslamOnline%2FIslamOnlineLayout&p=adam&pagename=IslamOnlineWrapper&cid=1278408656336

http://ar.trend.az/capital/viewpoint/1911713.html

www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/march/9/baradei\_election.aspx

http://tiny.cc/128ph

www.islammemo.cc/akhbar/arab/2011/04/18/121787.html

www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-07-08-1.1468723

www.alalam.ir/opportunity-for-cooperation-between-iran-and-egypt-a-golden-opportunity

ما هي عليه، فمن المرجح أن تلجأ إيران إلى وسائل أخرى كالتحالف مع منظمات أخرى غير حماس، أو أن تستثمر في الجبهة الأخرى الأكثر تماسكاً في تحالفها، وهي جبهة حزب الله في لبنان.

وعلى عكس التطورات الجارية في العالم العربي عموماً، يتراجع النفوذ الإيراني (ولو مرحلياً) في عدد من الدوائر العربية، فإن لبنان سقط بداية عام ٢٠١١م بشكل كلي وكامل في دائرة النفوذ الإيراني، ومعه السوري، عند تفجير حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها الحريري باستقالة ١١ وزيراً يمثلون حزب الله وحلفائه<sup>(٦)</sup> (بما يخالف اتفاق الدوحة<sup>(٧)</sup> الذي ضغطوا سابقاً لإنجازه)<sup>(٨)</sup>، وانتقل ليخضع مع بدء الثورات العربية إلى دائرة القرار المباشر أيضاً لإيران وسوريا، مع استيلاء حزب الله على الوضع اللبناني بشكل كامل، مع تشكيل حكومة نجيب ميقاتي الذي أبصرت النور في الوقت الذي وصلت فيه الثورات العربية إلى دمشق.

على أن بقاء النفوذ الإيراني على حاله في لبنان، أو تراجع جبهة التطورات التي أحدثتها الثورات العربية في المنطقة سيعتمد خلال المرحلة المقبلة على عاملين أساسيين:

(٦) انظر لمزيد من التفاصيل: حزب الله يسقط حكومة سعد الحريري،

صحيفة العرب القطرية، ٢٠١١/١٢/٢٠م، على هذا الرابط:

www.alarab.com.qa/details.php?docId=169290&issueNo=1123&secId=15

(٧) نص اتفاق الدوحة على سبيل المثال على: التعهد بعدم الاستقالة أو إعاقه عمل الحكومة، عدم العودة إلى استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية، إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة، وقف لغة التخوين أو التحريض السياسي، أو المذهبي على الفور... وهي كلها شروط خرقها حزب الله عند انقلابه، وسيطرته على الدولة، فاستقال وزراؤه من الحكومة، واستخدم السلاح في أكثر من مرة في اشتباكات مع حلفائه (كالأحباش) وأيضاً في تغيير التركيبة النيابية اللبنانية والحصول على أكثرية نيابية عبر اليوم الشهير بيوم القمصان السود، وانسحب من طاولة الحوار التي أقامها رئيس الجمهورية أيضاً.

(٨) انظر نص اتفاق الدوحة: إسلام أون لاين نت، ٢٠٠٨/٥/٢١، على الرابط التالي:

www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1209357788485

الراهنة في سوريا الشقيقة<sup>(١)</sup>؛ لما يرضي كل طرف.

لكن ذلك لم يكن كافياً على ما يبدو بالنسبة للنظام السوري وحلفائه الذين اختلفوا بياناً<sup>(٢)</sup> باسم خالد مشعل يدين فيه تصريحات القرضاوي التي يدعم فيها الشعب السوري، وهو الأمر الذي تم نفيه من قبل حماس بشكل قاطع لاحقاً<sup>(٣)</sup>.

وهنا بدأ أن الافتراق بين حماس ومحور الممانعة يظهر أكثر فأكثر، لاسيما مع الحملة المفتوحة التي اعتمدها حزب الله في دعم النظام السوري بكل الوسائل. ومع توقيع كل من حماس وفتح نهاية شهر نيسان/ أبريل اتفاقاً تاريخياً للمصالحة في القاهرة يتضمن تشكيل حكومة مؤقتة، وتحديد موعد للانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>(٤)</sup>. أصبح الأمر واضحاً، فقدرة سوريا وإيران على التأثير في حماس من منطلق التحالف المفتوح أصبح ضعيفاً جداً مع اتجاه الحركة إلى فصل نفسها -على الأقل في هذه المرحلة التي نشهدها- عن هذا المحور.

وعليه، فإن نفوذ إيران باعتراف القضية الفلسطينية، واستثمار الانقسام الفلسطيني بدأ يتراجع بشكل كبير، كما أن مصداقية العداء بين إيران وإسرائيل تلقت ضربة قوية مع فضيحة السفن الإسرائيلية التي ترسو في إيران<sup>(٥)</sup>، وإذا ما بقيت الأمور على

(١) انظر نص البيان: حول الأحداث الراهنة في سوريا الشقيقة، بيان حماس، ٢٠١١/٤/٢م، على الرابط التالي:

http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=92720

(٢) انظر نص البيان: مشعل يهاجم القرضاوي: سورية الوحيدة التي دعمت حماس، دي بريس، ٢٠١١/٤/١م:

www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=79565

(٣) انظر نص النفي: حماس تنفي انتقاد مشعل لمواقف القرضاوي من سوريا، ٢٠١١/٤/٤م:

http://arabic.cnn.com/2011/middle\_east/4/4/hamas.qardawi/index.html

(٤) انظر: وفدا حماس وفتح يوقعان اتفاقاً تاريخياً بالقاهرة على المصالحة الفلسطينية، الحقيقة الدولية، ٢٠١١/٤/٢٨م، على الرابط التالي:

www.factjo.com/fullnews.aspx?id=26550

(٥) انظر: عوفر غيت: إيران تسب إسرائيل علناً، وتتعاون معها في السر، ميدل إيست أون لاين نت، ٢٠١١/٥/٣م، متوافر على:

www.middle-east-online.com/?id=111485

### ١- مصير النظام السوري:

لاغية، مع انتقالها من حالة تبني ثورات تونس ومصر لأهداف سياسية ومهاجمة الغرب في ثورة ليبيا لنفس الهدف، ومن ثم الانتقال إلى إخراج الحراك البحريني عن مساره، وصولاً إلى الدعم المفتوح لنظام الأسد وحلفائه.<sup>(١)</sup>

#### ١- سيناريو سقوط الأسد:

إذا سقط النظام السوري فسيسقط معه أهم وأكثر التحالفات الاستراتيجية ثباتاً في الشرق الأوسط خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يعني حصول زلزال جيوبوليتيكي ينهي النفوذ الإيراني في بعض المناطق، ويقلّصه إلى أدنى حد ممكن في مناطق أخرى، ويمتد من فلسطين إلى العراق، وقد يصيب إيران نفسها.

وانطلاقاً من كون سوريا المدخل الرئيس لاختراق إيران للساحة العربية، فإن فقدان نظام الأسد سيكون له تداعيات عميقة على بنية المشروع الإيراني في المنطقة، بحيث ستقطع الحلقة الواصلة مع حزب الله الذي يعتبر ذراعه الرئيس، كما سيفقد القدرة على التأثير المباشر مع سقوط المنظومة السورية السياسية والأمنية في لبنان.

وما ينطبق على لبنان ينطبق على الساحة الفلسطينية؛ حيث ستتقلص قدرة إيران على التلاعب بها إلى أقصى درجة ممكنة، إن لم نقل تفقدها كلياً مع وعي الفصائل الفلسطينية بخطورة الإبقاء على تعاون (مصلحي أو دائم) مع النظام الإيراني في مثل هذه الظروف.

(١) انظر وجهة نظر الباحث الإيراني مهدي خلّاجي حول تعرية الموقف الرسمي المتناقض داخلياً وخارجياً:

– Mehdi Khalaji, Influence Curtailed: Democracy in the Arab World Stands to Strip Iran of Its Power, AlMajalla, 12/4/2011, available on:

www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=1609

- Mehdi Khalaji, Iran and Syria, Aljazeera Network,

9/6/2011, available on:

www.washingtoninstitute.org/templateC06.php?CID=1659

إذ إن سقوط النظام السوري سيؤدي إلى انقطاع القناة التي تصل البحر الإيراني بالبركة اللبنانية التي يديرها حزب الله الآن. هذا الانقطاع سيؤدي إلى انقلاب سريع في المشهد اللبناني لغير صالح إيران وحلفائها. وحتى لو بقي حزب الله صامداً خلال الفترة الأولى لهذا الزلزال الجيوبوليتيكي؛ فإن موارده وقدراته ستشجّ مع مرور الوقت الذي من المرشح أن يكون سريعاً في حال نشوء نظام عربي سني جديد في دمشق.

### ٢- مصير حزب الله:

إذ إن لحزب الله وضعه الداخلي الخاص أيضاً، والذي قد ينفجر في أي لحظة بمعزل عن سوريا وإيران. فسلح الحزب بدأ منذ العام ٢٠٠٠م يثير انقساماً في لبنان حول مدى مشروعيته، والاستثمار السياسي له، ومن ثمّ تعميق الانقسام بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٦م، تلاه الاعتداء على بيروت وأهلها في عام ٢٠٠٨م، وإسقاط نتائج الانتخابات الشعبية، ومصادرة السلطة السياسية لمصلحته باستخدام السلاح، وصولاً إلى اتهام المحكمة المختلطة الخاصة برفيق الحريري عام ٢٠١١م عناصر تابعين لحزب الله باغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق، وأبرز زعيم سني وعربي على الإطلاق في تلك الحقبة.

### رابعاً: دائرة سوريا:

لا شك أنّ الثورة الشعبية التي اندلعت في سوريا شكّلت ضربة قاصمة للمشروع الإيراني، وللمنطق الذي يقوم عليه، وللجهود التي بذلتها منذ ٢٠ عاماً للتغلغل في المنطقة العربية. وقد ولدت هذه الثورة الشعبية حالة من عدم التوازن في السياسة الإيرانية الخارجية، لدرجة أنّ مصداقيتها الخارجية لدى غالبية عظمى على الأقل من العرب أصبحت



النفوذ المتبقية: في موازاة الدعم اللامحدود لنظام الأسد، فقد أحكمت إيران سيطرتها في هذه الفترة على البلدان العربية التي تمكّنت منها، وعلى رأسها العراق ولبنان (بالتعاون مع النظام السوري)، وهي تقوم بتسخير قدرات هذه الدول وأهميتها الجيو-سياسية في إطار معركتها؛ لتعزيز وضعها الإقليمي

في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة من جهة، وفي إطار دعم النظام السوري من جهة أخرى.

مع محاولة التحوط للخسائر بمكاسب إقليمية جديدة: وقد بدا الجهد الإيراني الحثيث والسريع واضحًا في محاولة كسب البلدان التي حصلت

فيها ثورات شعبية لاسيما مصر.

ولا شك أنّ مصر ستكون الهدف الأساس المقبل لإيران، فهذه فرصة مثالية مناسبة لاستمالتها لأجندتها، أو على الأقل استغلالها؛ لما لها من نفوذ إقليمي سياسي وديني ومركز مهم في العالم العربي، أو العمل على تحييدها لاحقًا للاستفراد بدول الخليج العربي، أو مراكز النفوذ الإيرانية في العالم العربي.

## ٢- سيناريو سحق الأسد للانتفاضة: (٣)

على الرغم من صعوبة التسليم بهذا السيناريو، إلا أنّ تصرفات النظام السوري تبدو في سياق عسكري، أممي، سياسي، إعلامي يعتمد على توظيف خبراته السابقة في القمع الوحشي، والتفاوض الدبلوماسي، وفي استغلال الأوراق المتاحة لتحقيق هدفه، مرهناً على أنّ للناس طاقتها أيضاً، ولا يمكنها الاستمرار

(٣) للاطلاع على مزيد من تفاصيل الخطة التي يراهن عليها النظام السوري عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، انظر: علي حسين باكير، على ماذا يراهن النظام السوري؟ موقع قاوم، ٢٩/٦/٢٠١١م، متوافرة على هذا الرابط:

<http://alibakeer.maktoobblog.com/1600141>

كما ستفقد إيران القدرة على استغلال القضية الفلسطينية بالشكل نفسه الذي كان قائماً سابقاً، أو استخدام الساحة اللبنانية والفلسطينية للحصول على مكاسب قومية. ولذلك يتحرك النظام الإيراني على خطّين الآن:

## - الدفاع المستميت عن نظام الأسد:

فالمسألة مسألة حياة أو موت بالنسبة له، لذلك يدافع النظام الإيراني عن نظيره السوري بكل ما أوتي من قوة. وقد أوردت العديد من التقارير أنباء عن قيام طهران بإرسال مستشارين وخبراء من الحرس الثوري:

تقنيين، وعسكريين، وأمنيين، متخصصين بمواجهة الثورات الشعبية، إضافة إلى دعم النظام السوري بالعتاد والأسلحة. (١)

إضافة إلى ذلك، فقد قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة من المرشد الأعلى علي الخامنئي بصرف ٢ مليارات دولار في حسابات الأسد كمنحة مباشرة عند بدء الاحتجاجات الشعبية، تلاها قرار بتخصيص ٩ مليارات دولار بشكل مستعجل، ودون أي شروط للنظام السوري لدعمه في مواجهة الثورة الشعبية، إضافة إلى ٢٩٠ ألف برميل نفط يومياً بشكل مجاني. (٢)

كما تحرص إيران على إحكام السيطرة على مناطق

(١) انظر:

Revolutionary Guards and Ammo Dispatched to Syria, May 18, 2011: [www.americanthinker.com/blog/2011/05/revolutionary\\_guards\\_and\\_ammo.html](http://www.americanthinker.com/blog/2011/05/revolutionary_guards_and_ammo.html)

(٢) انظر:

Iran offers \$9 Billion in financial aid to help prevent the fall of Assad in Syria, Green Experts Of Iran, 16/7/2011, at: <http://twitemail.com/email/245901604/11/Breaking-News%3A-Iran-offers--9-Billion-in-financial-aid-to-help-prevent-the-fall-of--Assad-in--Syria>

في صراع يأخذ أشكالا متعددة، دون أن ننفي إمكانية الدمج بين التصورين، كما كان يفعل النظام سابقاً، فتبقى العلاقة مع إيران قائمة كما هي اليوم.

## ٢- استعادة النظام قوته:

لن يكون الداخل السوري فقط في مأزق، بل من المنتظر أن تصبح المنطقة برمتها في مأزق؛ إذ سيحاول نظام الأسد أن يفرض سياسة الأمر الواقع على المجتمع الدولي، ومن باب القوة، وحينها قد يعطي هذا الواقع أفضلية لإيران في المنطقة، على اعتبار أنها تكون قد أحكمت السيطرة على الهلال الشيعي بشكل كامل (لبنان، سوريا، العراق، إيران) ما يجعلها في موقع أفضل إقليمياً.

## خاتمة: خلاصة ومستقبل المشروع الإيراني:

لا شك أنّ الثورات العربية أثارت الكثير من التساؤلات حول موقع ودور طهران في المنطقة، والطريقة التي ستتفاعل بها الأنظمة العربية الجديدة معها، وإذا ما كانت الثورات ستصل إلى إيران نفسها في نهاية المطاف.

وحتى فترة ما قبل الثورة السورية، كانت معظم التحليلات تقول: إنّ الثورات ستؤدي إلى تقوية موقع إيران في المعادلة الإقليمية، على اعتبار أنّ موجة الثورات تتجه حصراً لضرب الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة، وأنّ السبب الرئيس في ذلك هو التقاعس في نصرة القضية الفلسطينية، ومواجهة إسرائيل.

فأنصار هذه الرؤية التي تقول: إنّ الثورات عززت من موقع إيران ونفوذها، يستندون في ذلك على عدد من الحجج منها<sup>(٣)</sup>:

(٣) انظر: الثورات العربية والسياسات الأميركية تجاه إيران، قراءة في تقرير مركز الأمن الأمريكي الجديد، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٠/٦/٦، على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/NR/exeres/60BAF862-5863-47F4-8FBC-D1DE7C5E1772.htm

إلى ما لا نهاية في ظل العزلة الإقليمية والدولية التي تعانيها، وفي ظل وقوف العالم متفرباً أمام المذابح الذي يقوم بها نظام الأسد ضد الناس الأبرياء العزل مستعيناً بالجيش والوحدات الخاصة والدبابات والمدفعية<sup>(١)</sup>.

كما أنّ هناك مخاوف دائمة من إمكانية أن يقوم النظام السوري بصفقة مع أمريكا أو إسرائيل مقابل بقاء النظام<sup>(٢)</sup>، خاصة وأنّ للنظام السوري تجارب سابقة في عقد الصفقات مع أمريكا وإسرائيل، رغم كل ما يقوله عن الممانعة!!

في حال نجاح السيناريو القمعي هذا، فمن المنتظر أن يتجه الوضع إلى أحد مسارين:

## ١- بقاء النظام ضعيفاً:

وهو الاحتمال الأكثر ترجيحاً في هذا السيناريو. فقد يضطر حينها، وفي محاولة منه لاصطناع شرعية بديلة، أن يدخل في مناورة معقدة تشمل الاتجاه للتفاوض مع أمريكا وإسرائيل، ويعزل نفسه أكثر فأكثر عن إيران وحزب الله، (وفي هذه الحالة تفقد إيران الكثير من قدرتها في امتلاك القرار السوري أو التأثير عليه). أو على العكس قد يدخل مع أمريكا وإسرائيل

(١) تشير التقديرات إلى أنّ عدد القتلى من المدنيين على أيدي النظام السوري قد تجاوز الألفي قتيل في أواخر شهر ٧، وأنّ عدد المعتقلين تجاوز الـ ١٥ ألف معتقل. فيما تشير تقديرات أخرى إلى أنّ عدد الحقيقي للقتلى بلغ ٥ آلاف مع بداية شهر ٨، انظر:

http://almoslim.net/node/150026

www.elaph.com/Web/news/2011/8/675431.html

(٢) انظر على سبيل المثال:

- مصادر إسرائيلية: الأسد اقترح على واشنطن استئناف المفاوضات مع إسرائيل، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٢/٥/٢٠١١م، على الرابط

التالي:

www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=623067&issueno=11864

- مصادر دبلوماسية: النظام السوري يريد المفاوضة على شاليط، أخبار الشرق، ١١/٨/٢٠١١م، على الرابط التالي:

www.levantnews.com/index.php?option=com\_content&view=article&id=8544:2011-08-06-03-29-30&catid=66:syria-politics&Itemid=118

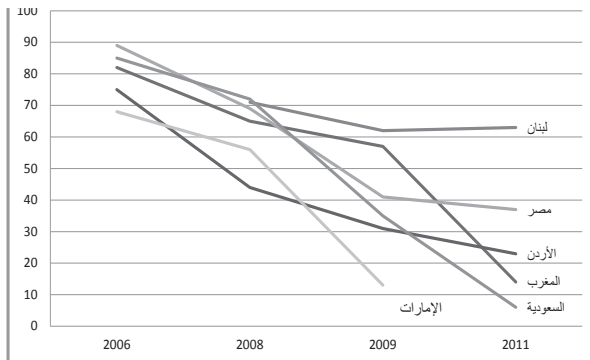
ويستند أنصار هذه الرؤية على عدد من المعطيات منها: (٢)

- أن سياسة القمع التي اعتمدها النظام الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م، نقرت الكثير من العرب من إيران.

- أن الصعود التركي وموقف تركيا من غزوة سحب البساط من تحت إيران، وادعائها بأنها قائدة معسكر الممانعة.

- أن الدور الإيراني في العراق خلق معارضة سنيّة واسعة له في المنطقة العربية.

- أن تحالف إيران- حزب الله خسّر بريقه الذي وصل الذروة في «انتصاره» على إسرائيل عام ٢٠٠٦م، ومن ثمّ فقد مع انغماس وغرق حزب الله في السياسة الداخلية اللبنانية.



### استطلاع رأي حول النظرة إلى إيران في بعض الدول العربية المختارة (٢٠٠٦-٢٠١١) (٣)

- أن اتفاق الرأي العام العربي في مصر، وفي غيرها من الدول، مع إيران على كراهية إسرائيل لا يعني أنّ الرأي العام العربي يترجم ذلك بتعاطف مع إيران، أو أجندتها الخارجية الأوسع، خاصة أنّ بعض

(٢) الثورات العربية والسياسات الأمريكية تجاه إيران، مرجع سابق.

(٣) الاستطلاع أجراه مركز زغبى في يونيو/حزيران ٢٠١١م، ويظهر تراجعاً كبيراً وسلبية في نظرة العرب إلى إيران.

- أنّ الأنظمة التي تمّ الإطاحة بها هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة، والمتبقية منها أيضاً تترنح تحت الضغط الشعبي.

- أنّ الرأي العام العربي معادٍ لإسرائيل، وغاضب من أمريكا.

- أنّ إيران نفسها تنظر إلى الأمر من زاوية أنّه «صحة إسلامية»، وأنّ ذلك سيفيدها في النهاية.

- أنّ الأنظمة العربية الجديدة لن تكون مستعدة على الأرجح لاتخاذ إجراءات معادية لإيران، وحتى التي لا تزال قائمة ستكون حذرة من اعتماد سياسة خارجية لا تتمتع بزخم شعبي.

ومع تطور الأحداث بدا أنّ هذا التقييم غير صحيح من ناحية التخصيص، وأنّ المسألة لا تتعلق بمعطى خارجي مرتبط بالقضية الفلسطينية، أو باستعداد أمريكا، أو بالعداوة لإسرائيل؛ فالدوافع داخلية، والمطالب الأساسية مرتبطة بالحريات، والحقوق الأساسية: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية (دون تجاهل ما هو خارجي فيما بعد). (١)

كما أنّ إيران كانت تعاني أصلاً من تراجع في الساحة العربية، بالتزامن مع اندلاع الثورات العربية مطلع العام ٢٠١١م، وأنّ هذه الثورات جاءت لتضع إيران في مأزق، وهي تناضل الآن من أجل الخروج منه؛ لتجد مكاناً لها في البيئة الإقليمية التي ستبثق بعد هذه الثورات.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الفكرة، يرجى مراجعة:

- علي حسين باكير، قراءة في ديناميات التحول في العالم العربي، الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/٨م، على هذا الرابط:

www.aljazeera.net/NR/exeres/05B772BC-A298-4C89-B657-547724487D6E.htm#4

- الأنظمة العربية مجبرة على تغيير جوهرى، مقابلة مع علي باكير، صحيفة العرب القطرية، ٢٠١١/٣/٧م، متوافرة على هذا الرابط:

http://alibakeer.maktoobblog.com/1599963

أن تستغل اختلال التوازن الجيوبوليتيكي في مناطق أخرى، واستثماره لمصلحتها .

٢- اقتصادياً: تؤدي حالة عدم الاستقرار التي تمر بها المنطقة إلى ارتفاع أسعار النفط، ما يعني عملياً أن الثورات العربية لا تغذي فقط خزانة طهران المالية بالدولارات، وتحقق لها نموًا اقتصاديًا، وإنما تساعدها -وهذا هو الأهم بالنسبة

لها- على تقويض العقوبات الدولية المشددة المفروضة عليها، والتي كان لها وقع شديد مؤخرًا، وإفراغ هذه العقوبات من مضمونها؛ ما يحزر إيران من الضغط الاقتصادي، وينسف في نفس الوقت العمل الجماعي الذي قاده أمريكا لسنوات

مع القوى الدولية، لاسيما روسيا والصين والدول الإقليمية لحصارها والضغط عليها .

٣- أمنياً: تدافع إيران عن نفسها تقليدياً عبر خط دفاع تقيمه خارج حدودها . وفي مثل هذا الوضع لا تواجه طهران مشكلة في حالة عدم الاستقرار الإقليمي، بل من المنتظر أن يؤدي ذلك إلى انشغال القوى الكبرى عن ملفها النووي، وأن يقوى موقفها وهو المطالبة بأن يتم توسيع برنامج التفاوض مع أمريكا ليضم مختلف الملفات الإقليمية بما يؤدي للاعتراف بنفوذها ومصالحها الاستراتيجية والحيوية في المنطقة .

كما أن صمود الأنظمة في البلدان التي تشهد انتفاضات أمام التدخلات العسكرية الأجنبية، كالنظام الليبي، يفيد إيران من ناحية جعل خيار التدخل العسكري غير جذاباً مستقبلاً؛ لأنه غير مثمر، وبشكلٍ ما غير فعّال، وسيؤخذ بالضرورة في الحسبان قبل أن يتم التفكير في اعتماده ضد طهران .

ما كان من هذا التعاطف آخذ في التراجع . وسرعان ما أدرك الجميع دقة هذا التشخيص عندما وصلت الأمور إلى دمشق . ورغم أن الجزم بريح أو خسارة إيران، وتقدم أو تراجع المشروع الإيراني بشكل قاطع وبائن غير ممكن حالياً، بانتظار جلاء الأحداث كلياً، إلا أن ذلك لا يلغي إمكانية تقديم تصوّر مستقبلي مكمل للتصور الذي قدّمناه سابقاً لانعكاسات الثورات العربية على مصالح إيران والمشروع الإيراني في الدوائر العربية المختلفة، يتناول الانعكاسات العامة المحتملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد من خلال المعطيات المتوافرة، ويمكن اختصارها فيما يلي:

#### أولاً: على المدى القصير<sup>(١)</sup>:

١- سياسياً: قد تؤدي الثورات العربية إلى حالة من عدم الاستقرار، يتبعها نوع من الفوضى المؤقتة، وتعتبر إيران في هذا السياق أكثر قدرة على إدارة الوضع الإقليمي؛ لما تمتلكه من خبرة، ومن أدوات وأذرع إقليمية تخولها الصمود في مثل هذه الظروف التي طالما اعتادت العمل فيها، بل ومحاكاتها في كثير من الأحيان؛ لاستدراج بعض القوى للتفاوض والحصول على تنازلات . وفي مناخ كهذا، قد تستفيد طهران من الفراغ الحاصل في بعض الدول العربية، ومن حالة التخبط من أجل الدخول إليها، كما أن من الممكن لها

(١) انظر:

Ali Hussein Baker, Turkish-Iranian Relations in the Shadow of the Arab Revolutions: A Vision of the Present and the Future, (USAK) International Strategic Research Organization & The Journal Of Turkish Weekly, 5 & 8 July 2011:

[www.turkishweekly.net/op-ed/2842/turkish-iranian-relations-in-the-shadow-of-the-arab-revolutions-a-vision-of-the-present-and-the-future.html](http://www.turkishweekly.net/op-ed/2842/turkish-iranian-relations-in-the-shadow-of-the-arab-revolutions-a-vision-of-the-present-and-the-future.html)

[www.usak.org.tr/en/makale.asp?id=2190](http://www.usak.org.tr/en/makale.asp?id=2190)

في شكله الموجود المعروف حالياً سيكون في حكم المنتهي، بانتظار وضوح التداعيات الكاملة، والهزات الارتدادية لانتهيار النظام السوري، والتي ستشمل المناطق الخاضعة للسيطرة الإيرانية سريعاً، وربما وصولاً إلى إيران نفسها.

٢- دائرة شمال إفريقيا وعلى رأسها مصر: وتنتظر إيران إليها على أنها فرصة لتوسيع نطاق مشروعها، وإذا ما نجحت في اختراق مصر (سواء مع حصول فوزى في إدارة الحكم، أو مع وصول نظام صديق إلى السلطة)، مع بقاء نظام الأسد، فسيكون ذلك مكسباً عظيماً لها، أما إذا كسبتها مع سقوط نظام الأسد، فإن ذلك لن يكون كافياً لتعويض خسارة الحليف السوري.

٣- دائرة الخليج وعلى رأسه البحرين: وستبقى عنصراً بالغ الأهمية في الحسابات الإيرانية؛ نظراً لأولوية منطقة الخليج العربي في المشروع الإيراني من جهة، ولكون البحرين النقطة الأضعف في هذا المجال من جهة أخرى، ولذلك فإن أي تطور على هذه الجبهة سينعكس سلباً أو إيجاباً في الحسابات الإيرانية مستقبلاً.

## ثانياً: على المدى المتوسط والبعيد<sup>(١)</sup>:

في المقابل، فمن المنتظر أن تعاني إيران على المديين: المتوسط والبعيد من خسائر فادحة قد تكون الأكثر كلفة على الإطلاق منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، خاصة إذا ما أدت الثورات إلى سقوط النظام السوري، وهو ما سيتبعه تراجع دراماتيكي للنفوذ الإيراني في المنطقة العربية، بدءاً من فلسطين (وهو الأمر الذي أخذ يتحقق)، ومروراً بلبنان والعراق والخليج، وانتهاءً بإيران نفسها؛ حيث يترقب العديد من الشرائح المعارضة للنظام الإيراني مصير النظام السوري كمؤشر على وضع النظام في طهران.

وحتى لو نجا النظام الإيراني، فمن المرجح أن يصبح معزولاً، وألا يلقى نموذجيه الشيوعراطي أية جاذبية تُذكر، خاصة بعدما حصل عام ٢٠٠٩م، دون أن يعني ذلك أن ليس لهذا النموذج أنصار داخل البيئة العربية.

أمّا ميزان الفصل في المكاسب والخسائر وفق المدة الزمنية، فستحدده مستقبل الأحداث التي مازالت تتفاعل في ثلاث دوائر أساسية:

١- دائرة الشام أولاً، وعلى رأسها سوريا: إذا سقط النظام السوري سريعاً، فإن المشروع الإيراني للمنطقة

(١) نفس المرجع السابق.

## معلومات إضافية

### أبرز التطورات الداخلية الإيرانية (معركة النجادية وولاية الفقيه):

في أبريل ٢٠١١م شهدت إيران أزمة عميقة بين أركان السلطة؛ متمثلة برئاسة الجمهورية عبر أحمددي نجاد وأنصاره من جهة، وبين ولاية الفقيه المتمثلة بالمرشد الأعلى وأنصاره من جهة أخرى؛ وذلك على خلفية إقالة وزير الاستخبارات حيدر مصلحي.

### الفروع والأصول في الأزمة بين «النجادية» وولاية الفقيه:

في الفروع: تقدم مصلحي باستقالته تحت ضغط الرئيس أحمددي نجاد الذي سرعان ما قبل الاستقالة؛ إلا أن المرشد تدخل فرفض الاستقالة، ولم يكتف بذلك؛ بل أمر بإعادة مصلحي إلى منصبه.

حاول الرئيس أحمددي نجاد إظهار اعتراضه على موقف المرشد من خلال الاعتكاف؛ حيث غاب عن مقر الرئاسة، وعن اجتماعات الوزارة لأكثر من أسبوع. لكن سرعان ما عاد عن اعتكافه بعد اشتداد حملة الضغوط عليه من المرشد وأنصاره. وتُقل حينها عن حجة الإسلام مرتضى آقا طهراني تخبير المرشد لنجاد بين إعادة مصلحي إلى منصبه، أو أن يقوم الرئيس بتقديم استقالته.

في الأصول: هذه المعركة تعتبر امتداداً لمعارك سابقة أقل حدة؛ خاضها أحمددي نجاد مع المرشد بعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩م. ويعود ذلك إلى تخوف المعسكرين اليمينيين (نجاد وأنصاره) و (المرشد وأنصاره)؛ من أن يقضي أحدهما على الآخر في النظام السياسي بعد أن خلت الساحة لهم، إثر قيامهم معاً بإقصاء كل المنافسين المحتملين سابقاً دون استثناء؛ سواء من الإصلاحيين أو البرجماتيين أو اليساريين.

### معارك «الحالة النجادية» مع المرشد الأعلى:

لم يسلم المرشد الأعلى ومعسكره من انعكاسات الحملة التي قادوها لدعم نجاد في انتخابات عام ٢٠٠٩م، فنظر إليه كثير من الخصوم على أنه تحول إلى «رئيس تيار حزبي»، وخرج عن موقعه مرشداً حاكماً للتوازنات في النظام السياسي الإيراني، وحكماً بين المؤسسات. في هذه اللحظة بالذات، ونظراً لما أسفرت عنه هذه المعركة القاسية من نتائج، اعتقد نجاد أن تياره أو «الحالة النجادية» أصبحت قادرة على التحرك باستقلالية من دون المرشد. لقد أدى ذلك إلى صدام بين أركان النظام متمثلة بالحالة النجادية في مواجهة الولي الفقيه، ومن أبرز معالمها:

١- تحدي نجاد للمرشد وأنصاره بعد انتخابات ٢٠٠٩م مباشرة، من خلال تعيين صهره «إسفنديار رحيم مشائي» في موقع النائب الأول للرئيس. وقد أثارت هذه الخطوة عاصفة من ردود الأفعال من رجال الدين المتشددين، ومن اليمين المحافظ في النظام الإيراني في وجه نجاد، ودشنت المعركة بين المعسكرين، ودفعت المرشد الأعلى إلى كتابة فتوى في هذا الشأن تفرض عليه التخلي عنه. فاستقال «مشائي» بعد ثلاثة أيام من تعيينه في منصبه آنذاك، لكن نجاد عاد وعيَّنه في منصب رئيس مكتبه (كبير الموظفين)، واحتل في ما بعد قرابة ١٩ منصباً في النظام وفق بعض المصادر.

٢- معركة تعيين مبعوثين خاصين لنجاد (عام ٢٠١٠م) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا وأفغانستان وبحر قزوين، وكان من بينهم أيضاً مشائي وعددٌ من المقربين جداً منه. وقد أدى ذلك إلى اعتراض وزير الخارجية المقرب جداً من المرشد «منوشهر متكي»، فصرح قائلاً: «إن هذه الخطوة تسمح بإنشاء سياسات خارجية مستقلة للرئيس، وموازية لسياسة الوزارة؛ وهو ما سيؤدي إلى إضعاف الجهاز الدبلوماسي الإيراني، وتضارب في الصلاحيات». لكن نجاد انتظر سفر متكي إلى السنغال حتى يقوم بإقالته مما حال دون إفساح المجال لأحد بالتدخل، وقد عدّ ذلك انتصاراً للحالة النجدية في النظام، وبمثابة تحذير للمحافظين الأصوليين.

### مخاطر «العقيدة المشائية» على المرشد الأعلى:

أما ملف الخلاف الثاني بين المعسكرين؛ فهو شخصية صهر الرئيس وما يحمله من أفكار. فالمرشد الأعلى وتياره وأنصاره يمقتون «مشائي» إلى أقصى حد، وعادة ما يرمزون له وتياره بـ «المجموعة المنحرفة»، ويوصف من قبل بعضهم بأنه «ليبرالي النزعة»، ومن قبل آخرين بأنه «قومي الأيديولوجيا»، ويعرف بمواقفه المستهجنة عادة، ومنها:

١- سبق له أن أعلن في عام ٢٠٠٨م - عندما كان في منصب نائب الرئيس الإيراني لشئون السياحة والثقافة - أن «إيران صديقة للشعب الإسرائيلي».

٢- سمح بإقامة حفل حملت فيه اثنتا عشرة فتاة إيرانية -كُنَّ يرتدين اللباس التقليدي- وهن يرقصن نسخةً من المصحف على طبق، وأثار ذلك جدلاً بسبب موقفه «المتراحي» وغير المبالي من الحجاب الإسلامي؛ كما يتهمه بذلك المحافظون.

٣- صرح عام ٢٠١٠م بأن الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- من أصل فارسي وليس عربياً.

إن ما يخيف معسكر المرشد ويسبب كره الأصوليين والمحافظين التقليديين لمشائي هو ما يمكن تسميته بالـ«عقيدة المشائية» التي يدعو من خلالها إلى إيران إسلامية، ولكن بشكل مغاير عما هو موجود اليوم، وتكون نزعة التشيع فيها أكثر قومية.

فمشائي رجل مدني ليس من رجال الدين من جهة، وليس من رجال الثورة من جهة أخرى، وهو يؤمن بالتشيع «الإيراني» من جهة، وبالقوموية الفارسية من جهة أخرى.

ويرى محللون أن نجاح تحالف «الحالة النجدية مع العقيدة المشائية»، وتمهيد أحمدي نجاد لصهره في منصب الرئيس لانتخابات عام ٢٠١٣م قد يطيح كلياً بمعسكر المرشد الأعلى، بل قد يغيّر شكل النظام السياسي باتجاه تقييد صلاحيات الولي الفقيه، ودور المرشد الأعلى المطلق في النظام السياسي الإيراني.

وتعتمد الحالة النجدية على بعض الشخصيات المزروعة في مفاصل النظام، بالإضافة إلى نفوذ داخل الحرس الثوري، وشريحة واسعة من طبقة الفقراء التي يحرص نجاد على الفوز بها من خلال الدعم المالي الاقتصادي، أو من خلال الترويج للصور المرتبطة باتصاله مع الإمام الغائب، والحصول على بركته ودعمه، والتحضير لظهوره.

أما المشائية، فهي تراهن على تجيير الكتلة الشعبية الموجودة خارج اللعبة السياسية: من (قوميين وعلمانيين

لا يرون به رجل دين، ومن إسلاميين معتدلين لا يرون به محافظًا متشددًا، وربما من فئات أخرى ترى فيه نقطة التقاء مع توجهاتها).

#### نتائج المعركة بين المعسكرين وانعكاساتها:

إن حرص نجاد على إقالة صالح، أو دفعه للاستقالة كان يتعلق بمدى تقييمه لدور وزارة الاستخبارات في الانتخابات المقبلة -سواء البرلمانية أو الرئاسية-، وبضرورة أن يكون المركز لأحد المقربين لدائرته مع مشائبي. ولعل استفحال «حالة النجادية»، وإدراك المرشد وتياره لهذه المعطيات عَجَّلَ بجعل ملف صالح معركة كسر عظم بين المعسكرين، فاستنفر المرشد الأعلى تياره وأنصاره والتابعين له في المؤسسات بما فيها البرلمان الذي يرأسه لاريجاني خصم نجاد لمواجهة.

لقد أسفرت هذه المعركة عن أضرار كبيرة لنجاد وحلفائه، كان منها:

- ١- اضطرار الرئيس للعودة عن اعتكافه بعد ١١ يوماً، مع بقاء موضوع صالح.
- ٢- اعتقال عدد كبير من أنصار الرئيس والمقربين، ومن دائرته الخاصة (ما يقرب من ٢٥ شخصاً)، تردد أن من بينهم الشيخ عباس أميرى فار الذي يرأس الدائرة الدينية في القصر الرئاسي الذي أنتج فيلم «ظهور إمام الزمان»، بذرائع شتى، منها ترويجهم للخرافة، وتقديس نفس الرئيس؛ بزعم أنه من الممهدين لظهور المهدي المنتظر.
- ٣ - تقييد الرئيس، والتقليل من دوره؛ من خلال تقليص حجم حكومته بإخراج عدد من الوزراء الموالين له في وزارات أساسية، مثل النفط و«الصناعة والمناجم» و«الشؤون الاجتماعية»، مع أن الرئيس فسَّر ذلك على أنه استجابة للمخطط الخماسي الخامس (٢٠١٠ - ٢٠١٥م).
- ٤- تعرُّضه لحملة كبيرة تجبره على وجوب «الطاعة العمياء» للمرشد، وعدم المناقشة أو المجادلة.

#### المصدر:

علي حسين باكير، محددات فهم الصراع على السلطة في إيران: تحالف النجادية مع «العقيدة المشائية» ضد ولاية الفقيه، مجلة البيان، عدد ٢٨٧ رجب ١٤٣٢ هـ/ يونيو ٢٠١١م (باختصار).